



جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: إدارة دولية

إشراف الأستاذ:
د/ صالح زيان

إعداد الطالبة:
شهرزاد خير

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ محاضر	د. عبد الله راقيدي
مشرفاً ومقرراً	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صالح زيان
عضواً مناقشاً	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ محاضر	د. عادل زقاغ
عضواً مناقشاً	جامعة تيزي وزو	أستاذة محاضرة	د. فضيلة عكاش

السنة الجامعية:
2012م - 2013م

إهداء

... إلى والديّ الحبيبين أطال الله في عمرهما
إلـكـلّ أفراد عائلتي وأصدقائي جميعاً

شكر و عرفان

أَتَقَدِّمُ بِأَسْمَى عِبَارَاتِ الشُّكْرِ وَالْامْتِنَانِ لِكُلِّ مَنْ سَاعَدَ عَلَى إِنْجَازِ هَذَا الْبَحْثِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيَرَى النُّورَ لَوْلَا مَسَاعِدَتُهُمْ وَاهْتِمَامُهُمْ، وَأَخْصَ بِالذِّكْرِ مَنْ كَانَ لَنَا الْقُدْوَةُ وَالْمَثَلُ، الْمُشْرِفُ وَرَمَزَ الْأَسْتَاذِيَّةَ الدُّكْتُورَ صَالِحَ زِيَانِي، الَّذِي شَرَّفَنِي بِقَبُولِهِ الْإِشْرَافَ عَلَى هَذَا الْبَحْثِ.

إِلَى مَنْ كَانُوا سَبَبًا لِلْمُثَابَرَةِ وَالْعَمَلِ الدَّوَّوْ بِتَحْقِيقِ مَا هُوَ أَفْضَلُ، وَأَعْنِي بِهِمُ الدُّكْتُورَ عَبْدَ اللَّهِ رَاقِدِي، الدُّكْتُورَ عَادِلَ زِقَاغَ وَالدُّكْتُورَ مُرَادَ بْنِ سَعِيدٍ. إِلَى رَمَزِ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ الدُّكْتُورِ مَبْرُوكِ غَضْبَانَ وَكُلِّ أَسْتَاذَةِ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ وَطَاقِمِهَا الْإِدَارِيِّ.

الشُّكْرُ مُوَصُولٌ أَيْضًا إِلَى مَنْ مَثَّلُوا بِنَبْلِ أَخْلَاقِهِمْ وَعِلْمِهِمُ الْبُنْيَانَ الْمَرْصُوعَ الَّذِي يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، إِلَيْكُمْ زَمَلَائِي وَإِخْوَتِي بِالْدَّفْعَةِ جَمِيعًا، وَأَوَّلَهُمْ 'أَبُ الرُّوحِيِّ لِلدَّفْعَةِ' أَخِي وَصَدِيقِي لَطْفِي قَوَاسِمِي.... أَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى وَجُودِكُمْ.

مُلخَص

يُحاول هذا البحث أن يقدِّم للظاهرة المعيارية التي تندرج ضمن دراسات ما بعد الدولة، والتي تُعزى لبروز أنماط سلوكية وظاهرية غير مألوفة، ساعد على ظهورها مشروع الحوكمة العالمية الشبكية في مقابل الدولة، مع تنامي أدوار المجتمع المدني مُمثلاً بالمنظمات غير الحكومية. مما يجعل هذه الدراسة تقع في إطار منظور الحوكمة المجتمعية، وتُعبّر فيها المنظمات غير الحكومية عن مظهر وشكل من الظاهرة المعيارية عبر الدولانية.

من هنا، يفحص هذا البحث الظاهرة من خلال استكشاف ما إذا كان للفواعل غير الدولانية دوراً حقيقياً في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما يُمكن المنظمات غير الحكومية أن تبرز من خلاله كوكالة خاصة لإحداث الإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية العالمية والتأثير في صياغة الأجندات العالمية، خاصة في ظل غياب المبادرات الفعالة من قبل المؤسسات الاقتصادية العالمية [التي لطالما هيمنت على المشاريع الضبطية العالمية] لمعالجة التأثيرات الناجمة عن النشاط الاقتصادي العالمي.

فالباحث يهتم بإشكالية تحقيق الديمقراطية العالمية من خلال حوكمة متعددة الأطراف للاقتصاد العالمي، حيث استعرضت فصوله التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية العالمية والمشاكل المرتبطة بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية ومآزق الشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية. هذا مع رصد أهم الاستراتيجيات وآليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية. مع الاهتمام بالنوع الجديد من الشراكات عبر الوطنية من خلال تحليل القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية، واستعراض بعض التجارب في صنع السياسات العامة العالمية.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: نحو بناءات مفاهيمية ونظرية للمنظمات غير الحكومية والحوكمة الاقتصادية العالمية

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في أدبيات الحوكمة العالمية

المطلب الأول: صعود المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية كسلطة خاصة في الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية كشبكات لصنع السياسات العامة

المبحث الثاني: المنظمات غير الحكومية في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الأول: أهمية المنظمات غير الحكومية في دراسات الأعمال الدولية

المطلب الثاني: وضع المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

المبحث الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة الاقتصادية و الديمقراطية العالمية

المطلب الأول: المقاربات النظرية للحوكمة الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: النظريات المعيارية و المؤسساتية لديمقراطية عبر قومية

الفصل الثاني: تفاعلات متعددة الأطراف لحوكمة اقتصادية شركائية

المبحث الأول: تحديات تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: العجز الديمقراطي في المؤسسات الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: تنامي إصرار دول الجنوب بإحداث إصلاحات مؤسسية

المبحث الثاني: آليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية

المطلب الثاني: القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية الدولية

المبحث الثالث: الشراكات عبر الوطنية وصعود شبكات التفاوض العالمية: تجارب في صنع السياسات العامة العالمية

المطلب الأول: اللجنة العالمية للسدود تجربة في شبكات السياسة العامة و التفاوض العالمي

المطلب الثاني: المفاوضات حول الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار

الفصل الثالث: تمكين المنظمات غير الحكومية و هندسة جديدة للاقتصاد العالمي

المبحث الأول: التسيير الجماعي كمقاربة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية

المطلب الأول: تحديد أهداف مقاربة التسيير الجماعي

المطلب الثاني: نماذج لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية

المبحث الثاني: إصلاح ترتيبات الحوكمة العالمية- نحو هندسة اقتصادية دولية حديثة

المطلب الأول: تصحيح العجز في ضبط النظام المالي العالمي

المطلب الثاني: نحو تحسين عمليات التنسيق في مجال السياسات العالمية للاقتصاد الكلي

المطلب الثالث: بناء هندسة مالية دولية تقوم على الإشراف

المبحث الثالث: سيناريوهات الحوكمة الاقتصادية العالمية

المطلب الأول: العالم المحكوم بشكل شامل

المطلب الثاني: نهاية العولمة و بداية عصر الإقليمية

المطلب الثالث: فيلتشميرتس "انقسام الاقتصاد العالمي"

خاتمة

جدول الاختصارات

Abbreviation	Meaning	المعنى
NGO	Non-governmental organization	المنظمات غير الحكومية
AI	Amnesty International	منظمة العفو الدولية
ISO	International Organization for Standardization	المؤسسة الدولية للتقييس
ICSU	<i>International Council for Science</i>	المجلس الدولي للعلوم
IUCN	International Union for Conservation of Nature	الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة
WCD	The World Commission on Dams	اللجنة العالمية للسدود
GRI	<i>Global Reporting Initiative</i>	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
FDI	Foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
MAI	Multilateral Agreement on <i>Investment</i>	اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف
ECOSOS	Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
BWI	Bretton Woods Institutions	مؤسسات بريتون وودز
BI	Brookings Institution	معهد بروكينز
ODC	Overseas Development Council	مجلس التنمية لما وراء البحار
GA's	Global Actor's	الفواعل العالمية
GPPN	Global Public Policy Network	شبكات السياسة العامة العالمية
GNN	Global Negotiation Networks	شبكات التفاوض العالمي
TRIP's	trade-related aspects of intellectual property rights	حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة
BIAC	The Business and Industry Advisory Committee	اللجنة الاستشارية للأعمال و الصناعة
PPP	<i>Public-private partnership</i>	الشراكة العامة- الخاصة
TUAC	<i>Trade Union Advisory Committee</i>	اللجنة الاستشارية لنقابات العمال
PCGT	public citizen global trade watch	منظمة مراقبة التجارة العالمية للمواطن العام
GIN	Global Issues Network	شبكة القضايا العالمية
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
BIS	Bank For International Settlements	بنك التسويات الدولية

مقدمة

تعتبر الفواعل غير الدولانية ظاهرة معيارية تندرج ضمن دراسات ما بعد الدولة Post- state studies، مثلت أهم ملامح التطور في سياق العولمة، وجعلت من حدود السيادة التي رُسمت معالمها بوضوح ضمن الخريطة الجيو-سياسية التي أنشأتها اتفاقية واستفاليا (1648) ثُواجه الغموض. ما جعل دراسة المنظمات غير الحكومية تحتل صدارة اهتمامات الباحثين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية. حيث تزامن ذلك مع ظهور أطر نظرية ومقاربات تحليلية جديدة حملت تأملات فكرية وفلسفية لإمكانية الانتقال إلى نظام دولي آخر، بخصائص جديدة لما بعد الحرب الباردة، تكون فيه الدولة مجرد فاعل من الفواعل، ويأخذ فيه مشروع 'الديمقراطية العالمية' Cosmopolitan Democracy وضعاً مركزياً في السياسة الدولية، ما يُوحى بنظرة أكثر شمولاً للعلاقات الدولية، تتجاوز النظرة الضيقة للنظام العالمي.

أصبحت المنظمات غير الحكومية اليوم جزءاً من بيئة العمل الدولي في صناعة القرار الجماعي والتأثير على عمليات صنع القرار في السياسات العالمية، وإحداث تغييرات على مجموعة من القضايا العالمية، مما أدى إلى تصاعد الاهتمام بدمقرطة الاقتصاد العالمي، زادت حدة الطرح مع تزايد شبكات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تمثلها مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تم إنشاؤها لإدارة الاقتصاد العالمي. ومع تفاقم تبعات الأزمة المالية الأخيرة على مختلف الدول، وتزايد عناصر الفوضى، عدم التوازن وغياب العدالة الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب، ومع ما جلبته العملية المتفاوتة للاقتصاد العالمي، فاق فيه تكامل الأسواق تكامل الحكومات، وفاقته فيه الحوكمة لحماية رأس المال، الحوكمة لحماية رفاه الإنسان، كان ذلك في ظل فشل المؤسسات الاقتصادية الدولية المعروفة بمؤسسات برينتونودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومنظمة التجارة العالمية ليس فقط في التنبؤ بحدوثها، وإنما في درء أخطارها على العالم. إلى الحد الذي اعتبر فيه العديد من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين أن أنشطة هذه المؤسسات الدولية لا تتوافق في الغالب مع الحركة اتجاه خلق مساواة وعدالة وحقوق أكبر.

كل ذلك أدى إلى بروز أدوار جديدة لفواعل غير دولانية كمشروع طموح يرمي إلى تحقيق نظام اقتصادي عالمي قائم على سيادة القانون و ذلك في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، يكتسي فيه إشراك المنظمات غير الحكومية أهمية بالغة في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية خاصة مع تسارع وتيرة نشاطها وتوسع أعمالها وأعدادها.

إن السياق العام الذي يأتي في إطاره هذا البحث، ينبع أساساً من الانشغالات المتعلقة بالفواعل غير الدولانية في إطار الحوكمة العالمي، هذه الأخيرة التي أحدثت جدلاً و نقلة نوعية في النظام الدولي الحالي من حيث عدم وجود سلطة مركزية قادرة على التنظيم وإدارة الشؤون العالمية. كان ذلك كنتيجة حتمية للارتفاع الباهر الذي

شهدته الساحة العالمية من تزايد لأعداد ونشاطات الفواعل الرسمية وغير الرسمية. أدى ذلك تباعا إلى ازدياد اهتمام الباحثين والأكاديميين بالأدوار التي يمكن أن تضطلع بها هذه الفواعل الجديدة، لتأخذ فيها المنظمات غير الحكومية حصة الأسد من حيث البحث عن الأدوار التي يمكن أن تقدمها لدمقرطة الاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار الموضوع:

على اعتبار أن نمو المجتمع المدني على حد تعبير ريتشارد فولك Richard Falk وليبشوتز Lipschutz يمثل مشروعاَ مستمرا لإعادة بناء، تخيل أو تخطيط العالم السياسي و الاقتصادي. خاصة من حيث إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم العالمي، فقد كان للمنظمات غير الحكومية المجال الخصب للبحث في إمكانية ديمقراطية الاقتصاد العالمي خاصة مع موجات التغيير لظواهر العولمة والخصوصية والرقمنة. عموماً، فإن أسباب اختيار الموضوع تتلخص في النقاط التالية:

- يعود اختيار الموضوع إلى الرغبة في فهم التحول الحاصل في النقاشات النظرية، بعد أن شغل التوجه لدراسة الظواهر المابعدية مختلف الباحثين والمنظرين لتزويد الحقل بطروحات جديدة حول الحوكمة الاقتصادية العالمية و الحوكمة الشبكية. خاصة وأن المنظمات غير الحكومية هي الأخرى تمثل شبكة مجتمعية تتفاعل مع غيرها من الشبكات في إطار الحوكمة العالمية.
- الارتفاع الباهر في أعداد المنظمات غير الحكومية NGOs ودرجات تأثيرها مثل منظمة السلام الأخضر Greenpeace التي تتعدى ميزانية الواحدة منها العديد من ملايين الدولارات، وشبكات الدعوة عبر الوطنية وغير الرسمية مثل تلك التي انحدرت في سياتل، براغوجنوة (التي تثبت أيضا القدرة على تشكيل الأجندات والخطابات العامة). وبالمقابل، المنظمات غير الحكومية وشبكات الدعوة عبر القومية أصبحوا قوة فاعلة لتحقيق الشفافية، لتمتعها بالنفوذ والمصداقية حول العديد من القضايا العالمية.
- وقع الاختيار على المنظمات غير الحكومية لتكون الفاعل الأساسي لاجداث تغييرا في النظام الاقتصادي الرهن، بحيث يكون فيها أقرب للديمقراطية منه للبيروقراطية الدولية، لبعض الاعتبارات الأكاديمية و الامبريقية:

أكاديميا: فقد أثبت مؤشر إيدلمان Edelman's Trust Barometer لسنتين متواليتين 2009/2008 أن المنظمات غير الحكومية من أكثر المؤسسات ثقة في العالم.

إمبريقيا: أن البحث في أدوار المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، ما هو إلا تتبعاً للتحويلات الإمبريقية التي يشهدها النظام العالمي من أزمات اقتصادية كانت تبعاتها ضخمة على الدول، إضافة إلى النشاط المتزايد لشبكات مناهضة العولمة الاقتصادية التي تحاول لعب أدوار حساسة من خلال الضغط على الشركات

الكبرى والمؤسسات العالمية الاقتصادية. والتي مثلتها تظاهرات التي قادتها المنظمات غير الحكومية في سياتل 1999، للمطالبة بتعديل النظام الاقتصادي ككل. ومنذ ذلك الحين، تواصل المنظمات غير الحكومية تحركها في سبيل نظام عالمي أكثر عدالة و مساواة، من خلال معارضتها لمنتدى دافوس، واشنطن، بورتو أليغري، كيبك، جنوة و دوربان، والتحالف الخاص ' باعلان برن' لمعارضة مخرجات منتدى دافوس.

أهمية الدراسة:

تُظهر الأدبيات تنامي دراسات ما بعد الدولة Post-state studies والتي تُعزى لظهور أنماط سلوكية وظاهراتية غير مألوفة في فترة الدراسات السابقة التي شهدت مرحلة للحدثة الدولانية، بظهور الحوكمة العالمية الشبكية في مقابل الدولة و خصوصية الاقتصاد مع تنامي أدوار الشركات متعددة الجنسيات و مجتمع الأعمال. مما يجعل هذه الدراسة تقع في إطار منظور الحوكمة المجتمعية التي تعترف بقدرة باقي الفواعل في تحقيق الديمقراطية العالمية. تعبر فيها المنظمات غير الحكومية عن مظهر وشكل من الظاهرة المعيارية عبر الدولانية.

كما لهذه الدراسة أهمية علمية بالغة تتجلى من خلال محاولة توضيح أهم المفاهيم العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك محاولة معرفة ما إذا كان للفواعل غير الدولانية دورا حقيقيا في ديمقراطية الاقتصاد العالمي، تبرز من خلاله المنظمات غير الحكومية كوكالة خاصة لإحداث الإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية العالمية والتأثير في صياغة الأجندات العالمية، من خلال البحث عن الأطر النظرية والأساليب/الآليات/الوسائل المناسبة لدعم وتعزيز هذا الدور، تعبيرا عن تصور جديد للانسداد الذي خلفته المشكلات المعقدة للعالم المحكوم.

أما الأهمية العملية: عدم التوازن الذي عرفته ظاهرة العولمة في شقيها السياسي والاقتصادي، وبروزها في شكل عولمة اقتصادية هيمنت على المشاريع الضبطية العالمية، أدى إلى إيجاد ترتيبات جديدة تقودها المنظمات غير الحكومية نحو تحقيق أكبر قدر من المساواة الديمقراطية في العالم و تعزيز القواعد و الأفكار الجديدة على جدول الأعمال الدولي. إلى جانب تعزيز المساواة في الإدارة العالمية للنظام الاقتصادي برصد، استعراض والمشاركة عبر مجموعة من الترتيبات والآليات. لذلك، فإنه من المهم إدراك الأدوار، الاستراتيجيات المعتمدة من طرف المنظمات غير الحكومية.

تحضى دراسة الفواعل غير الدولانية و مشروع الديمقراطية العالمية بتقدم كبير في الدراسات الأنجلو-ساكسونية وفي مجال دراسات الحوكمة العالمية. فالهدف هو نقل مجال البحث نحو الدراسات الما-بعدية، وبالتالي الهدف هو فتح آفاق جديدة للبحث في مجال دراسة الظاهرة المعيارية في مختلف الدراسات الاجتماعية الأخرى. خاصة و أنه على الرغم من أهمية الظاهرة العالمية المتمثلة في المنظمات غير الحكومية وتفاعلاتها على مختلف المستويات الرسمية و غير الرسمية، وبالرغم من تأثيرها في السياسات العالمية، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ولعب دور كبير على

مستوى المؤسسات الاقتصادية العالمية، المؤتمرات والمنتديات العالمية، فقد ظلت الدراسات بعيدة عن الجوانب الاقتصادية منحصرة أكثر في مجالات حقوق الإنسان والبيئة.

إشكالية البحث:

ينصب هذا البحث على إعادة رسم الأدوار لكيانات جديدة غير دولانية في المنظومة الاقتصادية العالمية، خاصة بعد أن ضمنت العولمة الاقتصادية انتقال السلطة في مرحلة حرجة إلى فواعل فوق-وطنية مثلت فيها المؤسسات الاقتصادية العالمية الأنظمة الضبطية الرئيسية للاقتصاد العالمي. إلا أن فقدان شرعيتها أدى إلى ضرورة إحداث ترتيبات جديدة تضمن مشاركة فواعل غير رسمية في حوكمة الاقتصاد العالمي، ومن هنا فإن البحث يعالج الإشكالية التالية: " هل تُشكل المنظمات غير الحكومية قوة فاعلة في ديمقراطية الاقتصاد العالمي في إطار الحوكمة العالمية ؟ "

انطلاقاً من هذه الإشكالية العامة، تُثار مجموعة من التساؤلات الفرعية نُجملها في الآتي:

- إلى أي مدى ساهمت البناءات المفاهيمية والنظرية في استيعاب أهمية الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية ؟
- ما هي الآليات والاستراتيجيات التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية للوصول إلى تحقيق أهدافها ؟
- إلى أي مدى تعتبر الحوكمة الاقتصادية العالمية مشروعاً طموحاً يفتح المجال الحصب للفواعل غير الدولانية للعب أدوار فعالة تضمن العدالة الاقتصادية ؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تعتمد على البحث في عدد من جوانب الموضوع وتنطلق من الفرضية الأساسية وهي أن غياب المبادرات الفعالة لمعالجة التأثيرات الناجمة عن النشاط الاقتصادي العالمي من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية، مع تزايد التوقعات نحو مسؤوليات أكبر لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية، سمح بإيجاد سلطة خاصة للمنظمات غير الحكومية تعمل من خلالها على ملء الفراغ في القيادة لنظام اقتصادي أكثر عدالة. و لتسهيل عملية التحقق من هذه الفرضية، يمكن تجزئتها إلى فرضيتين، تقوم الأولى على فكرة أن محدودية قدرة الحكومات على تنظيم المؤسسات الاقتصادية العالمية للعب دور ريادي في حل القضايا العالمية، فتنبئ فتح مساحات أكبر للمنظمات غير الحكومية لتلعب الدور الأكبر في ظل تزايد دور الإعلام. أما الثانية، فتنبئ فكرة أنه إذا كانت الحوكمة الاقتصادية العالمية تُعبّر عن منتج لتطور تشاركي بين مختلف الفواعل، فإن الدول والمؤسسات الرسمية العالمية تبقى الفاعل الأساسي و المحدد الرسمي لنمط سير النظام الاقتصادي العالمي.

منهجية البحث:

من أجل البرهنة على هذه الفرضيات، تم تحديد المستوى المنهجي للدراسة من خلال المنظورات الثلاث التالية:

المنظور النسقي، المستقى من نظرية الأنساق الاجتماعية Théorie des systèmes sociaux الذي يعطي بعدا نسقيا لظاهرة المنظمات غير الحكومية، نحاول من خلاله فهم تفاعلات الأنساق الاجتماعية الجزئية وإمكانات/درجات التواصل، التأثير و العمل التشاركي بين مختلف المنظمات غير الحكومية و إبراز دورها باعتبارها شبكة اجتماعية مستقلة عن الدولة، و لها تأثيراتها الخاصة في ظل النسق الكلي للحكومة الشبكية العالمية؛

منظور الحوكمة المجتمعية، كحقل متعدد المناهج و العلوم، تساهم فيه العديد من العلوم الاجتماعية، الطبيعة والتقنية، و يضع مجموعة من الافتراضات حول مفهوم الظاهرة المعيارية المحددة في المنظمات غير الحكومية ضمن نسقها الكلي المتمثل في المجتمع المدني العالمي؛

المنظور الشبكي، الذي يعبر عن منطق متعدد الاتجاهات والمستويات، و يعبر عن كل العقلانيات المجتمعية، تمثل فيه المنظمات غير الحكومية ما يسمى ' بالفاعل الشبكة'، وتتم الدراسة وفق التحليلات الشبكية لأهميتها في تحليل أنماط تفاعل المنظمات غير الحكومية.

الصعوبات التي واجهت البحث:

لا شك أن تناول هذا الموضوع ستعترضه عدة صعوبات موضوعية، حيث أن الاعتماد على الدراسات الأنجلو-ساكسونية، باعتبارها قد قطعت أشواطاً كبيرة في مجال دراسة الحوكمة عموماً، والحوكمة الاقتصادية العالمية بصورة خاصة، مما أدى إلى صعوبة مرجعية لغوية موحدة، فكان من الصعب جداً في كل مراحل البحث إيجاد المفردة العربية التي تقابل المفردة الانجليزية. و إن وجدت يبقى هناك اختلاف في نحتها، وما زاد من صعوبة ذلك، أن مجال البحث يدخل في مضمار الدراسات المالية و المحاسبية، فكان لا بد من أخذ وقت طويل في التدقيق في مختلف المفردات والعبارات الاقتصادية التي تعتبر نوعاً ما جديدة بالنسبة لمجال التخصص. لكنها تبقى مرادفات قابلة للمراجعة وذلك أمر طبيعي في غياب مرجعية لغوية تتولى ضبط نقل المصطلحات من اللغات الأجنبية.

مراجعة الأدبيات:

يُعتبر موضوع المنظمات غير الحكومية ودورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية مشروع طموح يرمي إلى تحقيق نظام اقتصادي عالمي قائم على سيادة القانون والديمقراطية. وقد لاقى هذه الأفكار اهتماماً من قبل العديد من الباحثين والمفكرين و مراكز البحث، مثل برنامج (LNE) Leadership in the Networked Economy المهتم بدراسة التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال التركيز على مختلف الشبكات الفاعلة في

المنظومة الاقتصادية العالمية ككل، هذا إلى جانب الدراسات التي قام بها من ميشال بارنيت Michael Barnett و رايوندديفال Raymond Duvall¹ في كتابهما ' السلطة في الحوكمة العالمية ' يشيران فيه إلى تنامي السلطة الجديدة للفواعل الحكومية وغير الحكومية، وتحديد موازين القوى من خلال مقارنة مؤسساتية مقارنة. على نفس الخط التحليلي جاءت دراسة كل من جون آرت شولت Jan Aart Scholte و روبرت دال Robert Dahl بالاهتمام بدراسة أدوار المجتمع المدني في ديمقراطية الاقتصاد العالمي، بالتركيز على مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في منظمة التجارة العالمية. أما آرشيبيجي، بالدوينودوناتي Archibugi, Balduini and Donati فقد ركزوا على مشروع مشروع الديمقراطية العالمية - حيث نادرا ما جازف منظرو الديمقراطية بالذهاب إلى ما وراء الدولة- كما يشرح آرشيبيجي في مقال له بعنوان: ' مبادئ الديمقراطية الكوسموبوليتانية ' وهي التي عبر عنها كلارك بالانقلاب عبر القومي (Clarck, 1999). هذا إلى جانب الاعتماد على دراسات ما بعد الدولة الواسطالية مثل دراسة،² Rosenau⁶ Held³, Ney⁴, Slaughter⁵, Holton⁶ و Simmons⁷.

تبرير الخطة:

للإجابة عن إشكالية البحث و اختبار الفرضيات، فقد تم الاعتماد على خطة من ثلاث فصول، يهتم الفصل الأول منها بتحليل الظاهرة موضوع البحث من خلال تحديد المفاهيم والأطر النظرية التي تفسر صعود المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، حيث اختص المبحث الأول بصعود المنظمات غير الحكومية في أدبيات الحوكمة العالمية، أما المبحث الثاني فقد تناول أهميتها في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي و قطاع

¹ - Barnett , Michael and Raymond Duvall, " Power in Global Governance", (UK: Cambridge university press, 2005).

² - Rosenau N. , James and Ernst-Otto Czempiel, (eds), "Governance without Government: Order and Change in World Politics " (New York: Cambridge University Press, 1992). And, Raimo V. Vayrynen, "Globalization and Global Governance"(London: Rowman and Littlefield, 1999).

³ - Daniele Archibugi, David Held and Martin Köhler, (eds), Re-imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy (Cambridge, UK: Polity Press, 1998).

⁴ - Joseph S. Nye and John D. Donahue, (eds), Governance in a Globalising World (Washington DC: Brookings Institution Press, 2000); Joseph Nye, 'Globalisation's Democratic Deficit: How to Make International Institutions More Accountable', Foreign Affairs 80, no. 4 (Jul/Aug 2001); Joseph S. Nye, Jr. et al, 'The 'Democracy Deficit' in the Global Economy: Enhancing the Legitimacy and Accountability of Global Institutions' (Task Force Report #57 (2003) for the Trilateral Commission).

⁵ - Anne-Marie Slaughter, A New World Order (Princeton: Princeton University Press, 1994).

⁶ - Robert J. Holton, Globalisation and the Nation-State (London: Palgrave, 1998).

⁷ - P. J. Simmons, & Chantal de Jonge Oudraat, (eds), Managing Global Issues; Lessons Learned (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2001).

الأعمال. في حين النقاش النظري داخل الأدبيات الأكاديمية تناوله المبحث الثالث، و ذلك ما أثار التفكير النقدي عن التصورات الأربعة المعاصرة للديمقراطية العالمية: الديمقراطية الليبرالية، التعددية الراديكالية، النظرية الكوسموبوليتانية وأخيرا النظرية التداولية'. و ذلك للإجابة عن تساؤلات أساسية حول مرغوبة أو إمكانية تحقيق الديمقراطية العالمية و بصورة أكثر تحديدا الديمقراطية الاقتصادية العالمية.

بالنسبة للفصل الثاني من البحث، فهو يهتم بإشكالية تحقيق الديمقراطية العالمية من خلال حوكمة متعددة الأطراف للاقتصاد العالمي، حيث استعرضت مباحث الفصل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية العالمية والمشاكل المرتبطة بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية ومأزق الشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية. هذا مع رصد أهم الاستراتيجيات و آليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية. حيث اهتم المبحث الثالث بالشركات عبر الوطنية و القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية من خلال استعراض تجارب في صنع السياسات العامة العالمية.

أما الفصل الثالث و الأخير من البحث فقد انصب على ضرورة تمكين المنظمات غير الحكومية من خلال مقاربات التسيير الجماعي و نماذج أخرى لتفعيل دورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وركز المبحث الثاني على بعض المقترحات لتصحيح ترتيبات الحوكمة و إعادة هندسة الاقتصاد العالمي. وفي الأخير تم تقديم سيناريوهات للحوكمة الاقتصادية العالمية كمحاولة للكشف عن التوقعات الممكنة لتصحيح الخلل في ميكانيزمات الحوكمة مستقبلا.

وبهذا فإن هذه الخطة المعتمدة تهدف بالأساس إلى تشریح النقاط الأساسية المتعلقة ليس فقط بالبحث في الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات غير الحكومية في ديمقراطية الاقتصاد العالمي بقدر ما تحاول أيضا الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بالنقاشات النظرية التي يحملها الموضوع، إلى جانب تتبع مسار الحوكمة العالمية وذلك من خلال وضع المنظمات غير الحكومية كفاعل-شبكة في النسق الكلي للحوكمة الاقتصادية العالمية، بما يدفع إلى إبراز أهمية هذه المنظومة الجديدة في فتح المجال نحو أدوار فعالة للمنظمات غير الدولاتية.

الفصل الأول

نحو بناءات مفاهيمية ونظرية للمنظمات غير
الحكومية والحوكمة الاقتصادية العالمية

الفصل الأول: نحو بناءات مفاهيمية ونظرية للمنظمات غير الحكومية والحوكمة الاقتصادية العالمية

يتعرض نموذج الدولة الموجهة للسلطة الذي أسست له معاهدة وستفاليا لسنة 1648، والذي ينظر إلى الدولة ككيان مستقل وسيدة على إقليمها، تتمتع بحقها في صنع سياساتها الداخلية والخارجية، وتحديد إستراتيجيتها التنموية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية لتحولات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. بعد أن كانت حكومات الدول القومية تمثل أعلى السلطات في اتخاذ القرار في إطار سلطاتها القضائية، فإنها تعمل الآن ضمن كوكبة كبيرة متنوعة، تمارس خلالها الفواعل من القطاعين الخاص والمدني سلطاتها اتجاهها، أين تم استبدال المساءلة الهرمية 'Hierarchical accountability' بمساءلة أفقية 'Horizontal accountability' عريضة، ولدت حقبة جديدة من "الحوكمة الخاصة"، وُحدت فيها المعايير العالمية وأصبح يُدافع عنها بشكل متزايد من جانب الفواعل غير الدولانية.¹

أدى ذلك إلى التحول من "الحوكمة من طرف الحكومة" إلى "الحوكمة مع الحكومة"، والذي كان مدعوماً بتغيرات جوهرية في أنماط التفاعل السياسي- الاجتماعي الذي ميز فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، إلى جانب خاصيتين على قدر كبير من الأهمية تُبرز هذا التحول: أولاً، ظهور المثل الجديدة للحوكمة العالمية مرتبطة بشكل لا فكاك منه بالتسارع المواز في وتيرة العولمة في فترة الثمانينات و التسعينات. وثانياً، كان ذلك كما يقول يونغ " ظاهرة أساسها الفاعل، مرتبطة باستراتيجيات محددة للمنظمات غير الحكومية، ليست باتجاه بنوي غير شخصي". كلا العاملين يلتقيان في الطريقة التي تُحدث ما يسمى عند زيرن بـ "التطابق المكاني" 'spatial congruence' للحوكمة التقليدية من طرف الحكومات، بعد أن أعادت الحوكمة صياغة مفهومها الجديد على أنها: ' ظاهرة تأخذ مكانها ضمن المجالات السياسية الدولية، وملزمة أكثر بالنهوض بالقضايا العالمية؛ أصبحت الحكومات التقليدية - الملزمة بالحدود القديمة- غير قادرة على تنظيم قدراتها عبر تلك الحدود بنفس حركية وقدرة الفواعل غير الدولانية'.²

وبما أن قوى السوق عمقت وعززت دورها ببراءة في المجتمع، فإن حلبة الحوكمة الجديدة والتي تشمل العديد من الفواعل الجدد، تدعو إلى مقاربة تعاونية ومشاركاتية أكبر لصنع السياسات العامة العالمية. لذلك يختص هذا الفصل في المقام الأول، بالبحث في الأهمية التي أصبحت تحتلها المنظمات غير الحكومية في أدبيات الحوكمة العالمية، باعتبارها سلطة خاصة تمارس نفوذها إلى جانب الفواعل التقليدية، من خلال تفاعلاتها الشبكية

¹ - Antonio Franceschet, " The Ethics of Global Governance", (USA :Springer, 2009),p9.

² - Shaughn McArthur, " Global Governance And The Rise Of NGOs", **Asian Journal Of Public Affairs**,

No.1 ,Vol. 2, pp.54 -55.

(المبحث الأول)؛ وإبراز تنامي الانشغال بدراسة المنظمات غير الحكومية في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، وأدوارها الجديدة في المؤسسات الاقتصادية العالمية (المبحث الثاني)؛ وأخيرا، تحديد المقاربات النظرية التي تفسر مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية، إلى جانب إثارة النقاش حول تصور نظام اقتصادي عالمي ديمقراطي، تتبنى طروحاته النظريات عبر القومية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في أدبيات الحوكمة العالمية

تزايد النقاش حول المنظمات غير الحكومية ودورها الجديد في الحوكمة العالمية بداية القرن الواحد والعشرين، أين أصبحت المؤسسات والأدوات السياسية التقليدية تخوض صراعا من أجل مواكبة التحديات المهمة التي تطرحها السياسة العالمية. وفي الوقت الذي تتم فيه مواجهة موجتي الاندماج الإقليمي من جهة، والتوجه نحو اللامركزية من جهة أخرى¹، فإننا نشهد تفكك دولة الرفاه "Welfare State" بعد الإخفاقات التي عرفها مفهوم الضبط الدولاتي وكل النظريات القائمة على الدولة لتشكيل نماذج ضبطية لكل الأنساق الاجتماعية، والاتجاه نحو مفهوم الدولة التعاونية وتصورها كفاعل قد لا يرقى إلى مستوى التأثير الذي قد تشكله فواعل غير دولاتية أخرى². لذا، تُجادل أدبيات الحوكمة العالمية بالأدوار الهامة التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية، مشيرة إلى النقلة النوعية الناجمة إلى حد بعيد إلى ضعف هياكل القوة عموديا، أين يتم فيه تفويض السلطة من أعلى إلى أسفل أجهزة الدولة، باتجاه نظام أفقي أكثر، تتخلل فيه الدول عن بعض من صلاحياتها إلى الفواعل غير الدولاتية.

المطلب الأول: صعود المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية

كثيرا ما توصف المنظمات غير الحكومية على أنها مجتمعات معرفية (ابستمولوجية)³، خاصة بعد أن استطاعت في العقدين الماضيين حشد تكنولوجيات الاتصالات بطريقة تتحدى بها الفضاء المادي كما لم يحدث قبلا، وجلب الأشخاص ذوو المصالح المتماثلة إلى شبكات اجتماعية ناشطة عبر وطنية، والتنسيق بينهم على نطاق هائل ومنظم للغاية⁴. في هذا المعنى، يمكن اعتبار إذا المنظمات غير الحكومية (يشار إليها بصيغة

¹ - Antonio Franceschet, Op.cit,p.13.

² - مراد بن سعيد، " القانون الخاص و الحوكمة الشبكية الحديثة: عناصر من أجل فهم بنائي لتحولات القانون الخاص لما بعد الدولة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية"، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 64.

³ - Helmut K.Anheier and Stefan Toepler, "International Encyclopedia of Civil Society", (USA :

springer,2009), p.13.

⁴ - في العقد الذي أعقب سقوط الستار الحديدي، ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من 6000 إلى 37.000. معاً، وزعت هذه المنظمات مساعدات أكثر من الفرقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع 1000 منظمة غير حكومية بالمركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة. اليوم، هذا العدد تضاعف بثلاث مرات ليصل إلى 3051 منظمة، ولا يزال يستمر إجمالي عدد المنظمات غير

NGOs) أنها: "النتاج الاجتماعي للعولة السياسية والاقتصادية في آن واحد، وهي استجابة وتمثيل للحاجات العالمية للإنسانية، بعد أن أصبحت المنتجات والعوامل الخارجية للرأسمالية تخرق أكثر من أي وقت مضى الحدود الدولية"¹.

بيتر ويلتس Peter Willetts هو الآخر يعرفها على أنها "أي مجموعة منظمة من الأفراد غير ربحية، غير عنيفة ولا تسعى لسلطة حكومية". بذلك فهو يستبعد الجماعات المستخدمة أو الداعية للعنف من تعريفه للمنظمات غير الحكومية؛ العبارة الأخيرة من التعريف يريد بها تمييز المنظمات غير الحكومية عن الأحزاب السياسية وجماعات المعارضة.² كما تشير الصكوك القانونية الدولية هي الأخرى لمصطلح المنظمات غير الحكومية و تتزايد بشكل دوري العديد من المؤلفات حول الموضوع ، إلا أنه من الصعب إيجاد تطبيق مشترك لهذا المصطلح. فيما يلي، هناك عدة عناصر لتعريف المنظمات غير الحكومية تحدد الأسس القانونية و العملية لمشاركة المنظمات غير الحكومية في عدد من مختلف المؤسسات الدولية.

1. المنظمات الدولية في القانون الدولي

تطبق المنظمات الدولية و أماناتها عددا من المعايير من أجل تحديد ما إذا كان يمكن إطلاق صفة الفواعل غير الدولية على المنظمات غير الحكومية في سياقها العام؛ هذه المعايير لا ترقى إلى تعريف إيجابي للمنظمات غير الحكومية ويختلف تطبيق هذه المعايير باختلاف المؤسسات؛ الجدول رقم (01) يلقي نظرة على مجموعة من الأحكام ذات الصلة الموجودة في الصكوك القانونية الدولية³، كما هو مبين أدناه:

● **الطابع التأسيسي:** يتم إنشاء المنظمات الدولية باتفاق عبر حكوماتي- أي أداة يحكمها القانون الدولي العام- ، في المقابل، يتم إنشاء المنظمات غير الحكومية عموما من طرف الأفراد، مجموعات من الأفراد أو جمعيات بموجب القانون الداخلي للدولة. يتم تفريق المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات في الصكوك القانونية الدولية

الحكومية عبر العالم في التضخم، ليصل إلى الملايين، هذا إذا لم نعد تلك التي لا تعمل على الصعيد الدولي. حتى لو تم قياس ضخامة أعدادها وحدها، فيفترض أن يكون تأثير المنظمات غير الحكومية كبيرا، بالنظر إلى حقيقة أن قطاع المنظمات غير الحكومية يشكل الآن ثامن أكبر اقتصاد في العالم – يمثل أكثر من 1 تريليون دولار (\$1trillion) سنويا، 19 مليون عامل أجير و متطوعين لا حصر لهم، و 15 مليار دولار (\$15billion) في شكل مساعدات للتنمية في كل سنة- و أهمية NGOs في تعبئة الأموال، السلع، الخدمات، الأفكار، المعايير و الأشخاص عبر العالم هائل. الأكد، أن المنظمات غير الحكومية في ظل كوكبة الحوكمة العالمية اليوم تعتبر "محركات قوية لتنظيم و قيادة التغيير السياسي، و يلقى تأثيرها إعجابا " بنفس الدرجة التي قال فيها كاتل أن: " السيادة الوطنية ، حتى بالنسبة للقوى الكبرى في العالم، قد تآكلت".

¹ - Gideon Baker, "Civil Society and Democratic Theory: Alternative voices", (USA , Routledge, ^{Fst} published

2002), p.36.

² - Shaughn McArth, op.cit, p. 58.

³ - انظر الملحق رقم (01): يتضمن الجدول رقم (01): المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي: تحديد المفاهيم و المعايير.

بالتمييز بين " ما بين الحكومية " أو " الحكومية " من جهة، والهيئات " غير الحكومية"، الوكالات أو المنظمات من جهة أخرى¹؛

● **المقر الرئيسي و المسؤول التنفيذي:** تشترط بعض المؤسسات مثل ECOSOC، مجلس أوروبا و الأونكتاد أن يكون للمنظمات غير الحكومية مقر رئيسي و مسؤول تنفيذي. وبالتالي تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى قاعدة بنوية تنظيمية، نتيجة لذلك، بعض الأشكال من الجماعات غير الحكومية التي تنشط بدون هيكل تنظيمي رسمي تسمى الشبكات الناشطة الدولية "international activist networks"² يمكن أن لا ينظر إليها على أنها منظمات غير حكومية في سياق هذه المؤسسات، وقد يكون ذلك السبب الذي جعل العديد من المؤسسات الدولية الأخرى مثل الاتفاقية البيئية متعددة الأطراف MEAs لا تشترط على المنظمات غير الحكومية إثبات وجود بنية تنظيمية مفصلة؛

● **أهدافها و أنشطتها في دعم التعاون الدولي:** يشترط كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة والأونكتاد على المنظمات غير الحكومية أن تكون داعمة لميثاق الأمم المتحدة والأهداف المحددة لمؤسساتها الدولية. يهدف هذا الشرط لمنع معارضي مؤسسة معينة من استخدام هياكل المؤسسة نفسها لتنفيذ أهدافهم؛ هذا قد يكون له ما يبرره في المؤسسات ذات الطابع الدستوري (على سبيل المثال المجلس الاقتصادي و الاجتماعي)³. لكن يبدو ذلك أقل إقناعاً في حالة المؤسسات التي تضع قواعد لمسائل معينة. بالمثل، بعض الدساتير الوطنية مثل القانون الأساسي الألماني (German Grundgesetz) يفرض حضراً على المشاركة في العملية السياسية لمعارضى الدستور، فيما تسمح قوانين أخرى بالمشاركة الكاملة للمعارضين. على كل حال، فإن فعالية شرط الاشتراك لدعم أهداف محددة لمؤسسة ما، لا يزال موضع شك، بحيث ينطوي هذا الشرط على خطر استخدامه من قبل الحكومات للحيلولة دون الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية التي تنتقدها؛

● **الخبرة و التمثيل:** تشترط مؤسسات مثل ECOSOC و UNCTAD على المنظمات غير الحكومية أن تمثل العناصر الهامة للرأي العام أو توفير الخبرة و الكفاءة الخاصة بالمواضيع ذات الصلة بالمؤسسة الدولية⁴؛

¹ - يشير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة و الأونكتاد، على سبيل المثال، إلى أن المنظمات غير الحكومية كمنظمات " لم ينشأ اتفاق بين حكومتين". الاتفاقية الأوربية للاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية الدولية " إنشاء منظمة غير حكومية يكون بموجب صك، يحكمها القانون الداخلي للحزب". تؤسس هذه المواصفات لأغراض الاتفاقية، وهي الاعتراف المتبادل بالوضع القانوني المحلي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في الدول التي هي أطراف في مجلس أوروبا. أنظر: اتفاقية فيينا 1995، اتفاقية بازل 1989، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 حسب الجدول رقم 01.

² - حول شبكات النشاط الدولية أنظر: (Keck and Sikkink, 1998)

³ - عمر سعد الله، " المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية و التطور"، (الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، 2009)، ص ص 42-43.

⁴ - Bernard Enjolras and Karl Henrik Sivesind, "Civil Society In Comparative Perspective", (UK :Emerald Group Publishing Limited, ^{Fst} published 2009), p.22.

● **أهداف/ مصادر تمويل غير ربحية:** تشترط المؤسسات الدولية مثل المجلس الأوربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الطابع غير الربحي للمنظمات غير الحكومية، حيث حددت اتفاقية المجلس الأوربي للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لمواصلة أهدافها غير الربحية، و بالتالي استبعاد الشركات التجارية أو الهيئات الأخرى الموجودة لتوزيع المنافع المالية بين أعضائها. ينص المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن الموارد الأساسية للمنظمات غير الحكومية المعتمدة يجب أن تستمد من اشتراكات الشركات الوطنية التابعة أو مكونات أخرى، أو من طرف فرادى الأعضاء. وإذا كان التمويل من مصادر أخرى (غير الأعضاء، الحكومات) كمصادر رئيسية للتمويل، فإن على المنظمات غير الحكومية شرح موقفها للجهات المسؤولة في لجنة ECOSOC عن أسباب عدم الوفاء بشروط التمويل العام. بالمثل، بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي و المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تميل إلى استبعاد المنظمات ذات المصالح التجارية عن تعريف المنظمات غير الحكومية،¹ على عكس ذلك، فالاتفاقية البيئية متعددة الأطراف لا تشترط على المنظمات غير الحكومية الكشف عن مصادر تمويلها أو أن تكون غير ربحية ؛

● **لا وجود لسيطرة حكومية على الأنشطة:** يُنظر عامة إلى المنظمات غير الحكومية على أنها فواعل تتخذ آراءها وتمارس نشاطاتها بشكل استقلالي أو مكمل أو ربما متضارب مع المواقف الحكومية؛ يشير المجلس الأوربي إلى الطبيعة الخاصة للمنظمات غير الحكومية ، في حين ECOSOC و UNCTAD ترجعها إلى " الحرية في التعبير عن وجهات النظر" الضرورية، حتى وإن كان للسلطات الحكومية رأي في تعيين بعض أعضاء منظمة غير حكومية معينة. تحدث مشاكل ترسيم الحدود عندما يتعلق الأمر بما يسمى " المنظمات الهجينة" التي تتألف من المنظمات غير الحكومية و الهيئات الحكومية، مثل، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) أو المجلس الدولي للعلوم (ICSU). حتى أنه من الصعب تحديد وضع المنظمات التي تم تأسيسها، تمويلها و التوظيف فيها من قبل الحكومات، والتي من المتوقع أن تعمل بشكل مستقل؛ من الأمثلة على هذا النوع الذي يطلق عليه " المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة "Quasi-autonomous non-governmental organisations و تشمل المجالس الاستشارية العلمية المستقلة مثل المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي².

● **حوكمة المنظمات غير الحكومية:** وضحت بعض المؤسسات الدولية مثل ECOSOC و UNCTAD المتطلبات التفصيلية لهياكل الحوكمة الداخلية للمنظمات غير الحكومية، التي تتضمن الهيكل الديمقراطي، مساءلة ممثلي المنظمات غير الحكومية و الشفافية في إجراءات صنع القرار³.

¹ - على عكس ذلك، تشير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى المنظمات غير الحكومية على أنها " منظمات ذات مصالح تقنية و تجارية في مجال حماية الملكية الفكرية".

² -Independent scientific advisory councils such as the German Advisory Council on Global Change (WBGU).

³ - Anthony Giddens, "The Third Way: The Renewal of Social Democracy", (UK : PolityPress, ^{3ed} published 2005), pp.40-41.

عموماً، يبدو من الصعب القول بأن الفواعل غير الدولاتية تحتاج لعرض هيكلها الديمقراطية لتعمل بصورة مشروعة بصفته أعضاء في 'المجتمع المدني'، بما أنها تمثل المصالح الخاصة التي لا تحتاج بالضرورة للشرعية. تَرِدُ هذه الشروط خاصة في أكثر المؤسسات الدولية عمومية (ذات طبيعة شبه دستورية).

2- أفضليات الحوكمة العالمية كفضاء لنشاط المنظمات غير الحكومية

لقد حققت فكرة الحوكمة العالمية رواجاً كبيراً لدى دارسي العلاقات الدولية، وأصبح في فترة وجيزة مصطلح الحوكمة العالمية¹ بعد أن كان من المصطلحات غير المعروفة، أن يصبح في صفوف المواضيع المركزية في توجيه الممارسة ودراسة الشؤون الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة². يرتبط أصل هذا المصطلح مع المقاربات النظرية المؤسساتية والواقعية في تشكيله، أين أصبح موضوعاً للمناقشات الحية في الأوساط العلمية الغربية في السنوات الخمس عشر الماضية. بالنسبة للواقعيين يمثلهم آرون (P. Aron)، غيلبين (R. Gilpin)، إيكينبري (J. Ikenburry)، والتز (K. Woltz)، سينجر (M. Singer) وآخرون، فإن الفكرة الرئيسية، هي فهم الحوكمة كآلية إلزامية compulsory mechanism لتحقيق النظام على نطاق دولي من خلال معايير رسمية وغير رسمية، والتي يتم تحديدها انطلاقاً من العلاقة المتبادلة ما بين إمكانيات بلدانها المشاركة الرئيسية. بعد انهيار نظام القطبية الثنائية للنظام العالمي، والذي كان يتأسس على تعارض اثنين من القوى المركزية- الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي-، تعاني أفكار الواقعيين من انتقادات شديدة بسبب افتقارهم إلى الجدوى؛ في المقابل، نجد المقاربة المؤسساتية ممثلة من طرف: إيكينبري (J. Ikenburry)، ليفي (M. Levy)، كيوهان (A. Keohane)، روجي (J. Ruggie)، هاس (M. Haas) و يونغ (O. Young)، أصبحت أكثر شعبية. تقترح هذه المقاربة ربط مفهوم الحوكمة العالمية مع فكرة الأنظمة – القواعد و المعايير التي تنظم سلوك الأفراد. ارتبطت فعالية العمليات الإدارية مع الموقف الإيجابي للمشاركين في العلاقات الدولية في بعض الأنظمة وكذلك مع آليات صنع القرارات المرنّة التي تتضمنها. وفقاً لهذه المقاربة فإن المؤسسات هي الوحيدة التي يمكنها خلق توازن القوى بين الدول، بما أنها تتوفر على العتلات العالمية الأساسية، وقادرة على تفادي الصراعات الدولية، وتفاذي تزايدها وأيضاً تجنب حالات تركيز سلطة صنع القرار في مركز واحد³.

¹ - تم تقديم مصطلح "الحوكمة العالمية" للاستخدام العام من قبل براندت (V.Brandt) وزملائه من لجنة الحوكمة العالمية "The Commission on Global Governance (CGG)"، التي تأسست سنة 1992 بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة و تتألف من ثمانية وعشرون (28) ممثلاً من مختلف بلدان العالم. كان الهدف الأساسي من تأسيس هذه المؤسسة الدولية هو كشف و تحليل القوى الدافعة للاقتصاد العالمي، التقييم و التنبؤ بتطور عمليات العولمة، نمذجة بنية النظام العالمي بما يتوافق والعمليات العالمية المعاصرة و إعداد التوصيات فيما يتعلق بتحسين النظام العالمي.

² - David Held and Anthony McGrew, "The Global Transformations Reader An Introduction to the globalization Debate", (UK : Polity Press, 4th published 2005), p.59.

³ - Ronen Palan, "Global Political Economy :Contemporary theories"(UK : Routledge,2000), pp.20-21.

على الرغم من أن دراسة الحوكمة العالمية لديها تاريخ طويل، إلا أن الاهتمام زاد بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة. وأصبحت العديد من المجالات تحمل اسم الحوكمة العالمية الآن، إلى جانب احتواء مختلف الجرائد على سلاسل حول الموضوع. وعلى الرغم من أن الباحثين أقل احتمالا للاستثمار في دراسات الحوكمة العالمية بنفس الصفات البطولية التي يقوم بها صانعي القرار، فإنهم يميلون لرؤية الحوكمة العالمية قادرة على مساعدة الدول للتغلب على الصراعات و تحقيق تطلعاتهم المشتركة. بالنسبة لصناع القرار والعلماء، الحوكمة العالمية تعتبر واحدة من الخصائص المميزة للساحة الدولية الراهنة¹.

يعتبر كل من داغ همرشولد ، مايكل بارنيت و دوفال ريمون الحوكمة العالمية قادرة على أن تبرز أفضل ما في المجتمع الدولي. وجهات النظر السائدة تعتبر الحوكمة العالمية من الناحية العملية والفنية لازمة لإدارة عدم التكافؤ الذي تخلقه العولمة والذي يتجاوز نطاقها قدرة الدول على حل تعقيداتها. وأشار جيرري ستوكر Gerry Stoker إلى أن الحوكمة العالمية معنية بتهيئة الظروف لتنظيم القواعد و العمل الجماعي"، وصف يعقوب حلبي الحوكمة العالمية 'قبول اللوائح على المستوى العالمي للخروج باقتناع على أن مثل هذه اللوائح تخول الأطراف الفاعلة إلى السعي نحو الثروة بطريقة منظمة ووفقا لقواعد النظام الدولي'. و يصف كورنيليا باير Cornelia Beyer الحوكمة العالمية على أنها ' نظام من القواعد التي - نظرا لغياب السلطة المركزية - تضعها مجموعة من الفواعل على مختلف المستويات'. إذا فالحوكمة العالمية تم تعريفها بأنها: 'إدارة الفضاء الاقتصادي و السياسي العالمي في ظل عدم وجود دولة عالمية'².

وسط عدم استقرار قوى العولمة الاقتصادية، يميل روردين ويلكنسون Rorden Wilkinson إلى أن ذلك يؤدي إلى التأكيد على ' التطور المطرد للمؤسسات و النظم الدولية- عندما تأخذ في مجموعها- أدى إلى ظهور شبكة من القواعد الدولية، المعاهدات و الاتفاقيات التي تشجع على استمرار التعاون بين الدول، ذلك ما يولد الحوكمة العالمية'.

في سياق مماثل، يعرف جيمس روزنو الحوكمة العالمية: ' تصور يشمل نظم الحكم على جميع مستويات النشاط الإنساني - من الأسرة إلى المنظمة الدولية - بعد أن أصبح السعي لتحقيق الأهداف من خلال ممارسة الرقابة له تداعيات عبر وطنية '³. انطلاقا من هذا المفهوم الواسع للحوكمة العالمية، الذي يعتمد على أفكار المؤسساتية متعددة الأطراف، قدم كيوهان و جوزيف ناي الأدوات الرئيسية للحوكمة العالمية.¹

¹ - Jan Kooiman , "Modern governance: new government-society interactions "(UK : Michigan University ,Sage, 1993), pp.12-18.

² - Anatoliy Poruchnyk and Yulia Gaidai, "The Creation of Institutional Prerequisitesfor a System of Global Governance", —, pp.40-41. Retrived on : 11/09/2012.

http://www.nbu.gov.ua/portal/Soc_Gum/Mep/2009_8_9/08-3612-eng/3_%20Poruchnyk.pdf

³ - James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel and (eds)., "Governance without Government: Order and

على العموم، فيما يتعلق بمصطلح الحوكمة العالمية في الأوساط العلمية، يمكن أن يتقاطع أو يماثل العديد من الكلمات التي لها مضامين متشابهة، على وجه الخصوص، التأثير (محاولات مستمرة أو متقطعة من التكيف الهادف لجوانب معينة حول موضوع ما)، التبسيط (شكل من التحول الجزئي لجوانب معينة لموضوع ما، على أساس العلاقات متعددة الأطراف أو الثنائية)، السيطرة (استخدام موارد طرف واحد أو العديد من المشتركين لمنع التنمية الفوضوية للعمليات العالمية والمحلية) والتنظيم (إعادة ترتيب علاقات معينة أو العلاقات على أساس وضع موضوع يتبع معايير وقواعد محددة). ربط الباحثون الأجانب مفهوم "الحوكمة العالمية" مع عملية التنظيم على المستوى الدولي، التنسيق ما بين الدولاتي للإجراءات السياسية وأخيرا، ممارسة سلطات معينة من جانب المؤسسات الدولية وإدارة التدفق المالي في البيئة الاقتصادية العالمية.

أخذين بعين الاعتبار الفترة الزمنية القصيرة التي استطاع خلالها هذا المصطلح المعقد أن يؤسس لنفسه ضمن النظرية الاقتصادية المعاصرة، إلى جانب طبيعته متعددة التخصصات، فإن الخطاب العالمي يفتقد إلى مقاربة واحدة في تفسير الحوكمة العالمية. تستخدم غالبا الأبحاث والتحليلات هذا المصطلح واعدة في اعتبارها الأمور التالية:

- تنوع الفواعل الاجتماعية، و بالتالي، وفقا لهالدا (D. Held)، فكرة الحوكمة العالمية لا تشمل فقط المؤسسات والمنظمات الرسمية التي يتم من خلالها خلق المعايير والقواعد للحفاظ على النظام العالمي (هذه المؤسسات تضم مؤسسات الدولة، العلاقات التعاونية ما بين الحكومية...الخ)، لكن أيضا المنظمات الشبكية و جماعات الضغط الشركات العالمية، الحركات الاجتماعية عبر الوطنية، المنظمات غير الحكومية الدولية...الخ) لها تأثير مباشر على سير النظام الحكومي وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للكيانات عبر الوطنية؛
- تشكيل " النخبة الإعلامية المعاصرة": استخدام مصطلح الحوكمة العالمية، له ما يبرره في ظل نفوذ المتخصصين في تقنيات الكمبيوتر، البرمجيات، المحللين الاقتصاديين، السماسرة و الوسطاء الماليين في اتجاهات تطور المعلومات العالمية، النظم الاجتماعية و المالية و غيرها من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية².
- نموذج " الحكومة العالمية" الذي يلاقي اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية، لذا، يشير كريغ N. Craig إلى الحاجة لدراسة تاريخية تحدد تكوين و تطور المنظمات الدولية، الوكالات الحكومية الدولية و شبه الحكومية Quasi-governmental agencies، الشبكات العابرة للحدود كأولوية و شرط مسبق لتشكيل حكومة عالمية في المستقبل.

Change in World Politics " (New York: Cambridge University Press, 1992). And, Raimo V. Vayrynen,(eds),
"Globalization and Global Governance"(London: Rowman and Littlefield, 1999),p.6.

¹ - David Roberts , "global governance and biopolitics :Regulating human security "(UK, palgrave,2010),pp.27-30.

² - Martin Hewson and Timothy J. Sinclair, "The Emergence of Global Governance Theory "in Hewson and Sinclair, (eds), Approaches to Global Governance Theory. Albany: State University of New York Press, 1999.p.10.

- سلطة الحكومة، حيث تقرنها الدراسات الغربية بقدرة الهيئات الحكومية على التعامل مع مسائل السياسات الاجتماعية على مختلف المستويات: المحلية، الوطنية، الإقليمية والعالمية ؛
- أنشطة العديد من الكيانات الاقتصادية على المستويات الوطنية والعالمية: في هذا السياق، يطبق مفهوم "الحكومة العالمية" لإدارة العلاقات التي تتجاوز الحدود الوطنية، من دون الإشارة إلى سيادة الدولة ؛
- الفواعل التي تنشئ نظم القواعد والمعايير الرسمية: الخبير في تشكيل النظام العالمي روزنو D. Rosenau يفهم الحكومة العالمية على أنها: "مستوى تجريدي من الإشراف على كل مستويات النشاط الإنساني، يضم نظاما من القواعد أين تحقق الأهداف الإستراتيجية من خلال ممارسة وظيفة الرقابة". الحكومة لا تشمل فقط نشاطات الحكومة، لكن أيضا فواعل أخرى تلجأ إلى آليات الأمر: خلق الطلب، تحديد الأهداف، إعداد المبادئ التوجيهية ووضع السياسات...الخ. على حسب روزنو فإن الحكومة العالمية مدعمة بنظام من القواعد يظهر بمثابة المقود يمكن القادة من تحقيق أهدافهم؛
- إجراءات الإدارة الجماعية: في هذا المعنى، يدل مفهوم الحكومة العالمية إلى إجمالي عدد الطرق المستخدمة من قبل الأفراد، المؤسسات الحكومية و الخاصة للتعامل مع مسائلهم المشتركة. هي عملية طويلة في مسار يكون فيه الإجماع في مقابل التباين، و تحقيق المصالح المختلفة عبر الجهود التعاونية¹.
- إجراءات الخيار الجماعي: الذي يجعل الحكومة تنطوي على أي من القرارات، و مجموعات من الأشخاص تخلق قواعد، معايير و مبادئ مشتركة من السلوك على الساحة الدولية؛
- حكومة عالمية بدون حكومة عالمية: اقترح هذا المفهوم من طرف باحث من جامعة بوسطن Boston University نجم A. Najam ، فكرته الرئيسية أنه في ظل بيئة عالمية مضطربة ظهرت نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، كنتيجة لزيادة في عدد وكثافة الأنشطة من جانب الفواعل الدوليين (الشركات عبر الوطنية، المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، الشبكات العابرة للحدود...الخ)، لم يعد بمقدور الدولة ممارسة سيطرتها مثل السابق على العمليات الاقتصادية. مما حتم عليها تفويض بعض من صلاحياتها الإدارية إلى: محليا (السلطات المحلية)، عالميا، (الهيئات العالمية). في حال الاعتراف الرسمي بالنظام المؤسسي للحكومة العالمية من قبل جميع دول العالم ، لن توجد وظائف الحكم، المراقبة والرصد المخصصة للمشاركين - على اختلافهم - في العمليات الاقتصادية العالمية.
- القوانين الفعالة: وفقا ليونغ O. Young، فالحكومة العالمية تعني خلق وتطبيق الاتفاقيات الاجتماعية (تطورت قواعد اللعبة بفضل جهود هيئات الحكم لإدخال الأساليب الاجتماعية للحكومة، تخصيص القواعد للمشاركين في صنع القرار ، توفير التفاعل بين مختلف الفواعل في العملية الإدارية)، قادرة على تسوية الصراعات، و تسهيل التفاعل في عالم من الفواعل المترابطة؛

¹ - Anatoliy Poruchnyk and Yulia Gaidai, op cit., p.42.

- التدابير الجماعية لفهم وحل المشاكل العالمية: في حين تعجز الحكومات بصورة انفرادية عن حل مشاكلها، يعتقد توماس Thomas Weiss فايس و تاكور R. Thakur أنه يمكن تعريف الحوكمة العالمية على أنها: "مزيج من المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، الآليات، العلاقات و العمليات بين الدول، الأسواق، المواطنين والمنظمات على المستويين الحكومي و غير الحكومي، مما جعل المصالح الجماعية تتشكل على المستوى العالمي، وإنشاء الحقوق و الالتزامات و تسوية الخلافات؛

- العمليات و المؤسسات: يقدم جوزيف ناي J. Nye و كيوهن R Keohane مفهوم الحوكمة العالمية على أنها: "عمليات ومؤسسات رسمية و غير رسمية، نشاطاتها تهدف توجيه الأعمال الجماعية لمجموعات من الأشخاص". الحوكمة ليست بالضرورة تنفذ من قبل الجهات الحكومية أو المنظمات الدولية ذات الصلاحيات المفوضة إليها. في الوقت الحاضر، بعض الشركات الخاصة جمعيات من الشركات، المنظمات غير الحكومية والكيانات الشبكية معنية بالعملية الإدارية (ضمن أطرها الوظيفية)؛

- النظم العالمية: دعاة هذه المقاربة، لا سيما روزنو و يونغ، تمثل لها الحوكمة النظم الدولية القائمة، الاتفاقيات المؤسسية (الآليات)، أين الدول باعتبارها صانعة القرار الرئيسي - تركز على مختلف المسائل التي أثارها قادة المجتمع الدولي؛

- " شكل من أشكال التنظيم المحلي أو sporadic regulation التي يمكن أن تتم فقط في بعض المناطق العابرة للحدودو الأقاليم". هذه الفكرة تعود إلى الباحث الروسي سلفوفوف. تجدر الإشارة إلى أن الفارق الجوهرى في معالجة مفهوم الحوكمة العالمية هو نتيجة العملية الطبيعية في تشكل هذا المفهوم. من بين العوامل التي تؤثر في العملية مباشرة، يجب ذكر ما يلي: استخدام مدارس الفكر لتقنيات و تقاليد مختلفة، الاختلافات في النظم السياسية، الأهداف و التقاليد الثقافية في العديد من البلدان، الطبيعة متعددة التخصصات للبحوث المكرسة لهذه المشاكل هذا إلى جانب التفسيرات المتباينة في معرفة الغرض من استخدام هذا المفهوم¹.

بالنهاية، فإن مشكل الحوكمة العالمية لا يرتبط بغياب مفهوم دقيق للمفهوم بحد ذاته، وإنما إلى عدم وجود أنماط و أشكال متطورة تهدف لإيجاد الحل السريع للمشاكل العالمية. في الوقت الحاضر، تعمل البلدان المؤثرة و جمعياتها الإقليمية والمنظمات الدولية بذل الجهود - من خلال المؤسسات المتعددة- لتشكيل العمليات التي تساعد على الوصول لاقتصاد متطور و ترابط سياسي للكيانات المشاركة في الاقتصاد العالمي، للخروج بمبادئ عالمية للتعاون من أجل البلدان على تعدد أنواعها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالحهم الطبيعية و وزنهم السياسي على الساحة الدولية، و لاختبار مختلف آليات التفاعل الاقتصادي العالمي على أساس متعدد الأطراف².

¹ - Ibid, pp.43-44.

² - Philipp Sebastian Mueller , "Democratizing Global Governance", Draft for the Big Sur CPOGG-Workshop San Francisco, April 6, 2004, p3. Retrived on : 27/05/2012.

http://www.mty.itesm.mx/egap/centros/caep/imagenes/REDIP/democracy-global_gov.pdf

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية كسلطة خاصة في الحوكمة العالمية

يقول ميشال فوكو Michel Faucholt في حوار مع أليساندرو فوتانا Alesandro Fontana :

" لست ترى من أيّة جهة من السّجالين - اليمين أو من اليسار - كان يمكن طرح مسألة السلطة. في السّجال اليميني لم تكن مطروحة إلا بقاموس الدستور والشرعية...الخ، إذن بقاموس قضائي، و طرحها في السّجال اليساري كان بمعاني جهاز الدولة. أما الطريقة التي كانت تُمارس بها مادّيا، بالتفاصيل، بخصوصياتها، تقنياتها و تكتيكاتها، فلم يكن أحد يبحث عنها".¹

ما يشير إليه فوكو هنا هو الفراغ النظري و غياب العدة المفاهيمية والانخباس داخل الأطر المسطرة بشكل مسبق و التي تحوّل دون الانخراط في خطر الأسئلة المخرجة بما تحمله من مخاطر، تفاديا غير ممكن مادامت أجوبتها مسيجة قليلاً. في ظل ذلك لا تُطرح مسألة السلطة Authority إلا كتعاقد أو هيمنة، أما السلطة كما تُمارس في تعقيدها الاستراتيجي، في شبكة قواها المتعددة، في أشكال توزيعها وقنوات استثمارها، كل ذلك ما كان يُشكل مسألة جديرة بالاهتمام عند أولئك الذين لا يرون في السلطة غير القوة القسرية القائمة على القمع والإكراه. فوكو يتحدث عن تلك المفاهيم للسلطة في النظام الدولي التي استمدت روحها من المقاربة العقلانية لماكس فيبر حول الدولة و مجال السياسات الدولية، أين تكمن السلطة و القوة في قلب الدولة، بحيث يعتبر فيبر السلطة هي " القدرة على إجبار الآخرين ضمن هذا النظام أو ذاك من العلاقات بين الأفراد و الجماعات... (أو هي) الإمكانية المتاحة لأحد العناصر داخل علاقة اجتماعية معينة، يكون قادرا على توجيهها حسب مشيئته".²

ما يهم في هذه المرحلة الأساسية من التحليل، هو بيان الكيفية التي أظهر بها فوكو عجز الفرضية الفيبرية القمعية والتصور القضائي عن الإحاطة بالآلية الإنتاجية للسلطة، مما أدى إلى خفض السلطة إلى صورة القانون. ولا تزال مواقع تحليل السلطة عند الكثير من المحللين لا تتعد عن مفاهيم الحق، العنف، القانون، اللاشرعية وخاصة الدولة و السيادة، وكل الثنائيات التي تعود بنا إلى إقصاء مواقع الفعل وآليات التجسيد و مادّية ممارسة السلطة.

¹ - Mauro Bertani and J.Claude Zamcarini, "Lectures de michel foucault: A propos de " Il faut défendre la société "" , (lyon, ENS editions, 2001), Vol.1, p75.

² - Sung Hokim, " Max Weber's Politics of Civil Society", (UK : cambridge university press, ^{Fst} published 2004), p173.

والقول بالاستعمال المشروع للعنف الذي يقع في لب التصور القانوني- الخطائي للسلطة عند فيبر¹ الذي وجد مقبوليته *Acceptabilité* تاريخيا، لم يعد النموذج و الناموس الذي نعود إليه في فهم السلطة.² وعليه، فإن السلطة مع فوكو شهدت مرحلة استبصارها الأولي، بحيث فك أواصر التوتيا عبر مُساءلة أركيولوجية تُظهر السلطة كشبكة علاقات منتجة، غنية و استثمارية تعمل استراتيجيا³. إنَّ ما قام به فوكو كباحث أركيولوجي هو ممارسة حفرياته في قبر العقل التوحيدي و الشبوتي. هذا الهدم المتواتر للتوحيد الكلياني هو ما يُشرِّع شمولية النضالات والمعارضات في مواجهة كل السلطات الحاضرة. في بحثه " الميكروفيزيائي للسلطة" فوكو يفجر الوحدات و يدحض فكرة النواة المركزية التي عندها تصدر الإشعاعات، حيث ترتحل نقطة أرخميدس اليوم عبر دوائر بلا مراكز. كذلك هي السلطة، تُغادر مكان الولادة الذي حدّته خطابات التراث الفلسفي، لتحديد الآليات الموزعة، المتشابكة و المتلافة، ليس فقط في أعلى الهرم، بل في قاعدة المجتمع.⁴

في كتابه " إرادة المعرفة" أطلق فوكو توصيفا جديدا للسلطة، اسم *'Bio-pouvoir' الحيوية* وهي السلطة التي لم تعد تحدّها صورة القانون و الموت، بل هاجسها و رهانها الحياة و الأحياء. هي السلطة التي ترتبط مهماتها بالخلاص، التفرّد، التوجه إلى الحاجات الحيوية و إنتاج الحقيقة. أين عملت الكنيسة لقرون مضت على قيادة الناس إلى الخلاص في العالم الآخر، و تطورت إلى وجوب ضمانه في هذا العالم.

ضمن سياق هذه المقاربة الرصينة التي يطرحها فوكو حول السلطة، أحاول استثمارها و إعادة طرحها من خلال تحليل كلمة " الخلاص" لأعطيها معاني عديدة، كأن تعني الرفاه، الصحة، الموارد الكافية، المستوى المعيشي اللائق والأمن... إلخ، مع اتساع في المؤسسة التي تضطلع بتحقيق الخلاص للبشرية و المتمثلة في الكنيسة، نحو مؤسسات أخرى، و إن ظهرت الدولة كأكثر أشكال السلطة اتساعا وامتدادا في المجتمعات الحديثة، فإن ذلك لا يعني أن الدولة تستغرق كل أشكال السلطة، لتبقى كما يقول دسنتي " متعددة و موزعة في نفس الآن، تظهر في نقاط وخصوصيات محددة، أي تنتج 'فواعل' في أشكال خصوصية، غاية هذه الفواعل لا يجب أن تحجبها عنا

¹ - ترتكز فكرة السلطة العامة على التعريف الفيبري للدولة و منه تم اشتقاق مفاهيم الشرعية و السلطة الخاصة. فكرة الدولة ككيان وحيد قادر على ممارسة الشرعية باستخدام القوة على السكان ضمن الحدود الإقليمية يقع في صميم الشرعية. نظريا، العلاقة بين الدولة و المواطنين تُتيح "الطاعة المعتادة" *Habitual obedience* على جزء من المواطنين كنتيجة لنظام قانوني أين يكون التهديد باستخدام القوة مُمأسس وضميني.

² - عبد العزيز العيادي، " ميشال فوكو: المعرفة و السلطة"، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1994)، ص (50-57).

³ - Amedegnato O. Sénamin, "L'Archéologie du savoir de Michel Foucault pour penser le corps sexué autrement", *Revue de l'Université de Moncton*, vol. 37, no 1, 2006, p. 295.

⁴ - عبد العزيز العيادي، مرجع سابق الذكر، ص ص 66-67.

شجرة الدولة". أو كما يقول برنار هنري ليفي في تيمينه للجهد الفوكوي " يجب أن نمر عبر كل التمزيقات الفوكوية للتاريخ، لنرى كيف تتوزع أشكال جد صغيرة من السلطة المنتزعة من الأمير".¹

الدراسات الحالية هي الأخرى وضعت مفهوم السلطة تحت المجهر نظريا وتجريبيا عقب التغيرات التي ظهرت مع العولمة. أين بات من الواضح أن نهاية القرن العشرين تكشف بما لا يدع مجالا للشك عن التحول الدراماتيكي في مفهوم السلطة من مفهومه التقليدي الفييري إلى مفاهيم استوعبت طبيعة التحولات التي يعرفها النظام الدولي. و بدل مفهوم الدولة الهوبزية، صار هناك إدراك متزايد بدرجة المؤسسة وعمليات التفاعل ضمن النظام العالمي. تم الاعتراف حينها بأشكال الحوكمة من دون حضور لترتيبات دولية أو ما بين دولية على الساحة العالمية، في مشهد فتحت فيه الحدود التقليدية بين المجالين الداخلي و الخارجي.² في تحليلاته لتحول السلطة، تفترض ماثيوز Jessica Mathews أن ثورة المعلومات كانت السبب الرئيسي في ظهور الفواعل غير الدولاتية القادرة على نحو متزايد بالاضطلاع بالعمل الجماعي مما قوّض من سلطة الدولة.³ وأصبحت تتقاسم سلطاتها- التي تشمل الأدوار السياسية، الاجتماعية والأمنية التي تقع في صميم السيادة- مع الشركات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية. مما يعني أن عصر تركز السلطة في أيدي الدولة قد انتهى.⁴

بالتوازي مع التحليلات النظرية، أثبتت الوقائع الإمبريقية ظهور شبكات من الفواعل غير الدولاتية بدأت تأخذ أدوارا ووظائف رسمية في النظام العالمي. هذا ما جعل التعارض يشهد حده الأقصى بين تباري العولميين والدولاتيين، حيث ينظر التيار الأول للعولمة على أنها تتحرك حتما إلى عالم بلا حدود " مستوى الملعب " level playing field تبدو فيه الشركات العالمية اللاعب الرئيسي، فيما تحتفظ الدولة بأدوار بسيطة بتوفير البنية التحتية و السلع العامة التي تتطلبها الأعمال. في المقابل، يصر تيار الدولاتيين على محورية الدولة كفاعل في الاقتصاد و السياسية الدولية. حيث يفترض هيرست Hirst و تومسون Thompson أن الاقتصاد في الغالب دولي وليس عالمي، والدولة مع التحول في طرق الحكم لا تزال تلعب دورا محوريا في الحوكمة، هذه التحولات يُعبّر عنها بالتدويل وليس العولمة، و تُعرف على أنها زيادة كبيرة في تدفقات الأموال، السلع و الخدمات عبر الحدود. إلا أن المراجعات المختلفة للأدبيات تُظهر أن كلا التيارين لم يقدموا التصور الكافي لدور كل من الدولة و الفواعل غير الدولاتية، حيث تعرف الدولة تعزيزا لدورها في بعض المسائل، في حين أنها فقدت بوضوح

¹ - نفس المرجع، ص 60.

² - Rodney Bruce Hall and Thomas J. Biersteker, "The emergence of private authority in global governance", (UK : Cambridge University Press, 2002), pp (3-4).

³ - Richard A. Higgott and eds, "Non-State Actors and Authority in the Global System", (UK: Routledge Publication, 2000), p.15.

⁴ - Jessica T. Mathews, "Power shift : The Rise Of Global Civil Society ", Foreign affairs, 1997. Retrived on : 13/04/2012.

<http://www.foreignaffairs.com/articles/52644/jessica-t-mathews/power-shift>

قدرتها على معالجة قضايا عالمية. و على الرغم من احتفاظها بدرجة كبيرة من الأهمية في لعب الأدوار العالمية، إلا أن الفواعل غير الدولاتية هي الأخرى تُبرز حنكة في التعامل مع القضايا العالمية و قدرة متزايدة على التأثير في تشكيل و هندسة السياسات الاقتصادية العالمية¹.

الاهتمام اللافت لمفهوم و أساليب عمل الحوكمة العالمية لم يكن بمنأى عن تحليل السلطة لارتباطها الذي لا فكاك منه. تتضمن الحوكمة القواعد، الهياكل و المؤسسات التي توجه، تنظم و تراقب الحياة الاجتماعية، و هي تشكل في الحقيقة العناصر الجوهرية للسلطة. حتى يسهل علينا حساب درجة و كيفية توجيه الأنشطة العالمية وكيف تُنتج الأوامر العالمية، يتطلب ذلك تحليلات دقيقة و صريحة حول طريقة عمل السلطة. أكثر من ذلك، الأسئلة الكلاسيكية حول الحوكمة لاسيما في التقليد الليبرالي المعني بشكل محوري بمفهوم السلطة، فإن الباحثين و صانعي القرار يعالجون باستمرار هذه الأسئلة حول: من يحكم؟، كيف يمكن للمؤسسات أن تُصمم للتحقق من إساءة استخدام السلطة؟ و كيف يمكن للاستقلالية الفردانية والحرية أن يُحافظ عليها؟. من دون شك، بعض هذه القضايا انتقلت إلى النقاش حول الحوكمة العالمية، لكن ليس بما فيه الكفاية. لذلك يبدو لنا أن محاولة فهم الحوكمة العالمية نظريا و امبريقيا هو ما أخضع مفهوم السلطة للتحليل².

حقن النقاش حول الحوكمة العالمية بجرعة من السلطة ليس بسيطا كما يبدو عليه الأمر، بسبب ضبابية الرؤية عندما يتعلق الأمر بتحديد مفهوم السلطة، حتى عندما وجه إدوارد كار Edward H. Carr خطابه المدمر ضد " الطوباويين " utopians و طالب بالسلطة التي تدعو لها " الواقعية " التي تميل إلى اعتبار السلطة بأنها قدرة دولة واحدة على استخدام مواردها المادية لإجبار دولة أخرى للقيام بخلاف ما تفعله. كان لهذا المفهوم أن يكون له ما يبرره إذا شمل مجموعة كاملة من الطرق أين يركز فيها الفواعل على قدراتهم لتحديد سياساتهم ومصائرهم. لكن لم يحدث ذلك. كما ينوه W. B. Gallie و العديد من المنظرين الاجتماعيين، السلطة مفهوم متنازع عليه أساسا، لإدراك الباحثين أنها تعمل في مختلف الأشكال و تحمل مدلولات متعددة لا يمكن التقاطها بصياغة واحدة. حيث يحدد مايكل بارنيت Michael Barnett و رايوند دوفال Raymond Duvall أربع أشكال للسلطة: السلطة الإلزامية Compulsory power والتي تشير إلى علاقات من التفاعل التي تُمكن فاعل واحد ممارسة سيطرته المباشرة على آخر، أو بتعبير آخر، في حال تهديد دولة دول أخرى؛ السلطة المؤسساتية Institutional power هي في الواقع عندما يمارس الفواعل مراقبة غير مباشرة على آخرين، وهو حال تصميم الدول الكبرى للمؤسسات الدولية بطرق تعمل على تحقيق مصالحهم؛ السلطة البنوية Structural power تتعلق بدستور القدرات الاجتماعية و مصالح الفواعل في علاقاتها المباشرة مع بعضها البعض، والتعبير

¹ - Ibid, p 1.

² - Michael Barnett and Raymond Duvall, " **Power in Global Governance**", (UK: Cambridge university press, 2005), p2.

على هذا الشكل من السلطة هو عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي في إنتاج المواقف الاجتماعية حول رأس المال و العمل مع الاعتراف بقدراتهم في إحداث الفرق و تغيير ظروفهم و ثروتهم؛ وأخيرا السلطة المنتجة Productive power هي الإنتاج المنتشر اجتماعيا ، بحيث يوجه النشاط الاجتماعي في اتجاهات معينة، و يحدد ما يشكل المعرفة المشروعة و من تشكل معرفته المساءلة المهمة¹.

انطلاقا من البديل الاستيمولوجي والأنطولوجي، تسلم الأدبيات الليبرالية المؤسساتية بالحتمية التكنوقراطية. لكنها سرعان ما تتخلى عن ادعائها بغياب السلطة الحزبية عن الحوكمة العالمية . لذلك نجد أنه وفقا لبارنيت Barnett و دوفال Duvall فإن 'السلطة على حسب شروط الليبرالية المؤسساتية/ الدولة المركزية / السلطة المركزية لا تختصر فكريا فقط و إنما تحمل في طياتها مخاطر كبيرة للحياة اليومية للإنسان في العالم الحقيقي' . كما و يعتبران أن الفشل في وضع تصورات بديلة لمفهوم السلطة، يحد من قدرة علماء و باحثي العلاقات الدولية على فهم كيف تنتج المخرجات العالمية ، و كيف أن تمكين الفواعل يكون بصورة تفضلية ، مما يقيد من حرية تحديد مصيرهم '. باختصار يعتقد كل من بارنيت و دوفال أن " الاهتمام بالسلطة...يجلب الانتباه إلى الهياكل،

2

العمليات و المؤسسات العالمية التي تشكل فرص الحياة و المصير للعديد من الفواعل في جميع أنحاء العالم". كما يتفق كابستين Kapstein هو الآخر مع بارنيت، حيث يشير إلى أن: 'وجود المؤسسات الدولية في قلب الحوكمة العالمية ، يمكن أن يغير أو يحافظ على الشروط أو العمليات بطرق تكون في مصلحة البعض أكثر من آخرين'. عندما تضاف السلطة إلى معادلة على المستوى العالمي، من الواضح أن الحوكمة العالمية تخلق و/أو تديم المصالح أو تحرم منها بطريقة هيراركية عن طريق فرض أو الإبقاء على تفضيلات و ممارسات متفاوتة في مجموعة من النظم الاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم عدم التماثل لما بعد الاستعمار بين الرخاء و الفقر النسبي'. يعتبر باين وويليامز أن مثل هذا الطرح يؤكد على ظهور تصورات جديدة نوعية لعلماء الاقتصاد السياسي الدولي التي تعترف بالممارسات المشبوهة و عدم تكافؤ مجالات اللعب التي تتحدى ادعاءات النيوليبرالية للأسواق الحرة

3

و الممارسات العادلة '.

ويحدد إيان جونستون Ian Johnstone النوع الثاني من السلطة الحالية في الحوكمة العالمية حيث يصفها بـ 'السلطة المنتجة' powerproductive '. وهذا يشير إلى القدرة على تمثيل مطالبة ذاتية، غير مكتملة وحزبية كحقيقة موضوعية، مطلقة و محايدة . قدم الاقتصاد على سبيل المثال ضمن التيار الليبرالي الجديد كعلم محايد، في حين أن منظورات عديدة تؤكد غير ذلك.

¹ - Ibid., pp.3-4.

² - David Roberts, "Global governance and biopolitics :Regulating human security", (UK : London ,first published, 2010).pp.30-31.

³ - Ibid., p.31.

النوع الثالث من السلطة في الحوكمة العالمية - الذي نُوقش من قبل بارنيت و دوفال- ينطوي على الهياكل أو نظم القواعد الاجتماعية عبر الوطنية، وعندما تشترك مع هيمنة في الخطابات المنتجة، تكون المسؤولة عن خلق وإدامة عدم المساواة في القدرات والماديات. وعلى اعتبار أن هذه المفاهيم حول السلطة تتخلل مؤسسات وممارسات

¹
الحوكمة العالمية، فإن الحوكمة نفسها هي شكل من أشكال السلطة. أما فيليكس برنسكوتر Felix Berenskoetter فيأخذ هذا التطور المفاهيمي إلى أبعد من ذلك، حيث يجادل بأن السلطة على المستوى العالمي هي إدامة المؤسسات، المعتقدات و الممارسات التي تقوم عليها. ويعتبر أن السلطة يمكن تطبيقها لتحدي وتغيير سيناريو معين، مما يعني بوضوح أن السلطة ' هي المسؤولة عن كل من التغيير و الاستمرارية في النظام الدولي، و إذا كانت ممارسة السلطة تشكل فرقا، فإن تحديد السلطة من الناحية التحليلية لا يمكن تمييزه عن تحديد السبب'.²

إن إدراك الأشكال المتعددة للسلطة power's polymorphous، تساعد في تعزيز و تعميق فهمنا للحوكمة العالمية، كما أنها تقدم مزايا عديدة لمنظري العلاقات الدولية إذ تفصل مناقشات السلطة من القيود التي تفرضها الواقعية. خاصة بعد أن بدأت المواقع الخاصة للسلطة التأثير في عدد متزايد من القضايا في عالمنا المعاصر. حيث تشكل الفواعل الخاصة السلطوية أطرافا حاسمة في حوكمة مجالات مهمة للحياة الاجتماعية و السياسية، أدت نحو التحول اللاحق من الشكل العام للحوكمة نحو الشكل الخاص لها.

1- من الحوكمة العامة إلى الحوكمة الخاصة- نحو مؤسسة خاصة شراكاتية/ تعاونية

يتفق العديد من علماء السياسة على أن السلطة موجودة أيضا خارج الهياكل السياسية الرسمية، خاصة بعد أن استطاعت الفواعل غير الدولاتية خلق قواعدها ومعاييرها لكسب السلطة لما وراء النظام الدولي. إشارة إلى الحوكمة الخاصة private governance في مقابل الحوكمة العامة public governance. لذا، يلقي مفهوم الحوكمة الخاصة مكاسب الصدارة في المناقشات الأكاديمية، بعد أن ركزت معظم الأبحاث على التعاون المؤسسي بين فواعل قطاع الأعمال (التنظيم الذاتي)، تلقي الآن الدراسات نظرة عن قرب على تلك النظم عبر الوطنية من القواعد التي عززت من التعاون بين الفواعل الربحية و غير الربحية (التنظيم التعاوني).

¹ - Ibid.

² - Chandasi Pandya, "Private Authority And Disaster Relief :The Cases of Post-Tsunami Aceh and Nias",

Critical Asian Studies, V 38, N° 2 ,2006 , p.301.

النقاش حول الفواعل غير الدولاتية ودورها الجديد في الحوكمة اقتصر في بعض الأدبيات على الشركات العامة- الخاصة Public-private partnerships وشبكات السياسة العامة العالمية-Global public policy networks، وتم إلى حد كبير إهمال المؤسسة بين الفواعل الخاصة بدون تدخل من الحكومات، وكالات الحكومة أو المنظمات الحكومية الدولية. العملية الحالية للمؤسسة الخاصة فيما بين تشكيلة واسعة من قطاع الأعمال والفواعل غير الحكومية غير الربحية الأخرى، تعني أكثر من الدفع إلى اقتصاد أخضر مبني على حسابات عقلانية مصلحية، بل نشهد ظهور المنظمات عبر الوطنية ناتجة عن مجموعة متنوعة من المعايير و نظم الحكم على المستوى العالمي، و نجد تغير تأثير الفواعل الخاصة على السياسة العالمية، و تطورت بعد أن كانت متغير التدخل في النظام الدولي، لتصبح واضحة للقواعد الموجودة أساسا خارجه. لكن السؤال المطروح هو: ما الذي يفسر هذا التحول في الآونة الأخيرة؟¹

يمكن فهم ظروف ظهور الحوكمة الخاصة، على طول خطين متداخلين من الحجج، يركز الخط الأول على المستوى الكلي Macrolevel للظروف، بحيث تندرج ضمنه التحولات الاقتصادية العالمية و العوامل السياقية على المستوى الدولي. و الخط الثاني، أي المستوى الجزئي Microlevel، يتضمن البنية الخاصة للمشكلة إلى جانب الموارد التنظيمية المتاحة للفواعل المعنية. كلاهما المستويين يؤدي بنا إلى تشكيل نموذج متكامل لظهور مؤسسات الحوكمة الخاصة.

يُطلق مورفي Murphy على العقد الأخير من القرن العشرين عصر الشركات، الأشكال التعاونية الواضحة بين مجموعة من الأطر التنظيمية و مجالات القضايا. دخول الشركات في تحالفات استراتيجية مع الموردين والمنافسين و تطوير معايير وممارسات غير رسمية في الصناعة، أو حتى نظم خاصة رسمية، تنظيم سلوك طائفة واسعة من فواعل قطاع الأعمال.² أصبحت المنظمات الدولية تسعى لطلب المساعدة من الشركات لتنفيذ المعايير البيئية و الاجتماعية العالمية (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)؛ أو الدخول في شراكة مع فواعل قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لتقديم خطة قابلة للتطبيق عالميا لاستدامة تقارير الشركات (المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI). ممثلي المجتمع المدني من طرفهم شاركوا في المفاوضات مع الشركات، الحكومات و المنظمات الدولية بغية النظر في وضع إطار مستدام للتخطيط لنطاق واسع من السدود (اللجنة العالمية للسدود WCD).³

¹-Philipp Pattberg, "The Institutionalization of Private Governance: How Business and Nonprofit Organizations Agree on Transnational Rules", *International Journal of Policy, Administration, and Institutions*, Vol. 18, No. 4, October 2005, pp. 595–598.

² - Ibid., p. 598.

³ -Ibid., p. 599.

هذه الأمثلة تشير إلى ما لا يقل عن ثلاثة تحولات جوهرية في السياسات العالمية، أولاً، الجهات الخولة بجل المشاكل لم تعد تقتصر على الحكومات و منظماتها الدولية فقط، بل انتقلت السلطة إلى أشكال جديدة و مختلفة، تشمل القطاع العام -الخاص، فضلا عن تشكيلات الفاعل الخاص المحضة؛ ثانياً، علاقات المواجهة بين الشركات، الحكومات و المجتمع المدني تم استكمالها بشراكة كصيغة ممكنة من التفاعل؛ و ثالثاً، حصول المزيد و لمزيد من المؤسسة التعاونية، مما أسفر عن ممارسات اجتماعية أكثر قدرة على تنظيم فعال لمسائل محددة.

يلخص مصطلح **الحوكمة الخاصة** هذه التحولات المهمة، ضمن إطار مفاهيمي واحد، يركز فيه على دور الفواعل الخاصة-الربحية و غير الربحية في إنشاء و الحفاظ على نظم الحكم عبر الوطنية لقضايا محددة ، لذا يمكن أن يفهم من الحوكمة الخاصة باعتبارها المماثل الوظيفي للأشكال العامة من الحوكمة العالمية التي تشمل الدول و المؤسسات ما بين-الحكوماتية¹.

تشمل الحوكمة العالمية عموماً مختلف أنظمة الحكم على مختلف مستويات النشاط البشري كبداً اجتماعي منظم إلى ما بعد التوجيه الهيراركي و السلطة السيادية للدولة القومية². حسب ما يعرف جيمس روزنو الحوكمة العالمية " مجموع عدد لا يحصى - الملايين- من آليات المراقبة مدفوعة بمختلف الأهداف، الهياكل و العمليات."، لذا الظاهرة لا تغطي فقط أنشطة الحكومات، وإنما تتضمن العديد من القنوات التي من خلالها تتدفق الأوامر في شكل أهداف مؤطرة، إصدار التوجيهات و متابعة السياسات"، واحدة من القنوات الممكنة هي الحوكمة الخاصة. النظرة الفاحصة لهذه الظاهرة تكشف أن الحوكمة الخاصة تتكون عما لا يقل عن ثلاثة أبعاد تحليلية: أولاً، البعد الإجرائي للحوكمة، التي تشير إلى أنشطة الفواعل عبر الوطنية الخاصة؛ ثانياً: البعد الهيكلي للحوكمة، الذي يسلط الضوء على الهندسة المتميزة لترتيبات الحوكمة، التي تتضمن المعايير، القواعد، الشبكات ووكبة الفواعل، إلى جانب الروابط الرسمية و غير الرسمية لمناطق أخرى من الحوكمة؛ و ثالثاً، البعد الوظيفي للحوكمة، الذي يركز على المخرجات الفكرية و المادية لترتيبات الحوكمة الخاصة كمماثل وظيفي لأشكال للحوكمة العامة الدولية و الوطنية. هذا المنظور ثلاثي الأبعاد للحوكمة الخاصة ينعكس على افتراض فولكنر Falkner ، الذي يصف الحوكمة الخاصة على أنها " تبرز على المستوى العالمي حيث توجد التفاعلات بين الفواعل الخاصة...تؤدي إلى مؤسسة الترتيبات التي توجه سلوكيات الفواعل في قضية محددة"³.

¹ - Rodney Hall and Bruce and (eds), "The Emergence of Private Authority in Global Governance", (UK : Fst published 2002) .pp.32-37.

² - Kate Macdonald and Shelley Marshall, "Social Governance in a Global Economy: Introduction to an Evolving Agenda", 2009p.23. Retrived on : 15/03/2012.

http://www.ashgate.com/pdf/SamplePages/Fair_Trade_Corporate_Accountability_and_Beyond_Intro.pdf

³ - Philipp Pattberg ,op.cit.p.599.

و بالتالي، الاتجاه الأخير للحوكمة الخاصة يتجاوز ظاهرة خصخصة السياسات العالمية، التي تُعنى بتقديم الخدمات وتنفيذ القواعد من طرف فواعل القطاع الخاص، بل تتضمن الحوكمة الخاصة إضافة إلى ذلك، كوكبة من الفواعل الجديدة وتحالفات غير مألوفة بين مجموعة واسعة من الفواعل التي تذهب إلى أبعد من التنسيق والتعاون.¹

يمكن فهم المؤسسات الخاصة الناشئة الناتجة عن تعزيز التعاون بين الفواعل الخاصة على أنها: "الممارسات الاجتماعية التي تتألف من أدوار معترف بها مقترنة بمجموعة من الأدوار أو الاتفاقيات التي تحكم العلاقات بين شاغلي هذه الأدوار". من المنظور الوظيفي، المؤسسات الخاصة تحكم مسائل متميزة من خلال الوضع والتنفيذ اللاحق للقوانين التي تستهدف سلوك مختلف الفواعل. لذا، يمكن أن تكون مؤهلة كمؤسسات تنظيمية خاصة.

تؤدي المؤسسات الخاصة وظائف إضافية ضمن سياق الحوكمة الخاصة، من خلال توفير منتدى للتداول و حل النزاعات، إنتاج و نشر المعارف القيمة و المعلومات، بتوفير فرص التعلم التنظيمي و تأمين التحقق المستقل لمعيار الامتثال. توفر المؤسسات الخاصة على نحو فعال استجابة مؤسساتية للمشاكل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

يعتقد كيوهان أنه بالموازاة مع الأنظمة الدولية، تستطيع المؤسسات الخاصة توفير السلع، خفض تكاليف المعاملات و تخفيض عدم اليقين.²

خلاصة القول، تلعب المؤسسات الخاصة دورا هاما في تشكيل الحوكمة الخاصة لبعض المسائل على سبيل المثال، حقوق العمل و التجارة العادلة، السياسات الغابية و المحافظة على التنوع البيولوجي. إلى جانب الأشكال الخاصة من التنسيق و تنفيذ القواعد. ظاهرة وضع القواعد من طرف الفواعل الخاصة تكسب أهميتها بين علماء العلاقات الدولية. لكن البحث في هذه الأنظمة الخاصة، تحصر تركيزها على المؤسسة بين الشركات وهيئات قطاع الأعمال، وتُغفل التطورات السريعة للمؤسسة الحالية بين المنظمات غير الحكومية البيئية والاجتماعية، المستثمرين، الشركات عبر الوطنية و مختلف فواعل قطاع الأعمال المحلية و الإقليمية.

¹ - يعرف روبرت كيوهان التعاون على أنه "ضبط في السلوك نحو أهداف مادية، يتضمن درجة من الالتزام بين كل المشاركين و بالتالي توسيع نطاق التعاون في المستقبل (1984)، في المقابل: فولكر يقول أن "الحوكمة...تظهر في سياق من التفاعل المُؤسس و ذو طبيعة أكثر استدامة. في نظام الحوكمة، الفواعل الفردية لا تقرر باستمرار أن تكون ملزمة بالقواعد المؤسسية انطلاقا من قاعدة احتساب مصالحها، و لكن تضبط سلوكها خارج الاعتراف بشرعية نظام الحوكمة" (Falkner 2003, 73). لذلك، يختلف التعاون أيضا عن أشكال الحوكمة الخاصة على حسب السلطة، فالتعاون الذي يُستمد في المقام الأول من الحسابات العقلانية للفائدة المباشرة بضبط السلوك في وضع استراتيجي معين، لا ينطوي على السلطة، السلطة أساسا تتطلب الثقة بدل حساب الفوائد السريعة، و بالتالي يجب على التعاون أن يشمل تطوير العادات، القواعد و مشاركة التوقعات، لا بد من مؤسسة التعاون (Cutler, Haufler, and Porter 1999b, 334-335).

² - Richard A.Higgott and Geoffrey R.D.Underhill and (eds), "Non-State Actors and Authority in the Global System" (UK : Routledge, 2000),pp.92-94.

2- تفسير ظهور المؤسسة الخاصة في الحوكمة العالمية

يناقش هذا الجزء، الأدبيات النظرية الثلاث التي تعالج المؤسسة الخاصة، مع تمايز الخلفيات في فهم الظاهرة: أولاً، مفهوم الأنظمة لما بين الفواعل الخاصة التي تم بناؤها ضمن الأدبيات النظامية¹؛ ثانياً، تتعلق بالشراكة و التعاون بين مختلف الفواعل على المستوى العالمي، ثالثاً، يُعنى النقاش بالتحول الكلي في سياق العولمة.

■ المؤسسة الخاصة وفق الأدبيات النظامية

كشفت دراسات الحالة الحالية على السلطة الخاصة – المنتمية إلى الأدبيات النظامية التقليدية- عن ثلاث تفسيرات محتملة لظهور التعاون لما بين الفواعل الخاصة. يُنظر إلى العوامل السياقية و التحولات النظامية على أن لها أكبر تأثيراً على المؤسسة الخاصة، حيث يفترض هوفلر Haufler أن عولمة الأنشطة الاقتصادية كانت نتيجة " عدم التطابق بين الأسواق والسياسة من حيث الحوكمة، وبالتالي فإن الطلب على القواعد التي تحكم التجارة ساعدت على ظهور العديد من مصادر التزويد، وأكثرها أهمية القطاع الخاص نفسه".²

يمكن تفسير القدر المتزايد في وضع القواعد من طرف المؤسسات الخاصة ليس فقط على مستوى التحولات الكلية التي ميزها الفشل الحالي للحكومات لمواجهة المشاكل العبارة للحدود. لكن، بتطبيق المقاربات العقلانية التي تركز على تعظيم فوائد الفواعل باعتبارها وحدات أساسية. حسب كاتلر Cutler هذه المقاربات تحلل التعاون و المؤسسة من حيث احتمال خفض تكاليف المعاملات. يركز النوع الثاني من التفسيرات العقلانية على عامل السلطة. وفق هذا المنظور، تتأسس المؤسسات في الغالب لتعزيز قدرة بعض الفواعل لممارسة السلطة في مجال تنافسي معين. إلا أنه على الرغم من المزايا التي تقدمها التفسيرات العقلانية و السياقية في حالة المؤسسات الخاصة، فعظم روادها من العلماء في هذا المجال، يقرون بصعوبة فصلهم عن الإطار المارساتي. لذلك، فإن المقاربة الشاملة لظهور المؤسسات الخاصة يمكن أن تتفوق على فرضية التشكل انطلاقاً من حسابات الفاعل الفردي.³

ما يمكن فهمه من الأدبيات النظامية، و أكثر من ذلك فيما يتعلق بالنقاش الدائر حول أنظمة ما بين المؤسسات الخاصة، لتوضيح فكرة ظهور المؤسسات التنظيمية الخاصة كشكل من أشكال الحوكمة الخاصة. أنه من مقارنة الفاعل الفردي Single-Factor Approach ، لابد من الملاحظات الإمبريقية المتميزة لإثبات المقترحات الفردية. بالنسبة للمقاربة القائمة على السلطة Power-Based Approach لابد من خلق قيادات قوية في كل

¹ - تهتم الأدبيات النظامية بتوضيح تشكيل " المؤسسات المعيارية" التي تقوم على مجموعة من القواعد المستمرة و المتصلة ، أنظر : (Mayer, Rittberger, and Zürn, 1993).

² - Ibid., p.93.

³ - Rodney Hall and Bruce and (eds), op.cit., 38.

شبكة قادرة على التأثير في مخرجات المفاوضات لصالحهم، أو على أقل تقدير امتلاك مجموعة من الفواعل سلطة أكبر من غيرهم في تشكيل مخرجات التعاون، وفي معظم الحالات القواعد التي تحكم سلوكهم. أما لتثبت مقارنة المصلحة كقاعدة Interest-Based Approach ومقارنة مكاسب الكفاءة Efficiency-Gains Approach صحتها، يجب أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، تحقيق مواقع أحسن في السوق و كسب السمعة.¹

■ المؤسسة الخاصة وفق أدبيات الشركات السياسية

تُظهر الأدبيات الناشئة حول " الشراكة السياسية "، إلى جانب الدراسات المتعلقة بالشركات العامة-الخاصة والتعاون مابين المنظماتي ، اهتمامها بدراسة المؤسسة الخاصة. في الوقت الذي بدأ الباحثون في الانشغال بنوع آخر من الشركات مابين المنظمات غير الحكومية و قطاع الأعمال Business-NGO Partnerships في منتصف التسعينيات. تعتمد استراتيجية البحث على توفير رؤى مفيدة لأنواع معينة و مبررات شركات المنظمات غير الحكومية-قطاع الأعمال . تحدد الدراسات القائمة الموجهة سياسيا policy-oriented studies بشأن الشركات أربعة شروط مسبقة للدخول في عملية التعاون. الشرط المسبق الأول المتصور هو الانخفاض الفعلي في فعالية التنظيم الدولي فيما يتعلق بتقوية التنظيم الاجتماعي و البيئي على المستويين الوطني و الدولي؛ الشرط الثاني هو الاعتراف من جانب المنظمات غير الحكومية بأن الشركات عبر الوطنية الواسعة هي على حد سواء المتسبب و القادر على حل المشاكل العالمية؛ في حين الثالث هو التأثير المتزايد لاستراتيجيات المنظمات غير الحكومية في حملاتها ، بحيث يتركز على سمعة العلامة التجارية للشركات، و هذا يهدد موقع الشركات في السوق؛ فيما يتعلق الشرط الرابع باعتراف الشركات بأن المنظمات غير الحكومية قد اكتسبت القوة و الشرعية كوكلاء للتغيير الاجتماعي، مما يمنحها فرصة تقديم نفسها كشركاء لحل المشاكل الاقتصادية الأكثر إلحاحاً.²

■ المؤسسة الخاصة وفق أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي

تُلقي هذا الدراسة نظرها على الاقتصاد السياسي الدولي كعامل مفسر للتحويلات واسعة النطاق. أدى النقاش حول العولمة والتحول في دور الدولة القومية في التعامل مع المشاكل العبارة للحدود، إلى بروز ثلاث مطالب متعلقة بالعلاقة بين العولمة و صعود الأشكال الخاصة للحكومة العالمية: يشدد المطلب الأول على العلاقة المتلازمة بين العولمة و تراجع نظام الدولة القومية. وفق هذا المنظور، تعتبر الحكومة الخاصة مؤشراً للتحول طويل الأجل في تموقع السلطة، لاسيما في مجال الاقتصاد العالمي، بعد أن أصبحت الفواعل الخاصة "اللاعبين الحقيقيين" في العديد من القضايا، والتي تتراوح بين الاستقرار المالي والاستثمار الأجنبي (مثل وكالات تصنيف

¹ - Richard A.Higgott and Geoffrey R.D.Underhill and (eds),p.96.

² - Ibid.pp.96-98.

السندات (Bond-rating agencies)¹ إلى وضع المعايير الصناعية (مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي). فيما يعالج المطلب الثاني، الرابط المفترض بين تطور المجتمع المدني و ظهور الحوكمة الخاصة. وفق وجهة النظر هذه، الضغط الذي يبذله المجتمع المدني على الشركات مرفوقاً بتغطية إعلامية بعيدة المدى، يُنظر إليه على أنه السبب الرئيسي لظهور استجابات مُمأسسة للمطلب المتزايد على المساءلة الاجتماعية و البيئية للشركات؛ أما المطلب الثالث، فهو ذو صلة وثيقة بعمل أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci، بحيث تدل العلاقات بين الدول، فواعل قطاع الأعمال، المنظمات الدولية و مؤسسات المجتمع المدني على حدوث أهم تحول من الأشكال التقليدية للسياسة إلى أنظمة يوجهها السوق و ترعاها الشركات التي تعمل بشكل واضح على تحقيق مصالحها. انطباق هذا المفهوم على الحوكمة الخاصة ينبع من الأهمية التي يتميز بها قطاع الأعمال و المجتمع المدني كفئات مركزية ضمن سياق المأسسة الخاصة. تبدو النظرية النيو غرامشية Neo-Gramscian Theory أكثر قدرة على تحليل التحول الحالي للساحة الاقتصادية التي يقودها تكتل قطاع الأعمال و نخب المجتمع المهيمنة، مما أدى إلى إتباع مقاربة جديدة في التنظيم تعتمد على التنظيم الذاتي مدفوعاً من السوق. ضمن هذا الإطار المؤسسي، شكلت نخبة إدارية من الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، الأوساط الأكاديمية و الوكالات الحكومية كتلة تاريخية عبر وطنية . على هذا الحال، لا يُنظر للمنظمات غير الحكومية كعدو طبيعي لمصالح قطاع الأعمال، ولكن

¹ - ذاع صيت وكالات التصنيف الائتماني أو السندات و الشركات خلال السنوات الماضية عبر سلسلة من الأحداث بدأت بفشلها في تقدير المخاطر المتعلقة بسندات الرهون العقارية و السندات المهيكلية والتي أدت إلى نشوء الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 وتعرضها لانتقادات واسعة على إثر ذلك. وتقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات. وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات. ويوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم أهمها: التابعة للولايات المتحدة (Moody's Investors Service (Moody's), Standard and Poors (S&P), Fitch Ratings)، اليابان (Rating & Investment Information (R&I), Japan Japan Credit Research (JCR)، استراليا (Baycorp)، كندا (Dominion Bond Rating Servis)، بريطانيا (UK Data Ltd). إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي "ستاندرد آند بورز" و "موديز" و "فيتش" الأمريكية، حيث تسيطر كل من "ستاندرد آند بورز" و "موديز" على تصنيف أكثر من 80 % من إصدارات الدين حول العالم سواء للشركات أو الحكومات أو البلديات والحكومات المحلية فيما تعد "فيتش" أقل سمعة نسبياً، مقارنة بالشركتين الأخريين. وبالعوم، فإن الشركات الثلاث تسيطر على ما يراوح بين 90 و 95 % من سوق إصدارات الديون في العالم. وتستعمل وكالات التصنيف رموزاً لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من aaa كأعلى تصنيف ائتماني نزولاً للتصنيفات الأقل جدارة عبر الحروف aa و a و bbb وهكذا. وتتمكن أهمية الحصول على تصنيف ائتماني أعلى في مستوى الفائدة التي يتوجب على مصدر الديون دفعها، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما انخفض مستوى الفائدة، وكلما انخفض التصنيف الائتماني كلما زاد سعر الفائدة التي يتطلب دفعها من قبل الجهة المصدرة. كما توفر خدمات تصنيف ائتمان الشركات للمستثمرين قدرها مرضياً من المعلومات عن نوعية الشركات في أسواق رأس المال وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويلقي التصنيف فجوة المعلومات بين المستثمرين والمقرضين من جهة والشركات من جهة أخرى. ويسهل هذا بدوره عمليات الإقراض والاستثمار ويساعد على اتساع ونمو السوق المالية. ويأتي دخل الوكالات من بيع الإصدارات ومن الرسوم مقابل البيانات أو مقابل التصنيف والتي تكون أحياناً مرتفعة. فستاندرد آند بورز تتقاضى مقابل إصدار تصنيف للدين رسوماً تراوح بين 25 ألف دولار إلى أكثر من 125 ألف دولار، ضمن العمولة التي تبلغ 0,325 % من قيمة الإصدار.

تلعب دورا مزدوجا في " ساحات النضال الثقافي و الايديولوجي ، وأيضا كحلفاء رئيسيين لتأمين الاستقرار بالهيمنة"¹.

بالأخير، فإن الأدبيات المذكورة آنفا الموجهة لفهم ظاهرة المؤسسة الخاصة في الحوكمة العالمية – الأدبيات النظمية ، الشراكات السياسية والاقتصاد السياسي الدولي- احتوت على مقترحات قيّمة، فيما يتعلق بظهور المؤسسة الخاصة. إلا أن هناك أربعة جوانب تبدو مهمة على اختلاف درجة أهميتها في الأدبيات السابقة:

- 1- التحولات الكلية كالعولمة أو إعادة تشكيل الهيمنة، فضلا عن العوامل السياقية على المستوى الكلي؛
- 2- بنية المشكلة التي تميزها المصالح المترابطة إلى جانب مستويات مختلفة من المعلومات و المعارف؛
- 3- الموارد التنظيمية التي تمكن الفواعل للحد من تكاليف المعاملات أو تحسين وضعها الاستراتيجي ؛
- 4- الأفكار، المعارف و المعلومات. يمكن تقسيم هذه الجوانب إلى فئتين و ذلك لأغراض تحليلية، بحيث تضم الفئة الأولى الشروط الجزئية ، يندرج ضمنها بنية المشكلة و الموارد التنظيمية لأنها تتوقف على طبيعة القضية و الفواعل المعنية، أما الفئة الثانية فتضم الشروط الكلية المرتبطة بالتحولات واسعة النطاق في بنية النظام الدولي فضلا عن ظهور و نشر الأفكار و المعارف.

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية كشبكات لصنع السياسات العامة

تتأسس دراسة شبكات الحوكمة على اكتشاف الأشكال غير-الهرمية Non-Hierarchical Forms لحوكمة القائمة على التفاوض والتفاعل بين تعدد فواعل القطاع العام، شبه العام والخاص. في حين كانت العلاقات ما بين المنظمات هي موضوع البحث الرئيسي في بداية عام 1970، فإن دور الشبكات الأفقية ذات المصالح المنظمة لتشكيل الحوكمة و السياسات العامة، جاءت فقط مع بداية عام 1990. و تعتبر بحوث مارين ماينتز² Marin Mayntz و كوين³ Kooiman أولى الأدبيات التي ألفت الضوء على دراسة شبكات الحوكمة. و سرعان ما كان لكتائبيها الأثر البالغ في غيرهم من الباحثين، الذين أتبعوا اهتماماتهم بمجموعة كبيرة من الأعمال: (Rhodes (1997) and Kickert et al. (1997)، Scharpt (1994)، March & Olsen (1995)، Heffen et al. (2000) ، Pierre & Peters (2000) ، Hajer & Olsen (2000) ، و الأبحاث الأخيرة لكل من :

¹ - أنظر: (Levy and Newell ,2002, p.90)

²-Bernd Marin and Renate Mayntz and (eds), " Policy Networks: Empirical Evidence and Theoretical Considerations" (Boulder CO, Westview, 1991),p.16.

³- Jan Kooiman, "Modern governance: new government-society interactions"(Michigan University ,Sage, 1993),pp.89-91.

Wagenaar (2003)، Bang (2003) عززت من حقل بحوث شبكات الحوكمة، الذي يشكل الآن مجال هام للإدارة العامة.¹

أصبح مصطلح "الشبكات" يدخل مفاهيم عديدة، هناك إشارات متكررة إلى شبكات الاتصال، شبكات مابين الشركات، الشبكات الاجتماعية، الشبكات المهنية، الشبكات العابرة للحدود، حتى يعتبر "كاستلز" Manuel Castells في كتابه "The Rise of the Network Society" "أنا نعيش في مجتمع الشبكة. من هنا، فإننا نتخذ مفهوم شبكات الحوكمة للإشارة إلى شكل معين من أشكال الحوكمة. لذا يتعين تعريفها على النحو التالي:

- تعبير أفقي Horizontal Articulation مستقر نسبيا من الترابط، لكن عمليا فواعل مستقلة: بمعنى أن هذه الشبكات تعتمد على بعضها البعض في الموارد و القدرات، لكن عمليا مستقلة، ذلك أنها غير خاضعة لسلطة من أعلى الهرم (عموديا) توجه أفكارها و عملها بطريقة معينة، لأن ارتباطها أفقي (علاقات تبادل) و مع ذلك، ليست على قدم المساواة في السلطة و الموارد؛
- تتفاعل من خلال المفاوضات؛
- هي التي تأخذ مكانها ضمن إطار تنظيمي (فهي توفر القواعد، الأدوار و الإجراءات)، معياري (فهي تعبر عن القيم، الأعراف و المعايير)، معرفي (تولد الرموز، المفاهيم و المعرفة المتخصصة)، مخيالي أو تصوري (لأنها تنتج الهويات و الآمال المشتركة) ؛
- ذاتية-التنظيم: تعتمد شبكات الحكم على ذاتية- التنظيم باعتبارها لا تشكل جزءا من السلسلة الهرمية، و لا تخضع لقوانين السوق، بل تهدف لتنظيم حقل السياسة على أساس أفكارها الخاصة و تفاعلاتها الدينامية ؛
- التي تساهم في نتاج الغرض العام، أي هو تعبير عن الرؤى، القيم، السياسات، الخطط، اللوائح التي تكون موجّهة نحو الجمهور العام. و تضطلع شبكات الحوكمة بمهمة تحديد المشاكل الناشئة و استغلال الفرص الجديدة للمساهمة في نتاج الغرض العام.²

و قد شهدت الدراسات النظرية المتعلقة بشبكات الحوكمة نقلة نوعية من تقني مسار هذه الشبكات ودورها في تحسين فعالية الحوكمة نحو توجيه البحوث لتعقب أثرها على الديمقراطية. على الرغم من أن التأمّلات حول المشاكل الديمقراطية وإمكانات شبكات الحوكمة موجزة و سطحية إلى حد ما، مع ذلك، فإن مضمون هذه التأمّلات مثير للاهتمام. حيث يعتقد "جيسوب" Bob Jessop أن شبكات الحوكمة يمكن أن تمثل وسيلة من وسائل الربط بين وحدات مختلفة من الحوكمة الديمقراطية على مستوى الأنظمة العالمية ومتعددة المراكز السياسية

¹ - Eva Sørensen and Jacob Torfing, "Theories of Democratic Network Governance", (UK: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 3-4.

² - Ibid., p.3.

في عصرنا. و يرى فريتز Fritz Scharpf في شبكات الحوكمة سبيل واعد لتعزيز مرونة المؤسسات الدولية، وزيادة شرعية مخرجات الديمقراطية، لأنها تتأسس على تبادل المعرفة والفهم المشترك بين واضعي السياسات وأصحاب المصالح.¹

لذلك، لا يكاد أي بحث نظمي يخلو من تحليل العوامل التي تحدد فعالية الشبكات والشراكات. إذ من الأرجح أن هناك عدة عوامل تلعب دورا في ذلك.² أولاً، يعتبر السياق الذي تعمل فيه الشبكات والشراكات مُهمًا للغاية. ما هو نوع البلد الذي تعمل فيه؟ ما هي علاقة الشبكات أو الشراكات المشاركة بالفاعلين الآخرين ذوي العلاقة بمجال عملها؟ إلى أي درجة يسود الصراع في هذا المجال؟. ثانياً، يلعب تكوين الشبكة أو الشراكة وطريقة تصميمها دورا مهما كذلك. هل تقوم الشبكات أو الشراكات بإشراك الفاعلين الأكثر أهمية وارتباطا بمجال عملها؟ ما هو مدى اتساع مجال العضوية فيها؟ ما هي البنى والعمليات الداخلية التي قامت باعتمادها؟ هل تحظى هذه الشبكات أو الشراكات بقيادة قوية؟ ثالثاً، من الأهمية بمكان الإشارة إلى القطاعات التي تتعامل معها الشبكات أو الشراكات والوظائف التي تقوم بآداؤها. هل تقوم الشبكات والشراكات بالتعامل مع قضية واحدة فقط، مثل المياه، الغذاء أو الصحة (وإذا كان الأمر كذلك، ما هي؟)، أم أنها تسعى إلى معالجة مشاكل متعددة المظاهر؟ ما هي وظيفتها الأساسية، الدعوة إلى سياسات معينة وزيادة الوعي، إنشاء معلومات ومعارف، وضع قواعد ومعايير، تنفيذ السياسات أم التحقق من تنفيذ السياسات العامة وتقييمها؟³

عندما تم تسليط الضوء لأول مرة على الشبكات والشراكات كمقاربة للحوكمة، كان المحللون متحمسين لقدراتها التحليلية. فمن خلال تشجيعها للتعاون عبر الحدود المادية والمؤسسية، كان مأمولاً منها (الشبكات والشراكات) أن تؤدي إلى تحقيق قائمة طويلة من الفوائد،⁴ بما في ذلك:

- خلق قدرات أكبر على العمل وتحقيق الفعالية: حيث هناك منظمات مختلفة تقوم بجلب موارد مختلفة إلى طاولة العمل. فالحكومات، على سبيل المثال، تتفرد بامتلاك سلطة الضبط والتنظيم، وبإمكانها أن تسهم في الحوكمة من

¹ - Ibid.,p.233.

² - لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يقدم بايرمان وزملاؤه مجموعة واسعة من الفرضيات حول العوامل المؤثرة في فعالية الشراكات. أنظر:

F. Biermann, P. Pattberg, S. Chan and Ayşem Mert, 'Partnerships for Sustainable Development: An AppraisalFramework' (2007), produced bythe Global Governance Project, Amsterdam.

³ - J.M. Witte and T. Benner and (eds)., "**Progress or Peril? Partnerships and Networks in Global Environmental Governance. The Post-Johannesburg Agenda**"(Washington: Global Public PolicyInstitute, 2003).pp.35-37.

⁴ - تم إلقاء الضوء على أهمية الشبكات والشراكات كمقاربة للحوكمة من خلال العديد من الأدبيات، أنظر على سبيل المثال:

J. Nelson and S. Zadek, Partnership Alchemy:New Social Partnerships in Europe (Copenhagen: The Copenhagen Centre,2000); J. Nelson, Building Partnerships: Cooperation between the United NationsSystem and the Private Sector (New York: United Nations, 2002); R. Tennyson,The Partnering Toolkit (Geneva: International Business Leaders Forum,Global Alliance for Improved Nutrition, 2003); P. Vaillancourt Rosenau(ed.), Public-Private Policy Partnerships. (Cambridge: MIT Press, 2000).

خلال إضفاء الشرعية الديمقراطية على العملية؛ شركات القطاع الخاص لديها فرص الحصول على الموارد المالية والخبرات التقنية في مجال عملها؛ أما المنظمات غير الحكومية فهي الأخرى غالبا ما تحظى بخبرات تقنية معينة، كما يمكنها في كثير من الأحيان الاستفادة من علاقاتها الجيدة مع السكان المحليين أو مع لاعبين دوليين آخرين. تنطوي الشبكات والشركات، من خلال جمعها بين هذه الموارد المتكاملة، على إمكانية خلق القدرة العملية (القدرة على العمل بفعالية) اللازمة لمعالجة مشاكل السياسة العابرة للحدود متزايدة التعقيد. علاوة على ذلك، يمكن لمختلف الفاعلين المعنيين بالعملية استخدام الشبكات والشركات لتنسيق أنشطتها، وبالتالي، تجنب مضاعفة الجهود. أخيرا، من شأن المشاركة النشطة لمختلف الفاعلين أن يزيد من شعورهم بالملكية (ownership) إزاء السياسات الناتجة عن ذلك. ونتيجة لذلك، فإن الآليات المطوّرة لحل المشاكل من المرجح أن تصبح مستدامة على المدى الطويل¹.

- توليد المزيد من المرونة والكفاءة: كثيرا ما تم تشخيص آليات الحوكمة التقليدية المستخدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية على أنها مفرطة في بيروقراطيتها، وبالتالي فهي غير فعالة. فمن خلال انخراطها في شبكات أو شركات، يمكن للمنظمات الحكومية التماس من بعض القيود البيروقراطية المعتادة، وهو ما يسمح لها بالتفاعل بشكل أسرع مع المشاكل التي تبرز باستمرار، كما يسمح لها بالعمل بشكل أكثر مرونة، وبالتالي، تحقيق نتائج أكثر كفاءة؛

- تشجيع الابتكار: تساهم المنظمات المشاركة في الشبكات والشركات من خلال توفيرها لموارد مختلفة، فضلا عن ثقافات تنظيمية وأساليب العمل مختلفة. ويمكن أن يؤدي الجمع بين هذه المقاربات البديلة إلى تطوير سياسات أو آليات حل المشكلات جديدة تماما، يُأمل أن تكون أكثر كفاءة وفعالية؛

- إرساء ثقافة العمل التعاوني بين المنظمات المشاركة: كثيرا ما تتسم العلاقات القائمة بين المنظمات غير الحكومية، الشركات والمنظمات الحكومية بالتنازع والقاء اللوم على بعضها البعض عندما يتعلق الأمر بفشل سياسة ما. لذلك، يمكن للتعاون الناجح ضمن شبكات أو شركات تركز على مشاكل محددة أن تساعد الفاعلين العالميين على التغلب على ثقافة اللوم المتبادل. بدلا من ذلك، يمكنهم أن يركزوا جهودهم على التصدي لتلك المشاكل؛

- تشجيع التعلم المشترك بين المنظمات: من خلال العمل معا، يمكن للمنظمات المختلفة أن تتعلم أيضا من بعضها البعض. يتعلق هذا من جهة بخبرتها الفنية في مجال القضايا ذات الصلة. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي

¹ - Eva Sørensen and Jacob Torfing, "The Democratic Anchorage of Governance Networks", *Scandinavian Political Studies*, Vol. 28 – No. 3, 2005 ,pp.203-205.

المواجهة مع أساليب عمل مختلفة إلى مساعدة المنظمات على تحسين الطرق التي تقوم من خلالها بالتصدي للمشاكل. وبالتالي، يمكن للشبكات والشركات أن تحسن من قدرات أعضائها؛¹

خلق المزيد من فرص المشاركة وزيادة شرعية الحوكمة: حيث يمكن القول بأن أدوات الحوكمة العالمية التقليدية مستمدة أساساً من الحكومات الوطنية، ونادراً ما يتم أخذ لاعبين آخرين، كمنظمات المجتمع المدني أو شركات القطاع الخاص، بعين الاعتبار. مع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية أو متعددة الجنسيات تكون قد اكتسبت نفوذاً هائلاً وأهمية ميدانية كبيرة في غضون القرن العشرين. كما أصبح من غير الممكن تجاهل أعدادها الهائلة ووجودها المتزايد في الميدان، فضلاً عن قدراتها المالية الكبيرة. لذلك، فإن الشبكات والشركات من شأنها أن توفر لها إضافة إلى مؤسسات أخرى فرصة للتعاون على قدم المساواة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية. وبالتالي، فإن الشبكات والشركات لديها القدرة على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة من الأطراف المعنية وبذلك يمكنها تصميم سياسات تكون أكثر استجابة لاحتياجات تلك الأطراف. ومن خلال كونها أكثر شمولاً وإشراكاً لأكثر عدد ممكن من الفاعلين، يُأمل أن يتم النظر إلى الشبكات والشركات باعتبارها أكثر شرعية من العديد من ترتيبات الحوكمة التقليدية.

وقد انعكس هذا الحماس المبكر بشأن الفرص التي تتيحها الشبكات والشركات من خلال الممارسة السياسية. فعلى مدى السنوات الأخيرة، تبنت الأمم المتحدة، فضلاً عن العديد من المنظمات الإنمائية ثنائية الأطراف، مقارنة شبكية للحوكمة وأنشأت أنواع مختلفة من الشركات وبرامج الشراكة.²

المبحث الثاني: المنظمات غير الحكومية في الاقتصاد السياسي الدولي

تناولت العديد من الأدبيات دور الفواعل الدولالية في الحوكمة العالمية، إلا أن مواضيع حاسمة تتعلق بقضايا اقتصادية عبرت الحدود الوطنية أظهرت عدم وضوح الرؤية بشأن سيادة الدولة و مسؤولية المنظمات الحكومية الدولية. هذه الأخيرة، تواجه جدلاً واسعاً حول فعاليتها، نظراً لافتقارها للأدوات التي تملكها وتستخدمها الدول للحكم. علاوة على ذلك، يسمح تكوينها الداخلي الهيراركي والمتنوع بتفضيل مصالح على أخرى عند تصميم وتنفيذ السياسات. لا تخضع المنظمات غير الحكومية الدولية لضيق الأفق في التفكير الذي يرتبط بالفواعل الدولية، أو الحدود التي تواجه المنظمات الحكومية الدولية. على هذا النحو، يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية تعزيز المصالح العالمية والمطالبة بالمبادرات المستدامة. كما تستطيع المساعدة على تحقيق تكافؤ الفرص من خلال توفير الموارد للدول الأضعف والضغط على الدول الكبرى بشأن أهم المسائل الاجتماعية العالمية.

¹ - J.M. Witte and T. Benner and (eds), op.cit, pp.39-40.

² - Ibid., p.40.

المطلب الأول: أهمية المنظمات غير الحكومية في دراسات الأعمال الدولية

دمج المنظمات غير الحكومية كمنظمات تمثل المصالح المجتمعية إلى أهم الفواعل العالمية، يدعو إلى مساءلة الأفكار التقليدية حول الحوكمة العالمية و خلق القيم value creation ، التي تفترض بمرورية الدولة في الحوكمة و الشركات في خلق القيم . لكن، باعتبار الدراسات الحديثة بشأن الأعمال الدولية بطبيعتها تكاملية، فهي تلقي الضوء على التغيرات الجوهرية التي أصبحت تؤثر في الشؤون الدولية و خاصة الاقتصادية منها مع باقي التخصصات و المجالات.¹

1- دور المنظمات غير الحكومية في خلق القيم

تأثير المنظمات غير الحكومية على المنظمات مابين- الحكومية ينظر إليه بشكل مختلف، على سبيل المثال، توضع بعض التحديات النظامية و القيود في البنك الدولي و الأمم المتحدة لعرقلة مشاركة المنظمات غير الحكومية (خاصة منظمات الجنوب) في أنشطة هذه المؤسسات الدولية. و على العكس، في مجالات مثل حقوق الإنسان و تسوية النزاعات التجارية، يكون للمنظمات غير الحكومية تأثير أكبر.

أنشطة المنظمات غير الحكومية هي الأخرى تؤثر في إشراك الشركات متعددة الجنسيات في الحوكمة العالمية و خلق القيم. جهود المنظمات غير الحكومية لوضع مدونات السلوك الطوعية مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة The UN Global Compact، و مجلس إدارة الغابات The Forest Stewardship Council، تظهر أن المنظمات غير الحكومية تفرض الضوابط على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، إذ تمثل مركز ثقل اجتماعي هام يقود إلى الكفاءة الاقتصادية وراء أنشطة الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، دعوة قطاع الأعمال لتضمين المصالح الاجتماعية عند صناعة القرار. تستطيع المنظمات غير الحكومية تعزيز الرعاية الاجتماعية جنباً إلى جنب مع خلق القيم الاقتصادية.

فيما يتعلق بالعملة، تستطيع المنظمات غير الحكومية تعزيز فوائدها و تخفيف تكاليفها. من جانب الفوائد، للمنظمات غير الحكومية المقدرة على تحسين اختيار المستهلك من خلال تكييف السلع و الخدمات لتلبية الاحتياجات للشرائح غير المربحة؛ تقديم عوائد أفضل للمستثمرين الذين يستجيبون لاعتبارات الرفاه الاجتماعي وتشجيع زيادة كفاءة السوق من خلال المنافسة مع الشركات عملياتها و عرض الأنشطة المضادة للتنافس. أما من جانب التكاليف، تعمل المنظمات غير الحكومية على تعزيز الأسهم العالمية في الدخل و حقوق الإنسان، و توفير الخدمات لأفراد المجتمعات المثقلة بالديون؛ الدول الفقيرة من حيث الموارد، و بالتالي معالجة بعض الأعباء عن

¹ - Hildy Teegen, Jonathan P Doh and Sushil Vachani, " The importance of nongovernmental organizations (NGOs) in global governance and value creation: an international business research agenda", *Journal of International Business Studies*, 2004, 35, p.472.

الخاسرين في العولة. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية العمل مباشرة من خلال رصد و إنقاذ الأنشطة لوقف تدفق 'الشُرور العالمية' global bads، مثل الاتجار بأنواع المهددة بالانقراض¹.

و بالتالي، تتفاعل المنظمات غير الحكومية بطرق مختلفة مع الفواعل الدولية و الشركات في الحوكمة العالمية و خلق القيم. جميع الفواعل تلعب أدوارها في صياغة، تنفيذ و رصد القواعد. تتعاون القطاعات الثلاث لإدخال القيم من خلال الأنشطة المتخصصة و التكميلية. كما يعمل فواعل القطاعات الثلاث على إدارة أنشطتهم بطرق تسمح بتعزيز شرعيتهم.

الأسئلة الجوهرية المرتبطة بالحوكمة العالمية و خلق القيم، كان لها انتشار واضح في دراسة و ممارسة الأعمال الدولية. لذا، سنحاول إلقاء الضوء على المفاتيح الرئيسية في نظرية الأعمال الدولية التي تتضمن المفاهيم المتجددة التي تسلط اهتمامها على المنظمات غير الحكومية الناشئة في الفضاء العالمي.

2- أجندة أبحاث الأعمال الدولية المشاركة و المعترفة بالمنظمات غير الحكومية

تبدو أدبيات الأعمال الدولية متخلفة نوعاً ما عن غيرها من التخصصات المهمة بالمنظمات غير الحكومية و المصالح الاجتماعية الواسعة التي تمثلها. إلا أنه على الرغم من محدودية الجهود البحثية، تُساهم أبحاث الأعمال الدولية في تزكية النقاش الخاص بحساب تأثير المنظمات غير الحكومية على الشركات العابرة للقومية، والكشف عن التدويل والاندماج العالمي للمنظمات غير الحكومية نفسها. في الواقع، النظرية التسييرية Managerial theory تمثل المجال الخصب الذي ينشط فيه باحثي الأعمال الدولية، مما يساعد على توفير مساهمات مثمرة بشأن المنظمات غير الحكومية².

مبدئين جوهريين لنظرية الأعمال الدولية ذات صلة وثيقة بظهور المنظمات غير الحكومية. المبدأ الأول، يتعلق بمفهوم، نطاق و ديناميكية الحقل المؤسسي أو السياق المتصل بالأعمال الدولية؛ أما الثاني، مرتبط بنموذج التفاوض التقليدي ثنائي-القطاع بين الشركات متعددة القوميات و الحكومات (البلد المضيف).

المبدأ الأول: المؤسسات في أدبيات الأعمال الدولية: منظور التعاون-التطوري

يوفر منظور التعاون-التطوري co-evolutionary perspective إطاراً قوياً لتضمين المنظمات غير الحكومية، القوى الاجتماعية و الفواعل التي تمثلها، خاصة مع زيادة نشاط المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة، و الدور الواسع للمنظمات التجارية و الاتحادات النقابية كوسيط في تطوير نظام العمل. حيث يرصد هذا المنظور، دور شريحة من المجتمع المدني تمثلها اتحادات العمل، التي تحاول تقوية اتحادات التجارة المستقلة ومنظمات الأعمال القائمة على أساس شهادات الخبرة.

¹ - David Lewis, "Issues and Priorities in Non-governmental Organisation Research", **Journal of Health Management**, N 8, Vol,2, 2006, pp.186-188.

² - Ibid, p.474.

يُعد بذلك منظور التعاون-التطوري عدسة يُمكن من خلالها فهم و تحليل دينامية التوافق بين المنظمات و بيئتها. حيث طور لوين Arie Y. Lewin و فولبردا Henk Volberda¹ مجموعة من المقاربات، منها ما تركز على القصدية التسييرية managerial intentionality (التكيف) و أخرى على الحتمية البيئية (الاختيار). حيث يُنظر للمنظمات غير الحكومية على أنها تشمل المقاربتين، فهيجاعات مختارة، و بنفس الوقت تمثل تكيفا مع النظم السياسية و الأعمال. فهي تساهم إلى حد كبير في تحفيز بيئتها المؤسسية، و تفرض على بعض المؤسسات مزيدا من التفاعل و التجاوب مع المشاغل الاجتماعية.

في الواقع، المنظمات غير الحكومية الدولية INGO تعمل على خلق و ترسيخ قواعد جديدة في المجتمع. لذلك، تعمل الأبحاث بشأن الأعمال الدولية على تخرج نموذج يحلل بشكل صريح الأدوار المؤسسية التي تلعبها المنظمات غير الحكومية ضمن مختلف السياقات الوطنية، فوق الوطنية و في السياق العالمي. و قد قدم ستيف Steve Waddell نموذجا حول دور المنظمات غير الحكومية في استراتيجيات قطاع الأعمال لخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وظائف المنظمات غير الحكومية كوسطاء في استراتيجيات الأعمال

وظائف المنظمات غير الحكومية كوسطاء في استراتيجيات الأعمال	
الهدف الاستراتيجي (المسؤولية الوظيفية)	وظيفة المنظمات غير الحكومية
إدارة المخاطر (الإدارة)	- تقديم آراء أصحاب المصالح: كالإنذار المبكر للمشاكل المحتملة - إدماج أهداف المجتمع و قطاع الأعمال - خلق و إنفاذ معايير و مدونات مدعومة شعبيا
خفض التكاليف و زيادة الأرباح (الإدارة)	- التفاوض على فوائد المجتمع و الأدوار - تدعيم العمليات الشفافة - نشر الثقافة في المجتمعات - الاستفادة من المزايا الضريبية - الوصول إلى الطاقة
تطوير منتج جديد (التصنيع)	- توفير المعرفة في المجتمعات - توفير موارد الأراضي للمجتمعات - الضغط من أجل التغيير التنظيمي - توفير المعرفة عن المشاكل التقنية
تنمية أسواق جديدة (التسويق و التوزيع)	- التنسيق بين الأسواق الصغيرة و الفقيرة - خلق الطلب من خلال تنمية الأعمال الجديدة - تثقيف المجتمعات حول مناهج جديدة
تنمية الموارد البشرية (الموارد البشرية)	- التعليم و التدريب للمجتمعات محددة

¹ - Arie Y. Lewin, Director, Center for International Business, School of Business Administration, University of Miami, Coral Gables, Florida. And Henk Volberda, Director, Center for International Trade and Investment Promotion, Kenan-Flagler Business School, University of North Carolina, Chapel Hill, North Carolina.

- توفير وسائل ملهمة للموظفين و تعزيز روحهم المعنوية - رصد المعايير	
- تنظيم كل اللاعبين لتحسين الجودة الشاملة	تنظيم سلسلة إنتاجية (الإدارة)
- بناء صورة مميزة - ربط الأسواق	بناء الحواجز (الإستراتيجية و التخطيط)
- توفير وجهات نظر بديلة للكشف عن الافتراضات غير المعترف بها، و وضع استراتيجيات تكاملية جديدة	الإبداع و التغيير (التسويق)

Source : Steve Waddell, "The Role of Civil Society in Business Strategy", p4. Retrived on : 21/10/2012.

<http://networkingaction.net/wp-content/uploads/files/CorporateEthicsMonitor.pdf>

المبدأ الثاني: الانتقال من نموذج التفاوض ثنائي القطاع نحو ثلاثي القطاع في أدبيات الأعمال الدولية

" لدى كل من قطاع الأعمال، الحكومات و المنظمات غير الحكومية شئ ما يجلبونه إلى طاولة المفاوضات. كل منهم لديه منظور معين و موارد مختلفة، يمكن استخدامها لتحقيق هدف مشترك. هي مجرد مسألة الجلوس حول الطاولة و الموافقة على التعاون و دعم كل طرف للآخر في تحقيق نتائج متفق عليها"¹ Jude Mannion

تشكل قضايا السياسة العامة والعلاقات غير السوقية Nonmarket relationships لمنظمات الأعمال محور أبحاث الأعمال الدولية، وتعتقد بامتلاك المنظمات غير الحكومية القدرة على إحداث تغيير كبير في المفاهيم التقليدية لدور المؤسسات متعددة القوميات MNE في الاقتصاد العالمي، و علاقتها بغيرها من الفواعل، خاصة علاقة التفاوض بين هذه المؤسسات و الحكومات المضيفة، أين تميز التفاوض فيها بطبيعته الشائبة تاريخياً. إذ يعتقد راماميرتي Ramamurti بأن نموذج التفاوض بين الحكومات المضيفة و MNE لابد له من إعادة النظر، في ضوء ظهور مجموعة واسعة من المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تُقيد الحكومات المضيفة الانتهازية.

يفتح الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment (FDI) هو الآخر المجال للعلاقة السياسية التفاوضية بين الحكومات و المؤسسات متعددة القوميات في إطار نموذجها التقليدي ثنائي القطاع. فيما تعتبر أبحاث الأعمال الدولية أن المنظمات غير الحكومية تشكل حالياً الطرف الثالث المؤثر في المفاوضات، و المقيد لنشاطات MNE من خلال تأثير جماعات المجتمع المدني (الجماعات البيئية و منظمات حقوق الإنسان بشكل خاص)، مما يجعلها تلعب دوراً مهماً في إنجاح أو إفشال مشروع استثماري معين². و هو ما يجعل دائرة التفاوض

¹ - Jude Mannion, "The changing nature of business and NGO partnerships". Retrived on : 14/08/2012.

<https://www.msd.govt.nz/about-msd-and-our-work/publications-resources/journals-and-magazines/rise/issue-eight/the-changing-nature-of-business-and-ngo-partnerships.html>

² - Mika Skippari and Kalle Pajunen, "MNE-NGO-Host Government Relationships in the Escalation of an FDI Conflict", **Business & Society**, SAGE Publications, 2010, p. 620.

تتسع نحو نموذج ثلاثي القطاع Three-sector MNE-NGO-host government (MNG) model

جعل من الجوانب السياسية و السوق أكثر تعقيدا و من الصعب التنبؤ بها، مقارنة بالتفاوض ثنائي-القطاع. بالإضافة إلى الحكومات، تؤثر المنظمات غير الحكومية على طرق صياغة سياسات الشركات و الكيفية التي تعالج بها القضايا. لذلك، بدأ مؤخرا باحثي الأعمال الدولية، النظر في الأدوار التي تلعبها المنظمات غير الحكومية في مختلف السياقات الوطنية و العالمية. وبناءً عليه، البحث في كيفية تأثيرها على سلوكيات المؤسسات متعددة القوميات. نموذجية هذا البحث، كان بتركيزه القوي على التحالفات بين المنظمات غير الحكومية و المؤسسات متعددة القوميات، مع الاهتمام بكيفية تأثير هذه العلاقات التعاونية على إنجاح إستراتيجية الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات corporate social responsibility و تنمية الدولة المضيفة¹.

اعتبار المنظمات غير الحكومية كطرف في المفاوضات بين الحكومات المضيفة و المؤسسات متعددة القوميات، يجعل Doh و Teegen يؤكدان على قدرتها التأثير على الجدوى و الاستدامة طويلة الأجل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، تستطيع المنظمات غير الحكومية المطالبة بالمشاركة العامة و لشفافية في المشاريع الاستثمارية، توزيعاً أكثر عدلاً للعائدات الاقتصادية، تحسين فرص العمالة المحلية و حماية الموارد الطبيعية لتحقيق الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية. من خلال دمج أصحاب المصالح، الوكالة والنظريات المؤسسية، حدد Doh و Teegen الظروف التي ينبغي من خلالها أن تُشرك الحكومات المضيفة و MNE المنظمات غير الحكومية في المفاوضات المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي، مبيّناً جوانب الصراع التي تنشأ بين المنظمات غير الحكومية و MNE و هي ما يطلق عليها بصراع أصحاب المصالح Stakeholder conflict.

ذلك، دفع بالعديد من باحثي الأعمال الدولية من أمثال هوند Hond و دي باكر De Bakker على استكشاف الجوانب الحيوية للصراع بين NGO و MNE، من خلال البحث في الكيفية التي يتم بها الضغط على الشركات. على سبيل المثال، الكشف عن الروابط بين الجماعات الناشطة- ايدلوجية الأساس (الاصلاحيون مقابل الراديكاليون) وتكتيكات الضغط (كيف تتطور تكتيكات المنظمات غير الحكومية عبر الزمن). حيث يفترض أن الجماعات الناشطة تبدأ احتجاجها بتكتيكات غير مشاركاتية Non-participatory ولا تُخلف سوى أثر رمزي، تتميز بكونها تكتيكات غير متقطعة، و مواردها تكون منخفضة نسبياً. إلا أنه، مع تصاعد الصراع و ترسخه بعد فترة، تصبح التكتيكات أكثر استهلاكاً للموارد، و تعتمد بشكل أكبر على المواجهة. تستخدم فيها الجماعات الناشطة الراديكالية أساليب أكثر عنفاً، تُحاول إحداث أضرار مادية. في حين الجماعات الناشطة الاصلاحية، تهدف إلى حشد المشاركة الجماعية (أكبر عدد من المتظاهرين). و تبقى مع ذلك، الجماعات الناشطة في حاجة إلى زيادة نفوذهم (شرعية مطالبهم) من خلال الحصول على الدعم من قبل فواعل أكثر قوة و شرعية، كما تحتاج إلى السمعة لتكون قادرة على حشد أكبر عدد من المؤيدين.

¹ - Ibid, p.623.

المطلب الثاني: وضع المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

يستكشف هذا الجزء و يقيّم الوضع والاتجاهات فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الدولية الاقتصادية و غيرها من المؤسسات ذات الصلة . هيكلكلّ من هذه المؤسسات مُقسم عادة إلى الهيئات التنظيمية (اجتماع الجلسة العامة أو في لجان فرعية أو مجموعات عمل)، و هيئات إدارية على رأسها الأمانة. مع الإشارة إلى المهام الرئيسية للمؤسسات و تشمل تطوير السياسات، التفاوض و صنع القرار. و ذلك تماشياً مع تركيز الدراسة على تحليل دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، مع التحقيق في الأحكام القانونية التي تحكم مشاركة المنظمات غير الحكومية و إلقاء الضوء على الطابع العملي لها، الذي تطور مع أداء وظائف أكثر عمومية و استخدام قنوات أكثر تأثيراً في المؤسسات الاقتصادية الدولية. و كجزء من التحليل حول التجربة العملية للمنظمات غير الحكومية، ننتقل لاستكشاف المعارف المتاحة حول درجة نجاحها، و العوامل الرئيسية التي تؤثر في هذا النجاح مع مراجعة للمقترحات لتحسين الوضع.

يقف هذا التحليل على التحقيق في مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي و تتمثل في منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية و منظمة العمل الدولية.¹ و على أساس انتقائي، تم اختيار المؤسسات التي تعمل ضمن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).معظم أعضاء هذه المؤسسات الدول و الحكومات World Bank, IMF, WIPO, NAFTA (WTO, OECD) ، أما منظمتي (ISO, ILO) فتضم أعضاء مختلفين، تشمل رسمياً المنظمات غير الحكومية ممثلة بالصناعة، و في حالة منظمة العمل الدولية فتضم إضافة لممثلي الصناعة، نقابات العمل.²

1. الأحكام القانونية (Legal provisions) الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية

كل مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الدولية لها هيئة إدارية تشرف على العمليات المؤسسية، و تشجع على تطوير و تنفيذ قواعد و سياسات جديدة في مجال اختصاصها. لذا، فإنّ النجاح في الوصول إلى اجتماعات هذه الهيئات، يُعد بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية ضروري للتأثير في عمل هذه المؤسسات. مشاركة المنظمات غير الحكومية تنظمها قواعد رسمية بصفتها مراقب؛ المشاركة في الاجتماعات؛ توزيع الوثائق و حقوق التصويت. أما بالنسبة لمنظمات البلدان النامية، الحصول على التمويل للحضور و المشاركة. بدل صنع السياسات،

¹-World Trade Organisation (WTO), the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), the World Bank, the International Monetary Fund (IMF), the International Organisation for Standardisation (ISO), the World Intellectual Property Organisation (WIPO), the International Labour Organisation (ILO).

²- Sebastian Oberthür and Matthias Buck and (eds), "Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience", Final Report, Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy, June 2002,p.78.

http://ecologic.eu/download/projekte/1850-1899/1890/report_ngos_en.pdf

يهتم البنك و صندوق النقد الدوليين بتصميم، تمويل و تنفيذ مشاريع التنمية و الإقراض لدعم برامج معالجة أهداف سياسات الاقتصاد الكلي¹.

2. المنظمات غير الحكومية كأعضاء في المؤسسات الاقتصادية الدولية

تعد منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة للأمم المتحدة تعمل على تطوير معايير العمل الدولية من خلال نظام ثلاثي من الحكومة، ممثلي قطاع الأعمال و العمل². مفوضي دولة عضو للمؤتمر تشمل مندوبين حكوميين، واحد مندوب قائم بالأعمال employer delegate و آخر مندوب عامل delegateworker ، و يمكن أن يرافقهما اثنين من الاستشاريين التقنيين. و تتعهد الدول الأعضاء " بترشيح مندوبي و استشاريي المنظمات غير الحكومية المختارة بالاتفاق مع المنظمات الصناعية، إذا كانت هذه المنظمات موجودة، و التي هي الأكثر تمثيلاً للقائمين بالأعمال و العاملين، كما هو معمول به في بلدانهم"³. و على الرغم من مشاركة المنظمات غير الحكومية كأعضاء كما يمكنها التصويت أيضاً، فإن كل دولة عضو تختار أعضاء وفدها من المنظمات غير الحكومية.

أما منظمة الايزو فهي اتحاد معايير 140 هيئة وطنية عضو، تعمل على تطوير المعايير الدولية لتسهيل التجارة في السلع و الخدمات. كل هيئة وطنية هي " الأكثر تمثيلاً للتقييس في بلدها"، و يمكن أن تشمل أي ترابط للمشاركين من القطاع الخاص من منظمات المعايير الوطنية أو وكالات المعايير الحكومية. لا تملك فئات أخرى من الأعضاء – الأعضاء المراسلون و المشتركون- إلا حقوقاً محدودة في المؤسسة. معظم أنشطة منظمة الايزو لامركزية، أكثر من 2.850 لجنة سياسية و تقنية، إضافة إلى لجان فرعية و مجموعات العمل التابعة للمجموعات الاستشارية التقنية الوطنية لكل منها أمانتها الخاصة مع وجود الأمانة المركزية. هذا و يمكن أن تكون للمنظمات غير الحكومية الفرصة للمشاركة في اللجان التقنية لمنظمة الايزو على حسب قدراتها كممثلين عن الهيئات الوطنية، بحيث تعمل بصفقتها منظمات مشاركة Participating Organizations (P)؛ منظمات مراقبة أو متصلة liaison (L) Organisations / observer (O) أو خبراء فرادى. و تصنف المنظمات المتصلة على أنها منظمات دولية أو إقليمية. بعض اللجان التقنية التابعة للمنظمة طورت إجراءات محددة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، على سبيل المثال، مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية للجنة الايزو الفنية المهمة بالإدارة البيئية (ISO/TC 207)⁴.

¹ - Thierry Soret, "Governance Arrangements for Global Economic Challenges: Where Do we Stand? A Political Science Perspective", A UNDP/ODS Working Paper, United Nations Development programme, November 2009, pp.5-6. Retrived on : 15/05/2012.

http://www.undp.org/developmentstudies/docs/global_governance_context_nov2009.pdf

² - See ILO Constitution and Declaration of Philadelphia;

³ - See ILO Constitution, Article 3.5.

⁴ - Sebastian Oberthür and Matthias Buck and (eds), op.cit., pp.79-80.

3. المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب/ لا تتمتع بالعضوية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

بالنسبة لغالبية المؤسسات الاقتصادية التي لا تمنح العضوية لغير الدول، تقتصر المشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية على وضع المراقب. لذلك فإن الآليات الدستورية لمعظم المؤسسات الاقتصادية إما تنص صراحة على الترتيبات الخاصة بعمل المراقبين أو منح السلطة التقديرية و الصلاحيات لأجهزتها لوضع الترتيبات للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة (مثل منظمات WTO, OECD, WIPO, ILO). أنشئت منظمة التجارة العالمية للإدارة و التفاوض على الاتفاقيات التجارية و لتطوير السياسات التجارية، أكثر من 140 عضوا يجتمعون كل سنتين على المستوى الوزاري و بانتظام في المجلس العام. كما يشارك الأعضاء في مجالس إضافية، لجان و مجموعات عمل بدعم من الأمانة العامة. كما توفر المنظمة آليات للتشاور مع المنظمات غير الحكومية، مبينة أن " المجلس العام قد اتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور و التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل التي تُعنى بها منظمة التجارة العالمية"¹ ، هذا و تشير المبادئ التوجيهية اللاحقة أنه نتيجة للطابع الخاص لمنظمة التجارة العالمية و أنشطتها الواسعة، فمن غير الممكن للمنظمات غير الحكومية لتشارك مباشرة في أعمال منظمة التجارة العالمية و اجتماعاتها، بدل ذلك " على الأمانة العامة أن تلعب دورا أكثر نشاطا في اتصالاتها المباشرة مع المنظمات غير الحكومية"، وينبغي أن يتم ذلك من خلال " الندوات حول قضايا تعالجها منظمة التجارة العالمية، ترتيبات غير رسمية لتلقي المعلومات التي تتيحها المنظمات غير الحكومية للتشاور مع المندوبين المهتمين، والاستمرار في الاستجابة لمطالب الحصول على المعلومات العامة حول منظمة التجارة العالمية".²

منظمة التعاون و التنمية هي مجموعة من حكومات 30 دولة عضو من الديمقراطيات الصناعية، تعمل على تطوير السياسات و المبادئ التوجيهية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية المستدامة و التوسع التجاري. تنص اتفاقية المنظمة فيما يخص علاقتها بالمنظمات غير الحكومية أن: " بناء على الأحكام و الشروط التي يقرها المجلس، يمكن للمنظمة:

1- توجيه الاتصالات للمنظمات أو الدول من غير الأعضاء؛

2- إنشاء و الحفاظ على العلاقات مع الدول أو المنظمات غير الأعضاء؛

3- دعوة الحكومات و المنظمات غير الأعضاء للمشاركة في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة.³

المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التي تتألف من 175 دولة، أنشئت لإدارة و تطوير الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. تنص اتفاقية الويبو على: " اعتماد ترتيبات مناسبة للتشاور و التعاون مع

¹ - Marrakesh Agreement Establishing the WTO, Article V.2.

² - Guidelines for arrangements on relations with non-governmental organizations adopted by the General Council on 18 July 1996. WT/L/162.

³ - Article 12, Convention on the Organisation for Economic Co-operation and Development.

المنظمات غير الحكومية الدولية و بموافقة الحكومات المعنية، و مع المنظمات الوطنية حكومية كانت أو غير حكومية. تتم مثل هذه الترتيبات من طرف المدير العام بعد موافقة لجنة التنسيق.¹

فيما يتعلق بالمؤسسات المعنية بتصميم، تمويل و تنفيذ المشاريع و الاقتراض لدعم أهداف سياسة الاقتصاد الكلي، و في وقت لاحق احتلت القضايا الاجتماعية و البيئية مكان الصدارة، يضم البنك الدولي خمس مؤسسات مالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً تملكها 187 دولة مساهمة². يتم تنفيذ مهام البنك الدولي من قبل الطاقم الإداري للبنك الذي يعمل مع البلد المضيف في تحديد المشاريع التي تتماشى و استراتيجية التنمية في هذا البلد، وكذا مع المبادئ التوجيهية المالية و العملية للبنك. ويتم التصديق و القبول على هذه المشاريع من قبل المدراء التنفيذيون لمجلس إدارة البنك الدولي³.

و لا تملك المنظمات غير الحكومية الحق أو إمكانية للحضور أو المشاركة في عملية الموافقة للبنك الدولي، إلا أنها تستطيع المشاركة كوكالات تعاقدية لتنفيذ المشاريع التي يمولها البنك. على الرغم من نشاط حركة المنظمات غير الحكومية في انتقاد ممارسات الإقراض للبنك و صندوق النقد الدوليين، فلا توجد مشاركة رسمية لممثلي المجتمع المدني في أي جانب من عملية صنع هذه القرارات، بحيث تقتصر مشاركتها في سياسات التكيف

¹ - Ibid., pp.20-23.

² - المؤسسات الخمس هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA، مؤسسة التمويل الدولية IFC، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، والمجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID، و البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية هي ما تُعرف بالبنك الدولي، أما مجموعة البنك الدولي، فهي تضم كل هذه المؤسسات، و كل منها يختص بجانب من جوانب التنمية المختلفة. لكنها تستخدم مزايها النسبية في التعاون المشترك نحو تحقيق الهدف الرئيسي، بحيث يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضا و مشورة تتعلق بالسياسات و دعماً فنياً لحكومات البلدان منخفضة و متوسطة الدخل التي هي أهل للإقراض، و تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحا و قروضا مغطاة الفائدة إلى أشد بلدان العالم فقراً لتمويل عدداً من النشاطات المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء، تتضمن إجراءات لتشجيع حسن الإدارة العامة الخاضعة للمساءلة، و تحسين مناخ الاستثمار الخاص و دعم خدمات الصحة و التعليم المتاحة للفقراء. و تستثمر مؤسسة التمويل الدولية في مشروعات القطاع الخاص القابلة للاستمرار في البلدان التي يكون فيها إمكانية الحصول على رأس مال محدود، أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فتساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق توفير ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية مثل الحروب و عدم قابلية تحويل عملة البلد المحلية. و يساعد المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إتاحة منبر للتحكيم والمصالحة في النزاعات الدولية المتعلقة بالاستثمار بين الحكومات و المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص. لمزيد من المعلومات، انظر الرابط الخاص بالبنك الدولي: <http://www.worldbank.org/>

³ - يتولى مجلس المدراء التنفيذيون ورئيس البنك الدولي - الذي يعمل رئيساً للمجلس - مسؤولية تسيير عمليات البنك العامة، حيث يشرف على عمل البنك على أساس يومي، و يباشراً مهامهما بموجب الصلاحيات التي يفوضها إياها مجلس المحافظين. ويجتمع المدراء التنفيذيون مرتين أسبوعياً في واشنطن العاصمة، وذلك للموافقة على أية قروض جديدة واستعراض عمليات وسياسات البنك. يتألف مجلس المحافظين من المساهمين - أي من البلدان الأعضاء في البنك الدولي البالغ عددها 187 بلداً - الذين يُنظر إليهم على أنهم يمثلون الهيئة النهائية لوضع السياسات في البنك الدولي. ويكون المحافظون في العادة وزراء المالية أو التنمية في البلدان الأعضاء. و يجتمعون مرة كل عام خلال الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك لتحديد السياسات العامة لهذه المؤسسة، واستعراض عضوية البلدان، والقيام بمهام أخرى. وحيث إن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة في السنة، فإنهم يفوضون مهاماً محددة إلى المديرين التنفيذيين الأربعة والعشرين، الذين يعملون في داخل مقر البنك الدولي. والجدير بالذكر أن حصص البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق في البنك الدولي، قد شهدت زيادة نسبتها 4.6 نقطة مئوية على مدى العامين الأخيرين، وتبلغ حالياً 47.2 في المائة. وجرى توسيع نطاق عملية الإصلاح هذه، التي بدأت قبل عامين، في اجتماعات الربيع للبنك في أبريل 2010.

الهيكلية لصندوق النقد الدولي في إجراء المشاورات بين الحكومات و منظمات المجتمع المدني في سياق " أوراق استراتيجية الحد من الفقر"¹، و مع ذلك، فإن نوعية التشاور و المشاركة تتوقف إلى حد كبير على مصالح وقدرات الحكومات المتلقية للقروض والمنظمات غير الحكومية². بدأ البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية الاعتراف بالدور المهم للمنظمات غير الحكومية لضمان تنفيذ المشاريع بطريقة تتفق مع سياسات البنك.

4- أنشطة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

غالباً ما يكون حضور المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة الرسمية محدوداً، كما لا يُسمح لممثلي هذه المنظمات بالإدلاء ببيانات شفوية أو المشاركة العملية في المداولات حتى بالنسبة للمنظمات الدولية التي تمنحها صفة الملاحظ. لها الحق في حضور المؤتمرات الوزارية السنوية أو كل عامين، لكن دون امتلاكها لحق الحديث الشفهي. مما يجعل نشاط المنظمات غير الحكومية يحدث على المستوى غير الرسمي، مما يصعب قياس مستوى المشاركة. بحيث نجد العديد من المؤسسات الاقتصادية تنص على إجراء مشاورات غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية التي توجه لها الدعوة وتتاح لها الفرصة لتقديم وثائق مكتوبة. إلا أن هذه الوثائق المقدمة من طرفها لا تحمل الصفة الرسمية، وعليه فهي لا تخلق التزاماً إجرائياً على المؤسسات الاقتصادية³.

مثل هذه المشاورات غير الرسمية تحدث إلى حد ما في كل مؤسسة اقتصادية، على سبيل المثال، تنظم منظمة التجارة العالمية ندوات و جلسات إحاطة حول مسألة معينة تزامناً مع مرحلة ما قبل الاجتماعات الوزارية والجلسات الإعلامية⁴. منظمة التعاون و التنمية هي الأخرى كانت لها مشاورات مع النقابات العمالية و الصناعية من خلال اللجنة الاستشارية لاتحاد التجارة و اللجنة الاستشارية لقطاع الأعمال حول القضايا المتعلقة بالتنمية والتعاون مع البلدان النامية. في البنك الدولي، تشكل الشبكة المستقلة من المنظمات غير الحكومية: مجموعة عمل

¹ - يتم إعداد أوراق استراتيجية الحد من الفقر من قبل الدول الأعضاء، بعملية تشاركية تشمل أصحاب المصالح المحليين، إلى جانب شركاء التنمية من بينهم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، يتم تحديثها كل ثلاث سنوات بتقارير سنوية. تصف هذه الأوراق السياسات و البرامج الاجتماعية، الهيكلية و كذا الاقتصاد الكلي للدولة على مدى ثلاث سنوات أو أكثر لتعزيز النمو و الحد من الفقر. كما تلخص التحليلات و المعلومات حول حالة الفقر الذي تعانيه دولة معينة، تصف الاستراتيجية المعتمد للحد من الفقر.

² - Sebastian Oberthür and Matthias Buck and (eds), p.88.

³ - Indira Carr and Opi Outhwaite, " Non-Governmental Organisations (NGOs) Combating Corruption: Theory And Practice", Working Paper, p.21. Retrived on : 15/02/2012.

<http://www.qualidade.org.br/arq-downloads/ngoworkingpapercarrandouthwaite.pdf>

⁴ - على سبيل المثال لا الحصر، في مارس 1999 نظمت منظمة التجارة العالمية ندوة رفيعة المستوى بشأن التجارة و البيئة-التجارة و التنمية، مع مستوى عال من المشاركة من قبل الحكومات و المنظمات غير الحكومية (450 ممثل عن المنظمات غير الحكومية، الحكومات، الشركات و وسائل الإعلام)، كان الهدف من الندوة، تحسين فهم المشاركين لنمط عمل المنظمة و كيفية تنظيم و معالجة قضايا التجارة، البيئة و التنمية. كانت الندوة بمثابة منتدى لتبادل وجهات النظر حول القضايا الحاسمة التي تواجه النظام التجاري العالمي. كما عقدت جلسات عمل ركزت على مسائل هامة: الزراعة، السلامة الغذائية والصحية، معايير الصحة- النباتية، التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، الوصول إلى الأدوية الأساسية و التكنولوجيا الحيوية/التنوع البيولوجي، التجارة في الخدمات و منظمة التجارة العالمية والمجتمع المدني. تم وصف تلك المناقشات بالعميقة و الغنية من حيث وجهات النظر التي أدت إلى فهم أوضح حول المسائل الخاصة بالنظام التجاري العالمي.

المنظمات غير الحكومية ولجنة البنك الدولي و المنظمات غير الحكومية. هذه الأخيرة تشمل كل من ممثلي المنظمات غير الحكومية وممثلي البنك الدولي، تعتبر وسيلة لترجمة مخاوف المنظمات غير الحكومية إلى الأمانة العامة للبنك الدولي¹. على الرغم من ذلك، إلا أن فعالية هذه اللجنة مطعون فيها من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية، لذا، تعتمد على اتصالاتهم غير الرسمية الخاصة. حيث كان لنشاطها غير الرسمي تأثير واضح في أنشطة منظمة التعاون و التنمية، حيث طورت المنظمات غير الحكومية المفاوضات بشأن الاتفاقيات مثل الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار (MAI) التي سنأتي على تتبع مسار المفاوضات فيها بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في الفصل الثاني من البحث .

المبحث الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة الاقتصادية و الديمقراطية العالمية

تبدو ديمقراطية المجتمع الدولي وكأنها تسارعت في السنوات الأخيرة كاستجابة لعمليات العولمة الاقتصادية و نشاطات المجتمع المدني. و تتجلى هذه الاستجابات من خلال عدة مظاهر، تشترك عموماً في تطُّع القوى السياسية التقدمية إلى نظام حوكمة اقتصادية عالمية قابل للمحاسبة، مستجيب و شفاف. و تماشيًا مع الشعور المتنامي أن السلطة تنسحب من الدول الديمقراطية، و الهيئات الناجبة لصالح أجهزة عالمية غير منتخبة و غير قابلة للمحاسبة بشكل فعال، مثل ما هو الأمر عليه بالنسبة لمؤسسات بروتين وودز. لكن هنالك إجماعاً عالمياً أكثر اتساعاً يلوح في الأفق حول الحاجة إلى الإصلاح، ومُولداً لدعم سياسي على طول الخط الفاصل بين الشمال و الجنوب و من مختلف مكونات المجتمع المدني. و من المهم ملاحظة أن النقاش حول الإصلاح، يشمل أيضاً بشكل كبير الخطابات المختلفة للديمقراطية عبر القومية، وضعت مشكل ديمقراطية الحوكمة العالمية ، وديمقراطية الاقتصادي العالمي بشكل خاص بقوة في الأجندة العالمية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية للحوكمة الاقتصادية العالمية

بعد ثلاثة عقود من صدور كتاب كوبر² Richard Cooper الذي وضح من خلاله الحاجة إلى الحوكمة العالمية، ارتقت عولمة الاقتصاد العالمي المتسارعة بمسائل الحوكمة إلى قمة الأجندة الاقتصادية الدولية.³ حالياً، لا

¹ - Sebastian Oberthür and Matthias Buck (eds), Op.cit., pp93-94.

² - أنظر:

Richard N. Cooper, "The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community" (New York: McGraw-Hill, 1968).

³ - أنظر:

James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, (eds), "Governance without Government: Order and Change in World Politics" (New York: Cambridge University Press, 1992). And, Raimo V. Vayrynen, (eds), "Globalization and Global Governance" (London: Rowman and Littlefield, 1999).

الاقتصاديات المحلية، و لا تزايد التكامل الاقتصادي العالمي يمكن أن يعتمد على الدول أو الأسواق وحدها. الأمر أصبح يحتاج إلى آليات حوكمة عالمية لتوَلَّى وظائف عدة في الاقتصاد العالمي الجديد، و بشكل خاص، توفير الخدمات العامة و إيجاد الحلول لإخفاقات السوق بضمان الاستقرار النقدي العالمي، وضع المعايير المشتركة و ضبط قطاع الأعمال.

يعرف جاكوب Didier Jacobs الحوكمة الاقتصادية العالمية Global economic governance على أنها: " مجموعة المعايير و المؤسسات التي يتم إنشاؤها لإدارة الاقتصاد العالمي، و تشمل على أربع فئات من الفواعل: الدول، المنظمات الحكومية الدولية (IGOs)، المنظمات غير الحكومية (NGOs) و قطاع الأعمال."¹ في الواقع، تبرز مقاربتين سائدتين تؤكدان على الطرح المتعلق بالحوكمة الاقتصادية العالمية: الليبرالية – المؤسسية 'Neo-Liberal-Institutionalism' ومقاربة العصر الوسيط الجديد أو القروسطية الجديدة 'New Medievalism'، إذ تتأسس المقاربة الليبرالية – المؤسسية على استمرارية ترسيخ مبادئ الديمقراطية و الحرية، و تعتقد بضرورة تفعيل النظم و المؤسسات الدولية الرسمية، و تجهيزها بتفويض يمنحها القدرة على حل المشكلات العالمية. أما مقاربة العصر الوسيط الجديد فتستند على فرضية أن الدولة و نظام الدولة قوضتها الاقتصاديات، التكنولوجيات و التطورات الأخرى، كما توارت أمام تطور الفواعل غير الحكومية و ظهور المجتمع المدني الدولي. منطري هذه المقاربة يعتقدون أن نهاية السيادة الوطنية و نتائج انتشار السلطة إلى أطراف جديدة، تمكّن المنظمات غير الحكومية (NGOs) من حل المشاكل العالمية.²

1- المقاربة النظرية الليبرالية – المؤسسية:

تعتقد النظرية الليبرالية – المؤسسية أن الحوكمة الاقتصادية العالمية يمكن فهمها على أنها الحوكمة من خلال التعاون فيما بين الأنظمة، لذا تعتبر المؤسسات الدولية قوية بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات الاقتصاد الدولي المعولم³. أنواع الأنظمة الدولية و المؤسسات التي تدعو إليها هذه المقاربة قد حققت نجاحا كبيرا على الرغم من أوجه القصور، فقد حسنت المؤسسات الاقتصادية العالمية IMF, WB, WTO من الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي. وعلى اعتبار أن العالم أصبح أكثر تكاملا و تعقيدا نشأت قضايا جديدة، أثبتت عدد من الأنظمة القائمة على أنها غير كافية تماما للوفاء بالمهام الموكلة إليها. على سبيل المثال، فقد أثبتت الأنظمة التي تنظم المجالات المالية أنها قاصرة. كما أن زيادة التكامل و عدم الاستقرار للأسواق المالية، و تقلبات سعر الصرف تشكل تهديدا خطيرا على استقرار

¹ - Didier Jacobs, "Democratizing Global Economic Governance", working paper presented at the Alternatives to Neoliberalism Conference sponsored by the New Rules for Global Finance Coalition, May 23-24, 2002, p.1.

Retrieved on : 20/09/2012. <http://www.new-rules.org/storage/documents/afterneolib/jacobs.pdf>.

² - Robert Gilpin, "Global Political Economy : Understanding The International Economic Order" (NJ: Princeton University Press, 2001), p379.

³ - Hasenclever and Andreas Mayer (eds), "Theories of International Regimes", (UK, cambridge university press, 1997), p1.

الاقتصاد العالمي. الجهود لخلق نظام دولي للشركات المتعددة الجنسيات، مثل الاتفاق حول الاستثمار متعدد الأطراف وصل إلى طريق مسدود بسبب المعارضة الكبيرة من طرف العديد من الدول و جماعات المصالح القوية . و على الرغم من أن المادة 24 من اتفاقية WTO جاءت بهدف تنظيم الترتيبات الاقتصادية الإقليمية، و هي تقريبا غير فعالة تماما. باختصار، فإن مهمة إصلاح النظم القائمة و خلق أخرى جديدة صعب للغاية.

هناك عقبات هائلة لتحقيق مثالية الليبرالية -المؤسساتية لنظام قائم على الاقتصاد الدولي-regime based international economy ، و مسألة الامتثال هي الأخرى تمثل تحديا من نوع خاص. واستمرارية هذا المشكل يحد من فعالية المنظمات الدولية. إذ تواجه المؤسسات الدولية في بداية القرن الواحد و العشرين، عددا من القضايا الملحة، بحيث تؤثر وتحدد نتائج هذه الأخيرة على مستقبلها. القضية الملحة التي جعلت المتظاهرين في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية، هو ما يسميه العلماء " العجز الديمقراطي". المؤسسات الاقتصادية الدولية تم انتقادها لأنها ليست مسؤولة أمام أي من الناخبين الديمقراطيين. و ترتبط هذه المسألة بالفجوة بين سلطة المؤسسات القائمة و تغير توزيع السلطة في النظام الدولي. على الرغم من التحول الكبير في القوة الاقتصادية الذي حدث في النصف الأخير من ق20، سلطة اتخاذ القرار و المسؤولية في IMF, WTO, لا تزال تمنح بشكل غير متناسب للولايات المتحدة و إلى حد أقل أوروبا الغربية. و المسألة الأخرى هي مسألة الإصلاح المؤسسي، هذا ينسحب على صندوق النقد الدولي بسبب الانتقادات الحادة للمنظمة لكل من اليسار و اليمين السياسي في الولايات المتحدة¹.

من أجل فعالية صنع القرار و احتراماً لرغبات الأعضاء الحكومية للحفاظ على سرية شؤونها الوطنية، فإن كل منظمة دولية مهمة - مؤسسات بروتن وودز- تعمل إلى حد كبير في سرية تامة. النزوع نحو السرية تعزز بالخوف من تعكير جو المفاوضات التجارية، المالية و غيرها من المسائل الاقتصادية المهمة، و زعزعة الاستقرار في الأسواق العالمية. التغيير المقترح لأسعار الصرف على سبيل المثال يمكن ان تعيث فسادا في الأسواق. و مع ذلك، يعتقد الأشخاص بأن حياتهم اليومية، ثقافتهم و رفاههم الاجتماعي هي مواضيع تخضع لقرارات سرية من قبل بيروقراطيين دوليين. هذه المخاوف المتزايدة تساهم في رد فعل عنيف ضد العولمة و تهدد أسس الاقتصاد العالمي الذي تحكمه المؤسسات الدولية.

اجتماع سياتل عام 1999 لمنظمة التجارة العالمية صور صعوبات البحث عن حل للعجز الديمقراطي. بالإضافة إلى إطلاق الجولة الألفية للمفاوضات التجارية ، فإن الاجتماع السري لوزراء التجارة بسياتل كان من المتوقع أن يبدأ بتنسيق الجهود لإصلاح المنظمة و تعزيز سلطتها في تسوية المنازعات التجارية و مسائل أخرى. كما أن سلطة منظمة التجارة العالمية بشأن السياسات الوطنية أكبر من أي منظمة اقتصادية دولية أخرى. على

¹ - Robert Gilpin, Op.cit.pp.379-380.

الرغم من أن لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي نفوذا كبيرا على البلدان الأقل نموا و التي تحتاج إلى الأموال و غيرها من المساعدات المالية.

واحد من أهم المطالب التي ندد بها متظاهري سياتل، هي جعل قرارات منظمة التجارة العالمية و ضمينا المؤسسات الدولية الأخرى تمتاز بالشفافية، و بالإضافة إلى الانفتاح، طالبوا بالسماح بمشاركة المنظمات غير الحكومية – التي تتعامل مع مواضيع حقوق الإنسان، العمل و المشاكل البيئية- في عمليات صنع قرارات منظمة التجارة العالمية و غيرها من المنظمات الدولية.

ظاهريا، هذه المطالب لمزيد من المساءلة الديمقراطية تبدو معقولة. و إذا كانت المؤسسات الدولية وقراراتهم أن تكون مقبولة من قبل الجمهور الأكبر كشرعية، من ثم فإن زيادة الانفتاح و المساءلة تكون ضرورية. و على الرغم من ذلك، فإن هناك عقبات كبيرة أمام تحقيق زيادة الانفتاح. فمثلا جعل آلية تسوية منازعات منظمة التجارة العالمية أكثر شفافية، يعني أن الدول التي هي أطراف في هذه النزاعات يجب أن تكشف عن معلومات حساسة التي تفضل الإبقاء على سريتها. في مثل هذه الحالة يمكن للحكومات الأعضاء أن تفقد الثقة في المنظمة و تميل إلى التحرك خارجا لحل الخلافات.¹

2- مقارنة العصر الوسيط الجديد

يعتبر هيدلي لول Hedley Bull أوّل من استخدم مصطلح " العصر الوسيط الجديد" في كتابه " المجتمع الأناركي" الصادر سنة 1977، وذلك لوصف حالة النخر الذي تتعرض له سيادة الدولة و انتشار مظاهر متعددة العنف. لم يكن لهذا التصور أن يحظى بالترحيب حينها طالما أن الدولة الوستفالية كانت تبدو متماسكة في ظل الحرب الباردة، هذه الفترة التي أناطت للدولة أدوارا جوهرية. إلا أنه و بعد عشرين سنة من نشر كتاب بول، أعادت آن ماري سلوتر Anne-Marie Slaughter إحياء النقاش حول الموضوع في سياق تراجع دور الدولة أمام تنامي أدوار فاعلين آخرين.²

ترتكز هذه المقاربة على الاعتقاد بأن العالم يشهد نهاية السيادة الوطنية، و يرفض ضمنا فكرة ليبرالية النظام الاقتصادي الدولي القائم على التعاون بين الدول ذات السيادة الواردة في معاهدة واستفاليا 1648. كما تعتقد هذه المقاربة أن مفهوم السيادة الوطنية قد تغير نتيجة للتطورات الداخلية و الخارجية، فالدول انقسمت إلى ما دون الدول substates كنتيجة للصراعات العرقية و الاقليمية، و في الوقت نفسه، تزايد عدد الفواعل غير الحكومية و فوق الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات و خاصة المنظمات غير الحكومية (NGOs).³

¹ - Ibid., pp.382-383.

² - عادل زقاغ، "العصر الوسيط الجديد و تداعياته على النظرية و الممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة الفكر، عدد 07، 2012، ص. 160.

³ - Robert Gilpin, op cit., pp. 390-391.

إن اللجوء للعصور الوسطى له ما يبرره، فقد كانت هذه الفترة من التاريخ الإنساني تتسم بكونها نظاما من السلطات المترابكة و الولاءات المتعددة تتفاعل فيما بينها في ظل ثنائية من ادعاءات متنافسة بالشرعية بين الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية. وبذلك فإن الهدف من تشبيه عالم ما بعد الحرب الباردة بعالم يتجه رأسا صوت 'عصر وسيط جديد'، حسب 'يورغ فريديكس'، هو السعي للتغلب على العمى التصوري الذي وقعنا ضحايا له بسبب العادات العقلية القوية التي أُسببنا إياها الحداثة، و من ذلك التعلق بمنطق التقدم المستمر. لا يتسم العصر الوسيط الجديد بتفكك العالم الوستفالي فحسب، وإنما بتشطبه إلى أجزاء متناثرة، و يتجلى ذلك من خلال ثلاثة مظاهر أساسية:

- إعادة صياغة الأقاليم، و مجالات الاختصاص الإقليمي بالاعتماد على معايير متداخلة؛
- ظهور تحديات جدية للنظام دولاتي-التمركز و لاحتكار الدولة للفاعلية في السياسة الدولية، هؤلاء الفواعل الجدد أصبحوا ينافسون الدولة في الاستحواذ على الشرعية و بالتالي الولاء؛
- أصبح النظام الوستفالي في الوقت الحالي في ذروة تطوره (على الأقل باعتباره مسارا تاريخيا ممتدا) مليئا بمظاهر ما قبل حداثية (التعصب القبلي، التطهير العرقي و المغالاة في التطرف الديني).¹

كما توضح هذه المقاربة أن المنعطف التاريخي قد تم الوصول إليه بسبب القوى الاقتصادية عبر الوطنية (التجارة والتمويل..)، إلى جانب التطورات التكنولوجية المعاصرة، في ظل عصر الانترنت خسرت الحكومات احتكارها للمعلومات، مما يمكن المنظمات غير الحكومية من تحديها. و خلصت هذه المقاربة إلى أن مثل هذه التغييرات أدت إلى تآكل تراتبية المنظمات و قلصت من هيكل السلطة المركزية. كما ترى في النظام الهرمي الذي كانت تهيمن عليه الدول أصبح يحل محله شبكات أفقية من الدول، منظمات طوعية و المؤسسات الدولية. هذا التطور يؤدي بدوره إلى الحلول التعاونية للمشاكل من طرف الجماعات و الأفراد من مختلف أنحاء العالم. في ظل خلق ولاءات و مسؤوليات متعددة الأطراف، في عالم يتشارك فيه الأفراد السلطة مع الفواعل دون الدولية، الدول و المؤسسات فوق الدولية.²

إذن، فالسرديات الناشئة حول ' العصر الوسيط الجديد' تتفق بالأساس مع دعاة ' العلاقات ما بعد الدولية' أي 'السياسة العالمية' التي يصنعها عدة فواعل، و لا يكون الحسم فيها بالضرورة للدولة. خاصة و أننا نتجه صوب نظام يزداد تعقيدا، و الدولة فيه لم تعد الأداة الناجعة لحل المشكلات، فإن هذا التحول يقودنا إلى البحث في أداة تساهم في تفكيك الأحاجي لا في حل المشكلات. ذلك ان المشكلات لم تعد محددة و واضحة المعالم، تنتظر انتقاء الحلول المناسبة و تسخير آلة الدولة لمعالجتها.

¹ - عادل زقاغ، المرجع السابق الذكر، ص ص. 161-162.

² - Robert Gilpin, op cit., pp.392.

كذلك الشأن بالنسبة للآثار المترتبة لهذه الوضعية حول حوكمة الاقتصاد العالمي، فهي لا تبدو واضحة، أنصار هذه المقاربة تؤكد أن شيئاً جديداً في طريقه ليحل محل الدولة، لكنهم لا يحددون على وجه الدقة ما يمكن أن يكون ذلك الشيء، وكيف سيمارس سلطته في مقابل السلطة التقليدية.

الباحثة "جيسكا ماثيوز" Jessica T. Mathews رصدت هذا التحول في مقالها "تحول السلطة" Power Shift التي نشرتها في مجلة الشؤون الخارجية سنة 1997، أين تشير إلى حدوث تحول بعيد عن كل ما هو دولاتي-التمركز نحو كيانات فوق-دولانية و تحت-دولانية، و تلقي الضوء أكثر على الفواعل غير الدولانية، التي تعتقد أنها تتمتع بولاءات متعددة و امتداد عالمي. تعزو ماثيوز هذا التحول إلى التغير في بنية المنظمات من الهيراركية نحو الشبكات و من المركزية الإلزامية إلى الجمعيات الطوعية. محرك التحول هذا عند ماثيوز هي ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي وسعت بشكل جذري قدرات الأفراد و الجماعات فيما خفضت من السلطة التقليدية.¹ وانسابت فيها المخرجات السلطوية وفق منحنى 'غير هيراركي' Scale-free، إذ تنساب الظاهرة السلطوية على المستوى العالمي (المعبر عنها بالحوكمة) و المستوى الوطني و المحلي كما يعبر عن التجاذبات بين النزعة المحلية و العولمة المعبر عنها باختصاراً بـ Glo-calization. فما يوجه الاقتصاد العالمي في نظام التعقد 'Complex System'، هي التفاعلات الشبكية أين تتضمن الشركات متعددة القوميات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، الدول، النخب داخل الدولة الواحدة و أجهزة الاعلام و غيرهم. إن ما يميز التفاعلات التي تحدث في السياق العالمي هو الخاصية اللاخطية/ الأفقية، البعيدة كل البعد عن التفرعات الخطية/ العمودية، تظهر فيها مختلف المستويات بنقاط ثقل و سلطات متجاذبة لا يمكن ضبطها من طرف الحكومات. مما يظهر أهمية التبصرات التي تلقي عليها هذه المقاربة الضوء في تفسير، تحليل و فهم الظواهر العالمية.²

المطلب الثاني: النظريات المعيارية والمؤسسية لدمقرطة عبر قومية

إن الأدبيات الناشئة حول الديمقراطية العبر-قومية يجب وضعها في سياق مختلف التطورات المعاصرة، من اشتداد العولمة و الموجة الثالثة للدمقرطة العالمية ونشوء الحركات الاجتماعية عبر القومية. حيث شجعت هذه التطورات المتزايدة - رغم الاختلاف حول أهميتها- التفكير حول شروط و إمكانيات الديمقراطية الفعالة. ويرى العديد أن العولمة الاقتصادية قد فاقت التوتر بين الديمقراطية - كنظام حكم متجذر في إقليم محدد - وعمل الأسواق العالمية، و الشبكات عبر القومية لقوة الشركات. ففي عالم تبدو فيه حتى أقوى الحكومات عاجزة أمام

¹ - Anne.M. Slaughter, "The Real New World Order", *Foreign Affairs*, 05, vol .76, ,1997,p.183.

² - عادل زقاغ، المرجع السابق، ص ص.166-168.

تعتيدات الأسواق العالمية أو نشاطات الشركات عبر القومية. فإن فعالية الديمقراطية القومية مدعوة لأن توضح محل تساؤل و إعادة نظر. خاصة و أن كلا من الديمقراطيات الكلاسيكية و الجديدة، منكشفة بشكل متزايد تجاه الأسس الديمقراطية الضعيفة لبنى الحوكمة الإقليمية و العالمية القائمة. كلما زاد الأثر المباشر لتصرفات تلك الأجهزة على مواطنيها. وعندما أصبحت الديمقراطيات تشكل أغلبية داخل المؤسسات العالمية، ازدادت الضغوط لجعل تلك الأجهزة أكثر شفافية و أكثر خضوعاً للمساءلة. لكن تبقى حسب كيهين Keihane، "المزاوجة بين مؤسسات دولية فعالة و الممارسات الديمقراطية، من بين أكثر المشاكل السياسية الدولية المعاصرة استعصاء على الحل".

وقد أتت إحدى الإجابات القوية على هذه المشكلة من وكالات المجتمع المدني، حيث قامت الثورة الجموعية العالمية - المعبر عنها بالتوسع العظيم لنشاط المنظمات غير الحكومية، والشبكات عبر القومية لجماعات المناصرة، الجمعيات العمالية المهنية والدينية من بين منظمات أخرى- بوضع البنية التحتية لمجتمع مدني عبر قومي¹.

تتعلق التأملات الأكاديمية إذن حول المبادئ المعيارية و الأشكال المؤسساتية المحتملة، باهتمامات و مصالح عدة قوى قلقة بشأن الأسس الديمقراطية لنظم الحوكمة العالمية القائمة. وأصبحت مصطلحات الشفافية، المساءلة و التمثيل الشعارات الجديدة لأولئك الذين يضغطون لأجل إصلاح المؤسسات الدولية: ابتداء من الأمم المتحدة إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. هذا ما أدى إلى نقاش حقيقي داخل الأدبيات الأكاديمية حول العولة والديمقراطية بخصوص الأسس المعيارية والمؤسساتية للديمقراطية في ما وراء الدولة. والنتيجة، أن بداية النقاش النظري حول: ما الذي يمكن أن تقدمه الديمقراطية عبر القومية في سبيل ديمقراطية المؤسسات الاقتصادية العالمية هو ما نريد الوصول إليه في هذا الجزء.

يمكن استشفاف أربع نظريات معيارية مختلفة كما قدمها Tony McGrew حول الديمقراطية عبر القومية: الدولية الليبرالية، الديمقراطية التعددية الراديكالية، الديمقراطية الكوسموبوليتانية و الديمقراطية عبر القومية. وبالتالي، تقدم هذه النذجة قاعدة لتحليل نظامي لرهانات النقاش حول الديمقراطية عبر القومية.

تجد كل نظرية جذورها في الكوسموبوليتانية، التي تسعى لتوصيف مبادئ عامة وبنى وممارسات ضرورية لنظام عالمي أكثر إنسانية، تأخذ فيه الحاجات الإنسانية كأولوية قبل مصالح الدول. لذلك، يجب تمييز الكوسموبوليتانية - سواء كانت السياسية أو الاخلاقية منها- عن النزعة الدولية، التي تنطلق من الافتراضات الجماعية التي ترى أن

¹ - Tony McGrew, " **Transnational Democracy :Theories and Prospects**", London School of Economics and Political Science, 2002, pp.3-6. Retrived on : 12/09/2012.

<http://www.polity.co.uk/global/pdf/Global%20Democracy.pdf>

الدول تشكل الأسس السياسية والأخلاقية الرئيسية للنظام العالمي، والتي توحى أولاً بمجتمع دول متعاونة بدلا من الشعوب.¹

1. النظرية الليبرالية الدولية

قدمت الليبرالية الدولية في صورها المبكرة تحديا عميقا لنظرة الواقعية السياسية تجاه النظام العالمي، حيث كان لب مشروع الليبرالية الدولية بناء نظام دولي على أسس حكم القانون والتعاون بين الدول. واعتبرت روافد أخرى من الليبرالية، مثل حركة السلام التجاري لبين وكودن و برايت من بين الآخرين أن التجارة والاعتماد المتبادل الاقتصادي الدولي سوف يخلقان عالما تؤول فيه الدول في المقام الأخير إلى التلاشي. في حين أن الأشكال المعاصرة من الليبرالية الدولية كما لونغ، قد فقدت هذه الدرجة من الراديكالية لتتابع هدف النظام العالمي بدلا من تغييره. وبالرغم من ذلك، تتواجد بعض أنواع الليبرالية الراديكالية اليوم تحت قناع النيوليبرالية الاقتصادية التقليدية. و ليس من المفاجئ أنها و بشكل مناقض بعمق لمفهوم الحوكمة العالمية والديمقراطية عبر القومية، تدافع عن عالم أسواق عالمية غير مقيدة.²

يعتبر بيقهوت و ويلسن أول من انتبه إلى أنه و خلف المؤسسات الرسمية للدولة كان هناك مؤسسات غير رسمية فاعلة و تمارس ضغطا معتبرا على عملية صناعة القرار، رغم أنها ينتميان إلى التقليد الدولاتي، إلا أنهما يقران بوجود فواعل جديدة مؤثرة و لكن يعتبرون ذلك مشكلة ينبغي حلها لا تثنيتها. و هي الحقيقة التي يشير إليها Arthur Bantly في كتابه المعنون ' عملية الحكم ' The process of government عن إدانته لهيئة مجموعات المصالح على السياسة الخارجية.³

بالنظر إلى بروز الليبرالية المؤسساتية - داخل نظرية العلاقات الدولية- والتي تهتم أساسا بإبراز الحساب العقلاني للتعاون الدولي، فإن مسألة الديمقراطية عبر القومية تنحو إلى أن يُنظر إليها بعبارات إجرائية مثل خلق مؤسسات أكثر تمثيلية، أكثر شفافية وأكثر قابلية للمساءلة. فكوهين على سبيل المثال يفهم الديمقراطية على المستوى الدولي على أنها: " شكل من التعددية الطوعية في ظروف من الشفافية القصوى". فمن هذا المنظور يُعد النظام العالمي الأكثر تعددية، نظاما عالميا أكثر ديمقراطية.

و تعبر الفلسفة القابعة تحت هذه الرؤية عن ارتباط عميق ببعض المبادئ المركزية للتعددية ، أي تأكيدها على الحقوق السياسية والمدنية والتمثيل من خلال مصالح منظمة، توزيع السلطة وسلطة عامة محدودة والحكم من

¹ - Ibid., pp.9-10.

² - Ibid., p10.

³ - عادل زقاغ، " النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2009، ص ص 45-46.

خلال التوافق. إنها تدفع في الواقع إلى إعادة بناء جوانب من الديمقراطية التعددية-الليبرالية على المستوى الدولي مدعومة بضرورات السياسة الانتخابية. وبدلاً من الأحزاب المتنافسة من أجل أصوات الناخبين، يقوم المجتمع المدني بإيصال مطالبات لصناع القرار، كما يجعلهم مسؤولين عن تصرفاتهم. و بالتالي، سيتم تحسين المساءلة ليس من خلال القنوات الرسمية فقط، ولكن من خلال مطلب الشفافية أيضاً.¹ إن التصرفات الرسمية التي يتم التفاوض عليها بين ممثلي الدول لدى المنظمات الدولية سوف تخضع للفحص الدقيق من قبل الشبكات عبر القومية. وهكذا، أصبحت المؤسسات الدولية ساحات تتم فصل داخلها مصالح كل من الدول ووكالات المجتمع المدني. وأكثر من ذلك، كبنى سياسية أساسية لبناء التوافق وإضفاء الشرعية على القرارات الجماعية. هذه تمثل نظرة إجرائية موسعة كتقنية لاتخاذ و شرعة القرارات العامة.²

رغم أن أصواتاً أخرى مهمة من موقف الدولية الليبرالية تظل موجودة، والتي يُعد تقرير لجنة الحوكمة العالمية من بين أهمها، فإنها تتشارك مع النظرة المعروضة أعلاه، التزاماً بحوكمة دولية أكثر استجابة و أكثر مساءلة. وتميل مثل هذه الأفكار إلى السيطرة على الفكر المنصب على إصلاح المؤسسات الدولية، ابتداءً من صندوق النقد الدولي ووصولاً إلى منظمة التجارة العالمية. و هذا ليس مفاجئاً لأن المؤسسات الليبرالية تعكس تطلعات و قيم الدول والنخب الغربية التي تسيطر على مؤسسات الحوكمة العالمية. يرى فيها فولك فلسفة تقترح نظرة مقيدة وتكنوقراطية بشكل ما للديمقراطية عبر القومية. و هي على غرار التعددية الليبرالية عموماً. تفشل في إدراك أن التفاوت في القوة يميل إلى جعل الديمقراطية رهينة للمصالح راسخة القوة. و قد اعترف دال و ليندبلوم كيف تقوم قوة الشركات بتشيويه العملية الديمقراطية. لكن أفكار التعددية الجديدة قلماً تنعكس في أدبيات الليبرالية لدولية والتي تميل إلى إهمال تفاوتات القوة البنوية في النظام العالمي، و بالخصوص، عدم توازن القوة بين وكالات المجتمع المدني عبر القومي و الرأسمال العالمي. حيث تنحو التعددية من خلال تفضيلها للقوة الدافعة للحياة الاجتماعية على كل المستويات، إلى تعريض كل الأفراد في موقف ضعيف لقبول تفضيلات القوي.

إن المطالبة بالشفافية والمساءلة ليست كافية في حد ذاتها لمواجهة تلك التفاوتات في الموارد و النفوذ. ففي حين تُعد مبادئ الشفافية والمساءلة ضرورية لتحقيق الديمقراطية عبر القومية، فإنها وبدون آليات لضمان التمثيل الفعال لشعوب العالم في العملية السياسية، تبقى عاجزة بشدة عن تجسيدها حقيقة. في هذا الصدد، فإن العمل المؤسساتي لا يحتمل أن يحل مشكلة العجز الديمقراطي المصابة بها الحوكمة العالمية. رغم الاعتراف بأهمية المجتمع

¹ - Robert C. Paehlke, "Democracy's Dilemma Environment, Social Equity, and the Global Economy"(UK : Massachusetts Institute of Technology, London,2003),pp.5-7.

² - Esref Aksu and Joseph A. Camilleri, "Democratizing Global Governance" (UK : palgrave Macmillan,2002),pp.55-56.

المدني عبر القومي. لذا، يبقى التفسير المؤسسي الليبرالي متمركزاً حول الدولة مادامت تنظر إلى الديمقراطية عبر القومية بعبارات تحسين شفافية ومحاسبية المؤسسات الدولية أمام الحكومات الوطنية.¹

2- النظرية التعددية الديمقراطية الراديكالية

لقد عرّفت هوتشينغز Hutchings التعددية الديمقراطية الراديكالية، على أنها مشروع يتحاشى النزعة الإصلاحية للمؤسسات الليبرالية والحكم الذاتي، إلى جانب إنشاء بديل للحكومة ابتداءً من المستوى العالمي إلى المستويات المحلية. إنها ترفض بشدة الموقف الإصلاحي الليبرالي، لأنها تعتبر الحكومة العالمية القائمة منخرطة في تفضيل بنيوي لمصالح طبقة حاكمة كونية ثرية وقوية، في الوقت الذي تُقضي فيه حاجات ومصالح أغلب البشرية. لذلك، فأنصار التعددية الديمقراطية الراديكالية مثل بيرنهام كونولي، باتاموكي و والكر، قلقون بشأن الأسس المعيارية لسياسة جديدة تتضمن تمكين الأفراد و الجماعات في عالم بني قوة معولة. إنها تسعى لتكييف مفاهيم الديمقراطية المباشرة والحكومة الذاتية لتتطابق مع حقبة تنظم فيها بُنى القوة العالمية و عبر القومية شروط الوجود اليومية للجماعات والأسر عبر العالم. إن التعددية الديمقراطية الراديكالية في جوهرها نظرية ' تصاعدية لدمقرطة النظام العالمي'. تتم فصل الحياة السياسية الديمقراطية الجديدة أساساً عبر تعدد الحركات الاجتماعية النقدية على غرار حركات البيئة، الحركات النسوية وحركات السلام. و هي تتحدى هيبة الدول و البنى الدولية. حيث يُنظر إلى الحركات الاجتماعية النقدية التي تقوم بتسييس المؤسسات و الممارسات العالمية القائمة. وبالطبع، تقوم بتحدي الحدود التقليدية (التقسيمات الثنائية من داخلي/خارجي، عام/خاص، المجتمع/الطبيعة).

تعكس التعددية الديمقراطية الراديكالية ارتباطاً متيناً بنظريات الديمقراطية المباشرة والديمقراطية المشاركة، وهي تنهل أيضاً من النقد الماركسي للديمقراطية الليبرالية. إنها تنظر إلى الديمقراطية كجزء لا يتجزأ عن خلق ظروف المشاركة الفعالة و الحكومة الذاتية، فهي تتضمن إلى جانب أشياء أخرى، تحقيق المساواة الاجتماعية و الاقتصادية. إن قول أنصار الديمقراطية التعددية الراديكالية بأن الشروط الفعالة لتحقيق الديمقراطية عبر القومية تتطلب بناء أشكال بديلة للحكومة العالمية، يُعد تمرداً على المبادئ المرساة للنظام العالمي. ومن بين الانتقادات الموجهة إليها هو رفضها لبناء نظام عالمي و هو ما يُعد إشكالية. و من بين الانتقادات التي لا تُقاوم، يمكن أن نجد أنها في تضاربها الشديد مع الشروط الأساسية التي تجعل الديمقراطية ممكنة على أي مستوى مُنحَكَم للقانون و السيادة. من خلال رفضها لبناء نظام عالمي، و مبدأ حكم القانون في السياسة العالمية والجماعة السياسية السيدة. لذا، يمكن القول أن الشروط الضرورية للديمقراطية قد قُوِّضت بشكل حاسم.²

¹ - Tony McGrew, op.cit., pp.10-11.

² - Ibid., pp.13-16.

3- نظرية الديمقراطية الكوسموبوليتانية

تولي الديمقراطية الكوسموبوليتانية اهتماما خاصا بالشروط المؤسسية والسياسية الضرورية لسير حوكمة ديمقراطية فعالة داخل، ما بين أو عبر الدول. لقد طور هيلد منظورا للديمقراطية الكوسموبوليتانية في صيغها الأكثر تعقيدا و المبنية على المبادئ القائمة للنظام الدولي الليبرالي (حكم القانون وحقوق الإنسان مثلا) تُدخل تسوية دستورية أو مؤسسية عالمية جديدة تكون المبادئ الديمقراطية فيها مُحَصَّنة بشدة.

يسعى أنصار الديمقراطية الكوسموبوليتانية من خلال المطالبة بدمقرطة مزدوجة للحياة، إلى إعادة تشكيل صورة الديمقراطية داخل الدول، من خلال توسيع الديمقراطية إلى المجال العام بين وعبر الدول. هي تسعى في الواقع إلى بناء و ترتيب سياسي للجمعيات، المدن و الأمم لاسما الأقاليم و الشبكات العالمية الديمقراطية. ومن المبادئ المركزية لهذه النظرية، الاستقلالية الديمقراطية.و يتم ضمان ذلك من خلال الشروط التي يفرضها قانون كوسموبوليتاني ديمقراطي، و هو القانون الذي يؤسس السلطات و القيود،الحقوق و الواجبات التي تتسامى على مطالب الدول القومية. وبالتالي، فإن هذا المبدأ يعتمد على إرساء جماعة ديمقراطية كوسموبوليتانية. لا يتضمن التسليم بشرط الحكومة العالمية أو دولة فدرالية فوق الدول، و غما إرساء بدلا من ذلك ' نظام سلطة عالمي مُجزأ' يضم مراكز سلطة متنوعة و مرتبطة، يشكلها و يحددها القانون الديمقراطي. و بدلا من أن تكون على شكل بناء هرمي للسلطة ابتداءً من المحلي ووصولاً إلى العالمي، فإن الديمقراطية عبر القومية تتضمن ترتيبا متباينا في التدرج السلطوي. و هذا تصور يقع بين الفدرالية والترتيبات الأكثر هلامية التي يتضمنها مفهوم الكونفدرالية التي أشار إليها البعض بالنظام الفيلاديلفي. و تتطلب إلحاق السيادة المحلية، الوطنية و الإقليمية بإطار قانوني أعلى، لكن الجمعيات داخل هذا الاطار ستكون محكومة ذاتيا على مختلف المستويات. إن فرض الديمقراطية الكوسموبوليتانية يتضمن بالتالي عملية إعادة بناء لاطار الحوكمة العالمية القائم.¹

و كشرط لتحقيق إعادة البناء لابد ان تكون الممارسات الديمقراطية متجذرة داخل الجماعات والجمعيات المدنية بشكل أشمل، من خلال تفصيل و دعم الديمقراطية من الخارج، عبر شبكة من الوكالات و الجمعيات الإقليمية والدولية ، تتقاطع عبر محلات محددة مكانيا.

ما يمكن قوله بالنسبة لهذه النظرية فإنها تمثل أجندة ضخمة الطموح لإعادة تشكيل صورة الحوكمة العالمية والنظام العالمي. مع ذلك، ايمان هذه النظرية ببنية جديدة للحوكمة العالمية يتغاضى عن التوترات القائمة بشكل ملازم بين الدافع الديمقراطي و بين منطق القيود البنيوية على ما يمكن أن يفعله الشعب، ليس واضحا بالضرورة كيف سيتم التوفيق بين تنازع الاختصاصات بين الطبقات المختلفة للسلطة السياسية أو الفصل بينها بوسيلة

¹ - Ibid.,pp.16-18.

ديمقراطية - كما وضع تومبسون Thompson - بغض النظر عن الكيفية التي يتم بها بناء الشفافية و المساءلة بأكثر فعالية في مثل هذا النظام. خاصة و أن المشكلة تتعلق بعدة أغليات و لا تمتلك احداها ادعاء حصريا أو غالبا بالشرعية الديمقراطية. و كما يرى كل من باتوماكي Patomaki و هاتشينغز أن الايمان بصحة القيم الغربية عالميا سيجعل من مشروع الديمقراطية الكوسموبوليتانية حساسا تجاه الاتهامات بالشرعنة على أسلوب جديد من الامبريالية.

● النظرية الديمقراطية التداولية (الخطائية)

تعتبر أعمال الديمقراطية التداولية محاولة لمعالجة بعض النقائص التي تواجه كل من الديمقراطية الكوسموبوليتانية والديمقراطية التعددية الراديكالية. حيث يهتم أنصار الديمقراطية التداولية بتوضيح إمكانيات ديمقراطية الحوكمة القائمة فعليا في النظام الدولي، بدلا من اقتراح تسوية مؤسسية جديدة للجماعة السياسية العالمية أو انشاء بنى جديدة للحوكمة العالمية. كما يهتم أنصارها بالمصادر الخطائية لنظم الحوكمة العالمية القائمة، و دور المجتمع المدني عبر القومي. حيث تهتم النظرية بالمبادئ و الشروط الضرورية لخلق مجال عام عبر قومي حقيقي للتداول الديمقراطي. و تتضمن تلك المبادئ: اللامسيطرة، المشاركة، التداول العام، حوكمة مستجيبة و حق جميع المعنيين بالتصويت في القرارات العامة التي تؤثر على رفاهيتهم أو مصالحهم. و كما يرى دريزيك Dryzek فإن تحقيق الديمقراطية التداولية يعتمد على الاعتراف أن " جوهر الشرعية الديمقراطية لا يمكن في التصويت أو التمثيل...و إنما في التداول"¹.

أنصار الديمقراطية التداولية لا يلغون بشكل كامل قيمة الالتزام الليبرالي بإصلاح مؤسساتي للحوكمة العالمية، أو المطلب الكوسموبوليتاني بدستور ديمقراطي للنظام العالمي، إن كلا الرؤيتين حسبه غير كافية بذاتها لخلق ديمقراطية عبر قومية. يبحث النموذج التوافقي عن خلق شراكة تُدار شؤونها من خلال التداول العام لأعضائها. و هذا يتضمن رعاية مجالات عمومية عبر قومية يمكن أن يحدث داخلها حوار ما بين وكالات الحوكمة وبين المعنيين بقراراتها. و على خلاف الديمقراطية التمثيلية الليبرالية التي يتم تعريف الشعب فيها من خلال العلاقة بحدود إقليمية ثابتة، تفترض الديمقراطية التداولية مفهوما وظيفيا أو نظاميا بشكل واسع لشعب غير محصور بحدود ثقافية و إنسانية. و تميل إحدى نسخها الأكثر أصالة للتركيز على تعزيز الشرعية الديمقراطية لصنع القرار العام، ابتداء من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العالمي.

نتيجة لذلك، يرى نقاد النظرية الديمقراطية التداولية بأنها ليست نموذجا متميزا من الديمقراطية، بقدر ما هي آلية لإضفاء الشرعية على القرارات العامة. و بالتالي، فقيمتها تظهر فقط في سياق أطر ديمقراطية راسخة. أكثر من

¹ - Ibid.,pp.20-21.

ذلك، فبالرغم من تركيزها على الخطاب، تميل بشكل متناقض إلى التغاضي عن تلك التي تخلقها التعددية اللغوية و الثقافية أمام بناء فضاء عمومي عبر قومي حقيقي، فهي تثير مشاكل خطيرة حول دور اللغة و الثقافة في تعريف شروط تداول سياسي حقيقي. و كذلك الأمر بالنسبة للمتطلبات و الشروط المؤسساتية للتداول الفعال تبقى موضوعة بشكل مبهم. كما يُخيم صمت شديد حول النزاعات المستعصية بين المصالح و القيم بشكل تداولي دون اللجوء إلى حل مفروض بنوع من السلطوية. و بالتالي، يمكن أن تكون للديمقراطية التداولية قيمة هامشية في التعامل مع العديد من المسائل التوزيعية و الأمنية العالمية الأكثر استعجالا ابتداء من إعانة الديون ووصولاً إلى التدخل الانساني التي تظهر على الأجندة السياسية العالمية.

سيكون من غير الملائم توقع أن أية نظرية من النظريات الأربعة عن الديمقراطية عبر القومية السالفة الذكر، يمكن أن توفر منظورا مقنعا أو معقولا للمسار أو المسارات الممكنة للإصلاح الديمقراطي. و باعتبارها نظريات معيارية، تعمل كل منها في المقام الأول على تحديد مبادئ الديمقراطية عبر القومية و الشروط الأساسية لوجودها.¹

يبدو الخطاب الدولي- الليبرالي المسيطر على المداولات الحالية حول إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، كما يظهر ذلك في إيلاء الأسبقية للمحاسبة و الشفافية. إلا ان مسلماتها الديمقراطية تنسم بالدولانية والكونية، و يبقى سعيها في المقام الأول يطمح إلى ديمقراطية بين الدول أو دولية، بدلا من ديمقراطية الشعوب أو الديمقراطية عبر القومية. و على العكس من ذلك، تبدو طموحات الديمقراطية التعددية التي تنسم بنزعها القوة نحو التغيير متبددة بفعل الفشل في تحديد كيفية مأسسة الديمقراطية عبر القومية. ففي نظام عالمي شديد التشتت، تتكاثر فيه المجتمعات المحكومة ذاتيا، تبدو شروط قيام مجال عمومي عبر قومي أو حوكمة علمية تتجه نحو الديمقراطية أمرا بعيد المنال. خاصة و أنها لم توضح كيف يمكن تحفيز ذلك النظام بشكل حتمي نحو ديمقراطية عبر قومية بدون استبداد الجماعة.²

فما تُقدم الديمقراطية التداولية و الديمقراطية الكوسموبوليتانية مشروعين أكثر إقناعا و نظامية مادامت تتطلع إلى تغيير النظام العالمي نحو جماعة ديمقراطية من الدول و الشعوب، فكلّ منها واع بالقوى الاقتصادية الهيكلية التي تعيق آفاق الديمقراطية عبر القومية. إذ يقدم كلاهما منظورا صارما للعمليات المؤدية إلى ديمقراطية النظام العالمي. ففي حين تهتم الديمقراطية التداولية في الدرجة الأولى بالمصادر الخطائية للنظام العالمي وبأهمية القوى التواصلية للمجتمع المدني في عملية ديمقراطية الحوكمة العالمية. تهتم الديمقراطية الكوسموبوليتانية بتعيين النظم المؤسساتية

¹ - Ibid., pp.26-28.

² - Esref Aksu and Joseph A.Camilleri, op cit., p.58.

والقانونية التي ترعى و تُحصّن الديمقراطية فيما وراء الدولة. إنها تمثلان معا محاولتين أصيلتين وشاملتين لإعادة تخيل الديمقراطية لتتوافق مع عالم اكتسب تنظيم و ممارسة السلطة أبعادا إقليمية، عبر قومية وعالمية مهمة.

على الرغم مما تقدمه هذه النظريات، لا تزال تواجه عدم مرغوبة من النقاد الراديكاليين، الذين لا يرون في الديمقراطية عبر القومية للحكومة العالمية، ودمقرطة مؤسسات الاقتصاد العالمي خاصة، ما هي سوى وسيلة جديدة للهيمنة الغربية. أما بخصوص فلسفة 'الحكم الراشد' التي أصدرتها حكومات مجموعة السبعة G7 والوكالات متعددة الأطراف، فذلك لا يُعد إلا انشغالا غربيا. و لا تجد الديمقراطية عبر القومية أنصارها سوى بين المحرومين في إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية. إنها بالنسبة لغالبية البشرية إلهاء عن المشاكل العالمية الأكثر استعجالا من السيدا، المجاعة، التصحر و الفقر. و كما أوضح البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، فإن المسألة الأكثر إلحاحا بالنسبة للبشرية هي إمكانية إعطاء العولمة وجهاً إنسانياً. إن ما يثير قلق الراديكاليين يكمن في الحالة التي يمكن أن تجعل من الديمقراطية عبر القومية استجابة غير ملائمة، باعتبار أن المشكل الخطير يكمن في كيفية ضمان أن الأسواق والرأسمال العالميين يعملان لأجل مصلحة غالبية شعوب العالم دون تدمير البيئة الطبيعية¹.

على الرغم من الآراء المشككة، فذلك لا يدحض الحجة المعيارية بأن المؤسسات الدولية لا يمكن أن تكون ديمقراطية. خاصة مع وجود أمثلة مهمة عن الأجهزة الدولية التي تعكس تصاميمها مزاجية جديدة بين المبادئ مابين الحكوماتية التقليدية و المبادئ الديمقراطية. فمنظمة العمل الدولية على سبيل المثال، أسست لشكل صارم من التشارك من خلال نظام ثلاثي الأطراف للتمثيل، يضم الدول، أصحاب الأعمال و منظمات العمال. كما جسدت الأجهزة الوظيفية الدولية الجديدة، مثل صندوق النقد الدولي لتنمية الزراعة و صندوق البيئة العالمي مبادئ التشارك كوسيلة لضمان صناعة قرار تمثيلي، و أكثر من ذلك، قامت المؤسسات الدولية بالانفتاح على المشاركة الرسمية و غير الرسمية للمجتمع المدني².

على ضوء السجل التاريخي للنقاشات السابقة، يمكن التأكيد على الخاصية الفريدة التي يحملها النقاش الرابع بين نظريات العلاقات الدولية، و ربما هو النقاش الوحيد الذي يسعى للتملص من كل الثنائيات التي أطرت النقاشات السابقة، التي تمحورت حول الدولة، إذ انتقلت من ثنائية الدولة الموحدة مقابل نظام دولي فوضوي لدى الواقعيين، و الأدوار الفاعلة للبنى تحت و فوق وطنية لدى الليبراليين، إذ تُعد الدولة واسطة مهمة إذا ما قارناها بالتأثيرات المحددة للفواعل تحت / فوق دولانية³.

¹ - Ibid., p.59.

² - Tony McGrew, op cit., pp.45-67.

³ - عادل زقاغ، "النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، مرجع سابق الذكر، ص 92.

الفصل الثاني

تفاعلات متعددة الأطراف
لحوكمة اقتصادية تشاركية

الفصل الثاني: تفاعلات متعددة الأطراف لحوكمة اقتصادية تشاركية

خلقت العولمة الضغوط من أجل تحسين الحوكمة على المستوى العالمي. و هذا يعني أن المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تحتاج للاضطلاع بأدوار أكثر اتساعاً وعمقاً لضمان النمو، الاستقرار والأمن داخلها، وكذلك بين الدول. هذا إلى جانب، لعب العديد من الفواعل الأخرى أدواراً متنامية في الحوكمة العالمية. حيث تُنظم الشركات الكبرى أنشطتها التجارية، و ليس ذلك فقط، بل تعمل على الضغط و الإدارة الذاتية Self-regulation على المستوى العالمي، وذلك لتحسين حماية أنشطتها و فرصها عبر الحدود الوطنية. وعلى الرغم من مجموعة الإصلاحات التي عرفتها معظم المنظمات الاقتصادية الدولية، إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل المساءلة و الشفافية، أين أصبحت قواعد الديمقراطية على محك الشرعية. لذلك سيختص هذا الفصل باستعراض التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية العالمية والمشاكل المرتبطة بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية الأخيرة ومأزق الشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية. هذا مع رصد أهم الاستراتيجيات و آليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: تحديات تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية

في حين أصبحت فجوة المساءلة تُسدُّ جزئياً من قبل عدد آخذ في التوسع من المنظمات غير الحكومية والاهتمام بالتحقيق من طرف بعض وسائل الإعلام النشطة، ليس فقط على القضايا الداخلية، و لكن أصبحت تستهدف على نحو متزايد الفواعل الدولية، الوكالات الحكومية، المنظمات الدولية، و الشركات الكبرى مثل BP، Shell و De Beers ، أين وجدت هذه الشركات نفسها أهدافاً للتدقيق غير المريح uncomfortable scrutiny¹.

تؤثر فجوة المساءلة على المستوى العالمي بشكل كبير على الدول النامية. في المنظمات الدولية، تمتلك حكومات الدول النامية القليل من القوة و النفوذ، لتدفع نحو محاسبة هذه الوكالات. أكثر من ذلك، نشاطهم في هذه المنظمات أقل مراقبة من قبل شبكات الإعلام الوطنية و المنظمات غير الحكومية. في القطاع الخاص العالمي، وشبكات خبراء القطاع العام-الخاص الجديد و في المجتمع المدني العالمي، لا تمتلك الدول النامية القدرة على حمل

¹- Pierre de Senarclens and Ali Kazancigil, "Regulating globalization: Critical approaches to global governance " (USA : United Nations University Press,2007),pp.93-94.

الفاعول العالمية للمحاسبة. لهذه الأسباب، المساءلة في الحوكمة العالمية و خاصة آثارها على الدول النامية تحتاج إلى إعادة نظر.¹

المطلب الأول: العجز الديمقراطي في المؤسسات الاقتصادية العالمية

يزعم بعض المدافعين عقب المظاهرات التي شهدتها سياتل، أن منظمة التجارة العالمية ضعيفة مع طاقم عمل وميزانية قليلة، وتميل لتكون أكثر استجابة للحكومات الوطنية التي تمثل المصدر الحقيقي للشرعية الديمقراطية. فيما يعتبر مدافعون آخرون أن مسألة الديمقراطية لا يجب أن تُطرح مادامت المؤسسات الدولية مجرد أدوات لتسهيل التعاون بين الدول.

لا تبدو هذه الحجج كافية لحماية المؤسسات الدولية المحاصرة في عالم من السياسات عبر الوطنية، أين أصبحت قواعد الديمقراطية على محك الشرعية. فعلى الرغم من ضعف هذه المؤسسات، على قواعدها و مواردها أن تكون لها تأثيرات قوية. و هو ما يجعل المتظاهرين على حق، نتيجة طول مدة التفويض و عدم وجود شفافية مما يؤدي إلى إضعاف المساءلة. وهنا نكون بأشد الحاجة للتفكير في القواعد و الإجراءات التي تساعد في تحقيق الحوكمة العالمية.²

المشكلة التي يطرحها المتظاهرون هي ' العجز الديمقراطي ' في الحوكمة المتعددة الأطراف الحالية و الطعن في شرعية المؤسسات الدولية. تثير المنظمات غير الحكومية هذه المسألة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بحيث تحتج غالبا على عدم التزام المؤسسات الدولية بالإجراءات الشرعية للديمقراطية جوهر القرن الواحد العشرين. إلا أن هناك من يسوده اعتقاد أن مصطلح ' العجز الديمقراطي ' لم ينتقل من السياق الأوروبي- دور البرلمان الأوروبي - إلى السياق العالمي بالشكل المرغوب فيه. إذا كان من الصعب التفكير في سيطرة برلمانية أين تظهر الدول متشابهة نسبيا، يكاد يكون مستحيلا التفكير في برلمان عالمي. لذلك يعتقد جوزيف ناي أنه إذا ربطنا العجز الديمقراطي بعدم وجود برلمان عالمي فذلك خطأ.³

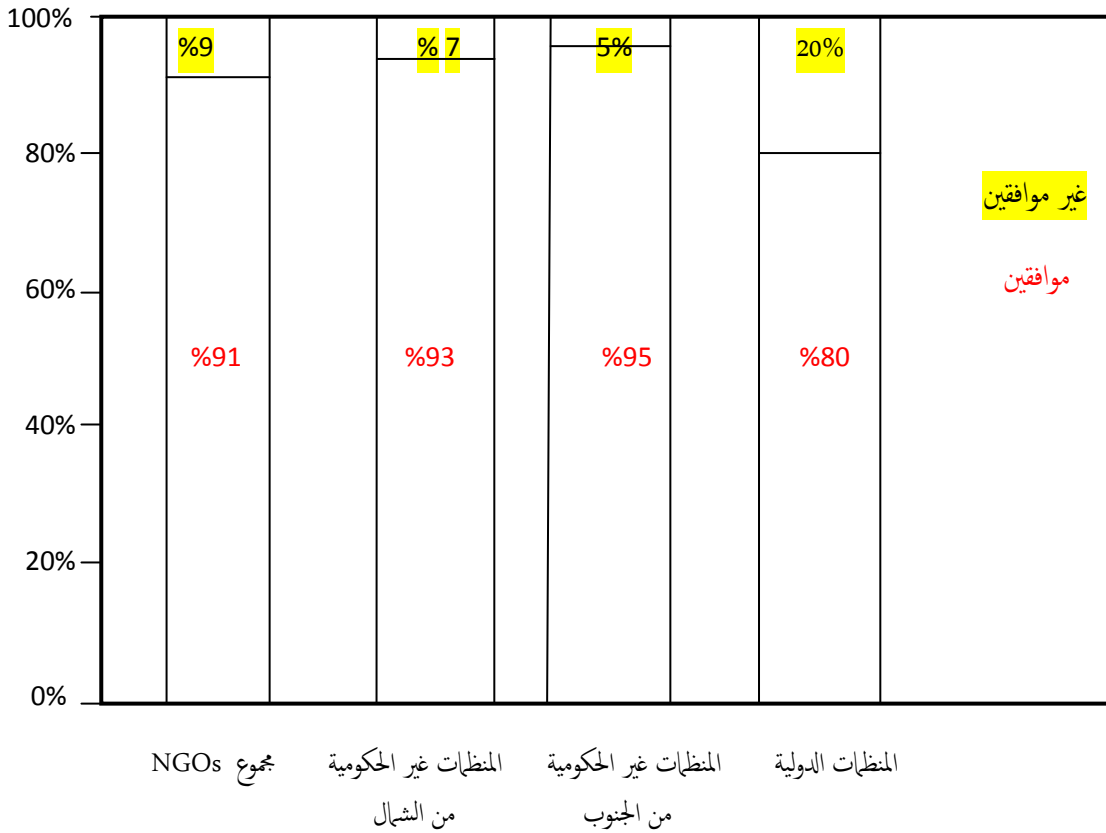
¹ - Ibid.,p.94.

² -Lorenzo Bini Smaghi, "The International Monetary System:Towards a New Era", Asia-Europe Economic Forum G20: Completing the Agenda, Paris, 10-11 January 2011. Retrived on : 24/03/2012.

http://www.cepii.fr/anglaisgraph/communications/pdf/2011/10110111/S3_L.Bini-Smaghi.pdf

³ - Joseph S. Nye, " The Democracy Deficit In The Global Economy :Enhancing the Legitimacy and Accountability of Global Institutions", A Report to The Trilateral Commission:57, London, March 2001 ,pp. 3-4.

التمثيل البياني رقم (01): مستوى الاتفاق (%) على وجود العجز الديمقراطي في المؤسسات الاقتصادية الدولية



Source: Monitor NGO Survey, June 2006.

تفصي الدلائل الاستقصائية التي يمثلها المنحنى إلى حقيقة اعتقاد أغلبية المنظمات غير الحكومية و حتى المنظمات الحكومية نفسها وجود عجز ديمقراطي بالمؤسسات الاقتصادية العالمية ، عندما تم طرح السؤال التالي: هل يوجد عجز ديمقراطي في المؤسسات ما بين الدولية مثل الأمم المتحدة، مؤسسات بريتون وودز و منظمة التجارة العالمية؟. 91% من المجموع العام للمنظمات غير الحكومية وافق على وجود العجز الديمقراطي، 94% من منظمات غير الحكومية لدول الشمال و 95% من الشمال تقر بوجود هذا العجز. مع انخفاض طفيف في النسبة إلى 80% من قبل للمنظمات الدولية . وبالتالي فمتوسط النسبة يقارب 90%.¹

لكن السؤال الذي يمكن طرحه، إذا كانت الديمقراطية تحدث في الدول الوطنية، والمؤسسات الدولية هي أدوات أو وكلاء لهذه الحكومات الوطنية، فلماذا نطرح مشكلة العجز الديمقراطي و هذه الحكومات الوطنية نفسها منتخبة؟

¹ - Monitor NGO Survey, June 2006.

في الواقع المسألة مطروحة لثلاثة أسباب:

أولا، ليست كل الدول الأعضاء في المؤسسات الدولية ديمقراطية؛

ثانيا، هي مسألة التفويض، هناك مسافة بين من هم منتخبين فعلا ومن يديرون دفة المؤسسات الدولية، إذا فالحجج القانونية غير كافية؛

ثالثا، ربما أهم نقطة، أن هذه المؤسسات التي أنشئت في النصف الثاني من القرن العشرين تمثل وكلاء للدول، أو كما يعتبرهم غوردون سميث Gordon Smith 'وكلاء لأجزاء من الدول'. ما تم تطويره في النصف الثاني من القرن العشرين هو ما يسميه كيوهان 'نموذج النادي' Club Model للمنظمات الدولية. عندما نفكر في المؤسسات الاقتصادية الدولية نجد أنها أندية خاصة بأجزاء من الدول، تمثل منظمة التجارة العالمية ناديا لوزراء التجارة، بنك التسويات الدولية في بازل هو نادي للمصرفيين و صندوق النقد الدولي هو الآخر يمثل ناديا لوزراء المالية. بعبارة أخرى، هناك استبعاد لأطراف أخرى يأتي في مقدمتها المجتمع المدني. أفراد المجتمع المدني لا يشعرون أنهم ممثلين باجتماع رؤساء بلدانهم- أين تتشارك مصالحهم في المسائل المرتبطة بالتجارة و العمل، التجارة و البيئة- إذا لم يهتموا بقضايا تخص الدلائين أو السلاحف أو على البيئة بشكل عام.¹

المطلب الثاني: تنامي إصرار دول الجنوب بإحداث إصلاحات مؤسسية

في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، توسعت الترتيبات غير الرسمية من خلال مؤتمرات G20 لتعبئة العمل. على الرغم من التقدم الحقيقي من حيث الشمولية والتمثيل لأنواع مختلفة من البلدان (المتقدمة والاقتصاديات الناشئة)، هذا النوع من التجمع المخصص لا يزال يواجه المشاكل. خصوصا عندما يتعلق الأمر بحاجة الترتيبات للحكومة العالمية للتكيف مع تزايد إصرار الجنوب. مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية وأثرها على التنمية، الذي عقد أواخر جوان 2009، كان فرصة للعديد من الدول النامية للتعبير عن قلقهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بالهندسة المالية والاقتصادية الدولية. معظم البلدان النامية دعت إلى إصلاح جذري للمؤسسات المالية الدولية من أجل زيادة تمثيلهم و إسماع صوتهم، و يقترحون مجموعة والاثنين و التسعين G192 و المطالبة بدور أكبر للنظام الإنمائي للأمم المتحدة في الحكومة الاقتصادية العالمية. بيد أن الأزمات الاقتصادية العالمية و الاستجابات الدولية الأولى جنبا إلى جنب مع عملية التفاوض على التغير المناخي، أظهرت أن مصالح بعض دول الجنوب هي بالواقع غير موحدة. اعتمادا على قوتها الاقتصادية و مصالحها الإستراتيجية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات مختلفة: الاقتصاديات الناشئة الكبيرة التي تدعى أن تكون جزءا من لمجموعة القوى

¹ - Gordon Smith, "Globalization and Governance", The Annual Meeting of the Trilateral Commission

(Trilateral Commission, 2001), pp. 9-12. Retrived on : 24/09/2012.

http://www.trilateral.org/download/doc/london01_full_text1.pdf

الاقتصادية الكبرى، الاقتصاديات الناشئة التي ترغب بلعب دور في الحوكمة العالمية و مواصلة الاستفادة ن التكامل الاقتصادي، و غيرها من البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل نموا التي لا تشكل جزءا من G20 والمدعمة لدور أقوى للأمم المتحدة. أغلبية دول الجنوب و خاصة إصرار العديد من الدول الناشئة، تسلط الضوء على نظام متغير و معقد. الاتجاه متعدد الأقطاب آخذ في التزايد، و الاعتماد المتبادل يعضد أكثر.¹

في المؤتمر الأخير للأمم المتحدة حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية، كان لجميع الدول الأعضاء في المنظمة محفلا للحديث عن تأثير الأزمات على مسار التنمية في بلدانهم، و التعبير عن قلقهم حول النظام المالي و الاقتصادي الدولي، و التأكيد على مطالبهم. كما أتاح هذا الاجتماع الفرصة لبدء الحوار على تغيير الهندسة المالية، أخذا في الاعتبار احتياجات و اهتمامات جميع الدول الأعضاء.²

طلبت دول الجنوب من خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتأكيد دعوتها للإصلاح الفوري ودمقرطة النظام المالي والاقتصادي الدولي. الدول النامية تناقش حول التناقض بين وزن الدول النامية في الاقتصاد العالمي، دورها كمستفيد من أموال صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و مستوى التمثيل في هذه المؤسسات. توزيع أسهم رأس المال و أوزان التصويت النسبي في المؤسسات المالية الدولية هي من بقايا النظام الاقتصادي العالمي لفترة نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا ما دعا بوزير خارجية بنغلادش - متحدثا بالنيابة عن الدول الأقل نموا- في المؤتمر أن يطلق على مؤسسات بروتين وودز أنهما: " عفا عليها الزمن و الغريبة " "anachronistic and anomalous"، و أصر على أن يكون الهدف الأول من الإصلاح الدعوة إلى: " إعادة توزيع هام لقوى التصويت لصالح الدول النامية".³

شكوى رئيس دول الجنوب في المؤتمر مع صندوق النقد الدولي كان حول افتقارها لمراقبة النظم المالية والاقتصادية للدول المتقدمة، فلو حدث ذلك لكانت الأزمة أقل حدة. و بالتالي تطالب دول الجنوب بمراقبة متماثلة من قبل صندوق النقد الدولي، و يصبح بذلك صندوق النقد الدولي " كمقياس و كجمهور في حواراته التشاورية مع الدول المتقدمة كما هو الحال مع الدول النامية"، أما ممثل الصين فقد دعا هو الآخر إلى الإشراف المتوازن و العادل في سياسات الاقتصاد الكلي، و التأكيد على: " ممارسة التركيز على الدول النامية فقط بينما تناسي أو التغاضي عن الاقتصاديات الرئيسية المصدرة للعملة الاحتياطية لابد من تغييره".

¹ - Jens Martens, "Steps Out Of the Global Development Crisis :Towards an Agenda for Change", the Friedrich-Ebert-Stiftung , Department for Global Policy and Development, Berlin , Germany,june 2010,pp.2-4.

² - Thierry Soret, "Governance Arrangements for Global Economic Challenges:Where Do we Stand? A Political Science Perspective", A UNDP/ODS Working Paper, United Nations Development programme, New York ,November 2009,pp.2-3. Retrived on : 22/03/2011.

http://www.undp.org/developmentstudies/docs/global_governance_context_nov2009.pdf

³ - بيان أدلى به الدكتور ديو موني Dr. Dipu Moni وزير خارجية بنغلاداش، نيابة عن الدول الأقل نموا، في مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية، 24 جوان 2009.

كما يدعوا الجنوب إلى إعادة النظر في مؤسسات بروتين وودز و جعلها موجهة أكثر نحو التنمية. لأن نظام الإقراض القائم على أساس الحصص quota-based lending system لصندوق النقد الدولي يجعل مقدار الموارد المتاح للدول النامية تافها "trivial" في مقارنة لاحتياجاتها التنموية و بسبب أن الإقراض التجاري ليس متاحا دائما، و ممثل مجموعة الكاريبي CARICOM اقترح أن حجم ائتمان صندوق النقد الدولي يصل إلى القدرات و الاحتياجات بدلا من نظام الحصص. و دور IMF أكبر من مجرد مقرض بل كموفر للسيولة عندما يواجه ميزان مدفوعات أحد الأعضاء مشكلة.

بالحديث عن المزيد من الوصول للسيولة، فإن دول الجنوب تصر على أن الخطوط الائتمانية الجديدة يجب أن تكون مرنة. و تطالب بفضاء سياسي و تسعى لإصلاح ممارسات إقراض صندوق النقد الدولي. عدة دول مثل الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، غانا، اندونيسيا، لبنان، سيريلانكا، سوريا، فنزويلا و زيمبابوي تصر على الحد الأدنى من شروط الإقراض. وزير خارجية بنغلادش طالب بأن: "يجب أن تتمتع الدول الأقل نموا بكامل المرونة و الفضاء الكبير في تحديد سياساتها الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تخلق فرص العمل، الحد من الفقر و التعرف على أهداف التعليم و الصحة. هذه المرونة ستمكن من إدارة فعالة لسياساتها الاقتصادية المحلية في ضوء استراتيجيات التنمية الوطنية"¹.

بالترام مع دعوات دول الجنوب لإصلاح مؤسسات بروتين وودز BWI ، فقد نادى أيضا بتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحسين التنسيق بينها وبين مؤسسات وودز، ومثلت كل من بنغلادش، الصين، مصو، الهند، اندونيسيا سوى عدد قليل من الكثير من الدول التي دعت إلى دور أكثر مركزية للأمم المتحدة في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية المالية. هذا الدور الكبير يتضمن الدعوة إلى تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC، من أجل تهيئة فريق الخبراء الحكومي الدولي لتقييم المخاطر في الاقتصاد العالمي، لإنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي في إطار الأمم المتحدة، ويكون على الأمم المتحدة أن تلعب دورا حاسما في عمليات الرصد ، التقييم و إعادة هيكلة مؤسسات بروتين وودز. إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي و مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي كان بتوصية من تقرير لجنة الخبراء، لكن تم الأخذ بهما انطلاقا من الوثيقة الختامية لمؤتمر الجمعية العامة بعد عملية مفاوضات مكثفة².

¹ - Andrea Fumagalli and Sandro Mezzadra, " Crisis In The Global Economy Financial Markets, Social Struggles, And New Political Scenarios ", Translated by Jason Francis Mc Gimsey (UK : The MIT Press, Cambridge, London, 2010),pp.81-83.

² - Jens Martens,op.cit., pp.5-6.

المبحث الثاني: آليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية

رسمياً، وإلى حد كبير ممارساتها، تتعامل المؤسسات متعددة الأطراف في المقام الأول مع الدول. مع ذلك، فإن حقبة مابعد - وستفاليا التي ميّزت العالم المعول المعاصر، لم تعد فيها الحوكمة متعددة الأطراف مسألة تخص النظم الدولية وحدها. مع بداية السبعينيات، اختبرت أهم الوكالات التنظيمية العالمية التبادلات الواسعة مع فواعل المجتمع المدني. و أصبحت الحوكمة بذلك على الأقل شأناً ثلاثياً، تميزه علاقات معقدة بين الحكومات الوطنية، المؤسسات متعددة الأطراف و المجتمع المدني.

هذا التحول العام من 'المنظمة الدولية' الوستفالية إلى 'الحوكمة العالمية' لما بعد-السيادة يمكن ملاحظتها بشكل واضح في التاريخ الحاضر للمؤسسات الاقتصادية الدولية التي عرفت تطور كبير على مستوى اختصاصاتها، مواردها و سلطتها. لذا، لا يبدو من المستغرب أن تولي منظمات المجتمع المدني اهتمامها كبيراً بها، بحيث تجاوزت الحكومات الوطنية لتنشئ لنفسها قنوات اتصال مباشر معها. إلا أن العلاقة التي ربطت هيئات المجتمع المدني بالمؤسسات الاقتصادية الدولية اختلفت باختلاف أهداف كلٍ منها. قطاع الأعمال بشكل عام يهدف إلى تعزيز مصالحه التجارية، فيما تسعى خزانات التفكير مثل معهد بروكينز The Brookings Institution لتحسين أدائها، و يكون ذلك عادة ضمن الخطوط العريضة للسياسة العامة. في المقابل تهدف المنظمات غير الحكومية إلى شراكة تضمن مراقبة السياسات العامة الاقتصادية بما يضمن حقوق الدول الفقيرة و يُعزز من ديمقراطية الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب اهتمام بعض المنظمات البيئية بتدعيم السياسات التي تحقق اقتصاداً أخضر، و يجادل آخرون بتغييرات في نظام التصويت و المطالبة بالشفافية من خلال عمليات تقييم شاملة لسياسة المؤسسات الدولية¹.

المطلب الأول: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية

في مسعاها لتحقيق أهدافها، اعتمدت منظمات المجتمع المدني بشكل عام على إستراتيجية واحدة أو مزجت بين ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: الإستراتيجية الانسيابية Conformism، الإستراتيجية الإصلاحية Reformism أو الإستراتيجية الراديكالية Radicalism.² الإستراتيجية الانسيابية تميز فواعل المجتمع المدني التي تسعى إلى دعم و تعزيز المعايير و المؤسسات القائمة. هي تلك التي تهدف لتحسين عمليات القواعد الحالية أو التلاعب بالأنظمة القائمة لصالحها، لكن لا تهدف إلى أي تغيير يمس ترتيبات الحوكمة نفسها. أما الإستراتيجية الإصلاحية تُميز كيانات المجتمع المدني التي ترغب بتصحيح ما يعتبرونه عيوباً بالقواعد القائمة والوكالات التنظيمية، ومع ذلك، المساعي الإصلاحية من أجل التغيير لا تمتد إلى عمق البنى الاجتماعية. و بالتالي

¹ - Richard A. Higgott, "Non-State Actors and Authority in the Global System", (UK: Routledge Publication, 2000), pp.256-259.

² - Ibid, p.261.

يتوقف سعي الإصلاحيين على تنقيح القوانين و المؤسسات دون المساس النظام الاجتماعي الأساسي، على سبيل المثال، الإنتاج الرأسمالي. و أخيراً، الإستراتيجية الراديكالية تختص بهيئات المجتمع المدني التي تعارض ليس فقط السياسات القائمة، و إنما أعمق المبادئ التي تشكل تلك القواعد. يهدف منتهجي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تحول شامل للنظام الاجتماعي سواء بطريقة تقدمية أو رجعية. على سبيل المثال، قد تقدم، أجندة بيئية " خضراء داكنة " Dark green أو رؤية إحياء ديني.¹

يتفق الإصلاحيون والراديكاليون على تحدي الوضع القائم في المؤسسات الدولية، إلا أنهم منقسمون بشأن كيفية مواجهة ذلك. ففي حين يعتقد الإصلاحيون بإمكانية إعادة بناء المؤسسات الدولية بحيث تصبح أكثر فعالية و ديمقراطية. فالراديكاليون يرون أنه لا سبيل من تقويم المؤسسات القائمة و تسعى إلى إلغائها. وبينما يرحب الإصلاحيون عادة بفرص الاجتماع، المناقشة والعمل مع المؤسسات الدولية، يميل الراديكاليون إلى اعتبار أن أي تعاون هو محاولة للاستقطاب.²

على الرغم من بساطة هذا التصنيف في الاستراتيجيات، إلا أنه يُقدم لنا وصفا تحليليا مفيدا لفهم الإستراتيجية التي تنتهجها مختلف منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الدولية. بشكل عام، قطاع الأعمال يتجه نحو تبني الإستراتيجية الانسيابية، أما المنظمات غير الحكومية و الهيئات الدينية تتخذ من الإصلاحية و/أو الراديكالية إستراتيجية لها. في الوقت ذاته، عملت معاهد البحوث على مختلف الاستراتيجيات، على سبيل المثال، اتخذ معهد بروكينز Brookings Institution³ من خط الانسيابين منحى له، فيما انتهجت مؤسسة التراث The Heritage Foundation⁴ الخط الإصلاحية. أما مجلس التنمية لما وراء البحار Overseas Development Council (ODC)⁵ التزم بالخط الراديكالي في تحقيق مساعيه.¹

¹ - Jan Aart Scholte, " Civil Society Voices and the International Monetary Fund", paper Prepared for the project: 'Voices: The Rise of Nongovernmental Voices in Multilateral Organizations', The North-South Institute Ottawa, May 2002, p.31 Retried on: 13/04/2011.

<http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Civil-Society-Voices-and-the-IMF.pdf>

² - Ibid.

³ - معهد بروكينز هو منظمة غير ربحية تُعنى بالسياسات العامة مقرها واشنطن، مهمتها الأساسية - كما ورد في صفحتها الرئيسية- القيام بأبحاث مستقلة و ذات جودة عالية، بهدف الابتكار، توصيات عملية تساهم في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

تعزيز الديمقراطية الأمريكية؛ تعزيز الرعاية الاجتماعية، الاقتصادية و الأمنية مع خلق الفرص لكل الأمريكيين؛ تأمين أكثر افتتاحا، و نظام دولي آمن،

مزدهر و تعاوني. لمعرفة المزيد عن المعهد انظر الرابط التالي: <http://www.brookings.edu/about.aspx>

⁴ - مؤسسة التراث هي مؤسسة تعليمية و بحثية، تأسست عام 1973، مهمتها وضع و تعزيز السياسات العامة و المحافظة على أسس المبادئ الرأسمالية، الحرية الفردية، القيم الأمريكية التقليدية و سياسة وطنية دفاعية قوية. إذ يُؤمن بأن المبادئ و الأفكار الأمريكية تستحق المحافظة عليها و تجديدها. و أن

أنجح الحلول متوافقة مع تلك الأفكار و المبادئ. انظر موقع المؤسسة: <http://heritageaction.com/>

⁵ - مجلس التنمية لما وراء البحار، معهد مستقل للبحث السياسي الدولي مقره واشنطن، يسعى لتحسين عملية صنع القرار و على التعاون متعدد الأطراف لتعزيز التنمية و تحسين إدارة المشاكل العالمية ذات الصلة، يركز برنامجه على العلاقة المتبادلة بين العولمة و التنمية، و تفعيل الاستجابات متعددة

1- الإستراتيجية الانسيابية:

تقف بعض دوائر المنظمات غير الحكومية الانسيابية بموقف داعم بشكل واسع للمؤسسات الدولية، مما يُفقد الفرضية التي ترى في المنظمات غير الحكومية كلها جهات تُعارض من أساسها ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية القائمة. الانسيابيون بذلك، لا يُساوونهم شك كبير في الخيوط العامة لسياسات المؤسسات الدولية. هذا التوجه الانسيابي لا يميز سوى فئة قليلة جدا من المنظمات غير الحكومية إلى جانب العديد من هيئات قطاع الأعمال، معاهد البحوث الاقتصادية و بعض الاتحادات التجارية.

على الرغم من توجهاتهم الانسيابية، إلا أن ذلك لا يمنع من الإعراب عن قلقها بشأن بعض التدابير التي توصي بها المؤسسات الدولية. على سبيل المثال، قد تتحدى خزانات التفكير Think Tanks للسياسة الاقتصادية اقتراحات صندوق النقد الدولي حول سياسات التضخم، كما يمكن للهيئات قطاع الأعمال معارضة صك ضريبي وُضع من قبل الصندوق. يستطيع الانسيابيون حث المؤسسات الدولية الاقتصادية على التزام خط لين أو أكثر صعوبة في أحكامها بشأن العجز المالي أو إعانات حكومية معينة، كما يمكن مناقشة مسائل تخص توقيت سياسات المساعدة التي ترعاها المؤسسات الاقتصادية الدولية، على سبيل المثال، وقت و سرعة تنفيذ قانون بنكي جديد أو تحرير حساب رأس المال. كما يمكن أن تعترض على التضاربات، مثلما طالبت المنظمات غير الحكومية و هيئات قطاع الأعمال بالجنوب أن يُارس صندوق النقد الدولي ضغطا متساو على كل الدول، بما فيها دول الشمال، لفتح أسواقها أمام التجارة العالمية.

في السنوات الأخيرة هيمن ماينستريم في تحليل السياسة بمنظمات المجتمع المدني بأن صندوق النقد الدولي لا يعط اهتماما كافيا بالبعد المؤسسي للتكيف الهيكلي، مثل وضع إطار تنظيمي لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الصناعات المخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوجه الانسيابيون انتقاداتهم للمؤسسات الاقتصادية الدولية في حال ضعف أدائها. في هذا السياق، العديد من منظمات المجتمع المدني التي دعمت المؤسسات الدولية في مراحل سابقة، كان لها موقف من التعامل السيئ مع الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية.

مع ذلك يحتدم النقاش في دوائر الانسيابيين بعدم وجود خلاف كبير بين المنظمات الانسيابية و المؤسسات الدولية، واعتراضها على بعض السياسات التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية لا يمس بمبادئ السياسة العامة، وإنما بطرق وضعها و تنفيذها. و لم يطرحوا مسائل التزامات الصندوق للحصافة المالية Fiscal prudence، السياسة النقدية الصارمة Tight monetary policy، رفع القيود و الخصخصة. الانسيابيون بذلك يدعمون

الأطراف لتلك التحديات. لمزيد من المعلومات حول المعهد و معاهد أخرى ذات صلة، أنظر الموقع التالي:

<http://www.nndb.com/org/961/000161478/>

¹ - Richard A. Higgott., op cit., p. 262.

لرأسمالية السوق النيوليبرالية، و تأييد النهج الاقتصادي الأورثودوكسي. مما يعني أن هدف الانسايقيين، تحقيق مقاصد و سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن¹.

2- الإستراتيجية الإصلاحية:

بعكس الانسايقيين، تعمل دوائر المنظمات غير الحكومية الإصلاحية على تغيير توجهات السياسة السائدة و/أو الإجراءات العملية القائمة في المؤسسات الدولية. على الرغم من إقرار الإصلاحيون بان التدفقات النقدية و المالية العالمية تحقق فوائد كبيرة، إلا أنه على غلط عمل المؤسسات الدولية فهي لا تحقق الفوائد و إنما قد تتسبب بأضرار كبيرة. لذا تسعى المنظمات الإصلاحية إلى ضرورة تبني المؤسسات الدولية أولويات و ممارسات مختلفة.

تقع أهداف المنظمات غير الحكومية الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي بشكل واسع تحت أربعة محاور رئيسية:

- تغيير سياسة المشروطية (الشروط على القروض) التي يضعها الصندوق للحكومات؛

- تخفيض أو شطب ديون البلدان الفقيرة للصندوق؛

- ديمقراطية عمليات الصندوق؛

- إعادة بناء الصندوق في سياق إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

تعتقد المنظمات الإصلاحية أن تركيز الليبرالية الجديدة على الفرد في السوق يميل إلى المغالاة في النجاح الاقتصادي و إضعاف التماسك الاجتماعي. لذلك، فإن التوجه نحو حرية السوق التي سادت الصندوق تُفوض بدلا مما تُعزز الرعاية الاجتماعية. لذا تطالب بمزيد من التطوير لسياسات اجتماعية حساسة. بنظرهم، لابد لبرامج الصندوق أن تخفف من الفقر، ظروف العمل و تدعم المساواة الجندرية. كما أن معظم انتقادات الإصلاحيين لسياسة المشروطية التي ينتهجها الصندوق ركزت على المسائل الثقافية و الاجتماعية، بحيث تُطالب بعض المنظمات غير الحكومية بضرورة تطوير السياسات البيئية، مثل منظمة أصدقاء الأرض التي تعتبر أن المشاريع التي يمولها الصندوق يمكن أن تدمر النظم البيئية الهشة و استنزاف الموارد بمعدل أسرع من استعادة البيئة لها. كما يدعوا الإصلاحيون المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى أخذ خطوات استباقية لمواجهة الأضرار البيئية التي تُولدها الأسواق غير المقيدة² Untrammelled Markets.

¹- Jan Aart Scholte, opcit., pp. 31-32.

²- Ibid, pp. 32-34.

الموضوع العام الذي يشغل أجندة المنظمات غير الحكومية الإصلاحية، هو ديمقراطية المنظمات الاقتصادية الدولية. و يأخذ صندوق النقد الدولي حصة الأسد من انتقاداتهم، بحيث يعتبر الإصلاحيون الصندوق أكثر المؤسسات غير التشاركية، و غير التمثيلية و غير الخاضعة للمساءلة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. لإعادة تنظيم و تحسين أوراق اعتماد الديمقراطية، تطالب المنظمات الإصلاحية بإعادة توزيع الأصوات بين الدول الأعضاء في مجلس إدارة الصندوق، و أن يكون الصندوق أكثر اندماجا في منظومة الأمم المتحدة، بما يسودها من مبادئ الدولة الواحدة، الصوت الواحد. من زاوية أخرى، تعالت أصوات العديد من الإصلاحيين إلى مشاركة أكبر للمواطنين و المشاركة في عمليات سياسة الصندوق. و لتعزيز الديمقراطية، طالب الإصلاحيون بأن يصبح الصندوق أكثر انفتاحا و شفافية، بحيث يتمكن المواطنون من معرفة ما يُتخذ من قرارات، ما هي الخيارات، على أي أساس اتخذت، و ما هي النتائج المتوقعة و ما هي الموارد التي تدعم تنفيذها؟. فيما طالبت بعض الحملات الإصلاحية بقدر أكبر من المساءلة العامة للصندوق، خاصة بتأسيس مكتب التقييم المستقل للصندوق الدولي¹، بحيث أدت حملة المنظمات غير الحكومية الفرنسية على المؤسسات الدولية إلى زيادة الرقابة البرلمانية على حكومتهم في تعاملاتها مع الصندوق². حتى الآن، الإصلاحيون بعيدون تماما عن المطالبة بتغيير شامل لمؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، بل يرون فيها جزءاً حيويًا في النظام العالمي الحالي.

3- الإستراتيجية الراديكالية:

بخلاف كل من الإستراتيجيتين السابقتين التي تتبناها المنظمات غير الحكومية، يسعى الراديكاليون إلى تحولات نوعية فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية الدولية، وتطالب بعض هيئات المجتمع المدني بإنهاء وجودها تماما. هذا الطرح الراديكالي يوجد أساسا بين مجتمع معين، جماعات دينية أو شبابية تشعر باستياء من الوضع الراهن وتطالب بتعزيز بنسخة مختلفة جذريا عن وضع الاقتصاد العالمي الحالي. لذلك، قلما تجد منظمات غير حكومية تتبنى هذا الطرح.

¹ - أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام 2001 لإجراء تقييمات مستقلة و موضوعية عن سياسات الصندوق و أنشطته، وهو مستقل تماما عن إدارة صندوق النقد الدولي ، ويعمل على بعد من مجلس المدراء التنفيذي . مهمته ما يلي:

تعزيز ثقافة التعلم داخل الصندوق؛ تعزيز المصداقية الخارجية للصندوق؛ التمكين لفهم أكبر حول طبيعة عمل الصندوق؛ دعم الحوكمة المؤسسية و الرقابة. معلومات حول التقييمات التي تصدر عن المكتب منذ أول ورقة تقييمية في 25 سبتمبر 2002 إلى غاية 21 جوان 2011 ، انظر الموقع التالي:

<http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/ieohome.aspx>

² - Angana Banerji, "IMF Performance in the Run-Up to the Financial and Economic Crisis: Multilateral

Surveillance", Independent Evaluation Office (IEO) of the International Monetary Fund , Background Paper

09/12/2010,p.3. Retried on : 24/04/2012 <http://www.ieo->

[imf.org/ieo/files/completedevaluations/01102011Crisis_BP2_Multilateral_Surveillance.pdf](http://www.imf.org/ieo/files/completedevaluations/01102011Crisis_BP2_Multilateral_Surveillance.pdf)

حيث يزعم معهد كاتو Cato Institute أنه كحد أدنى، يرى بضرورة عودة صندوق النقد الدولي إلى النهج الأصلي لدعم ميزان المدفوعات. و توقف الصندوق عن برامج التكيف الهيكلي، أنشطة المساعدة التقنية وعمليات الإنقاذ في الأزمات المالية أو ضرورة إغلاقه تماما. ذلك أدى إلى حملات عام 1998 لمنع الكونغرس الأمريكي من تقديم المخصصات المالية للصندوق.

يرى الراديكاليون في المؤسسات الاقتصادية الدولية عقبة في وجه عمليات قوى السوق في الاقتصاد العالمي. كما يزعمون أن فشل هذه المؤسسات الدولية لا يدع خيارا آخر سوى إغلاقها كبرنامج ثوري لتجاوز النظام الرأسمالي أو حتى المجتمع الحديث بكل جوانبه.¹

المطلب الثاني: القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية الدولية

قدّم فاشر Fuchs تصنيفا للفواعل الرئيسية الأربعة للحوكمة الاقتصادية العالمية و هي حسبها: الحكومات الوطنية؛ المجتمع المدني ممثلا بالمنظمات غير الحكومية؛ المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات. تؤدي هذه الفواعل العالمية (GAs) عملها، كلّ في مجاله الخاص، وتبقى الحكومات الوطنية تتنافس مع غيرها من الحكومات وتحاول العمل بطرق تحقق لها الربح و فرص تنافسية. و يمثل المجتمع المدني شواغل جماعات مصالح معينة على الصعيد العالمي، أما المنظمات الدولية فتمثل كيانات أعمال عبر وطنية، و تقوم بإعداد المبادئ بين تحالفات الحكومات الوطنية، و بدورها الشركات متعددة الجنسيات، ككيانات أعمال تعمل في المقام الأول نيابة عن المصالح التجارية.

عندما يشترك اثنين أو أكثر من الفواعل GAs في نفس القضية، تظهر التقاطعات Intersections، تقاطع من الدرجة الأولى (I1) و تقاطع من الدرجة الثانية (I2)، و درجة التقاطع تُقاس على أساس درجة التدخل في الحوكمة الاقتصادية العالمية GEG، و التقاطع الأكثر قوة (المجال الملون بالأسود) هو ما يمكن فهمه على أنه حوكمة اقتصادية عالمية.

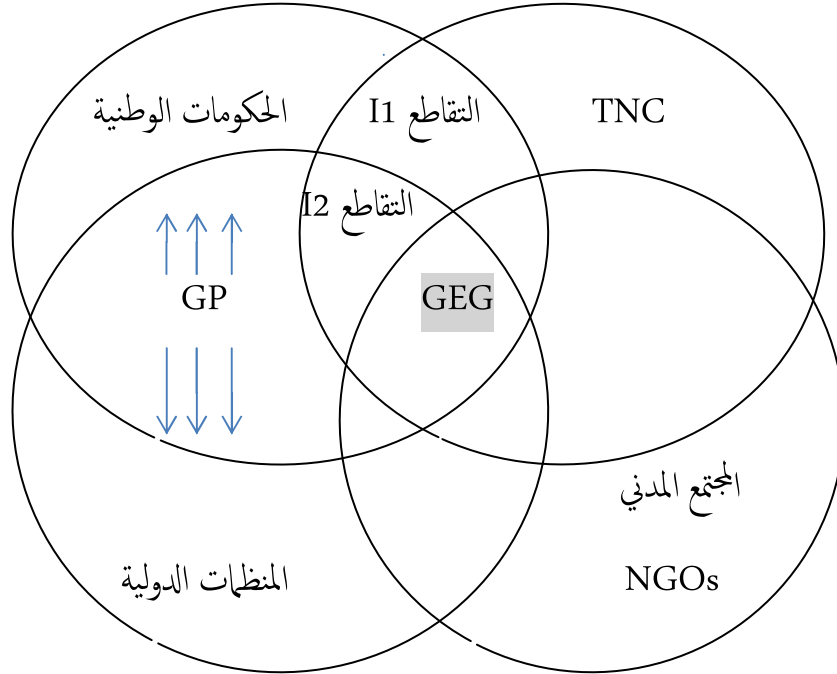
و بالتالي، شكل الحوكمة الاقتصادية العالمية GEG يتوقف على قابلية GAs على التنسيق و التوسيع من نافذة النشاط، أي القوة نحو تشكيل الحوكمة العالمية و المحلية الخاصة و أخرى تتعدى الحدود تُعرف على أنها ' السلطة العالمية' (GP).²

¹ - Jan Aart Scholte, opcit., pp. 35-36.

² - Diana Manuel'evna Mateo, " **Global Governance as Business Strategy: The Case of Gazprom**", (Germany :Hamberg,2010), pp.11-13

يوضح الشكل التالي، نطاق الحوكمة الاقتصادية العالمية، على أساس أنها نتيجة لشكل، حجم و موقع الفواعل العالمية GAs كعوامل دافعة نحو GEG.

الشكل رقم (01): الشكل الديناميكي للحوكمة الاقتصادية العالمية من طرف الفواعل العالمية



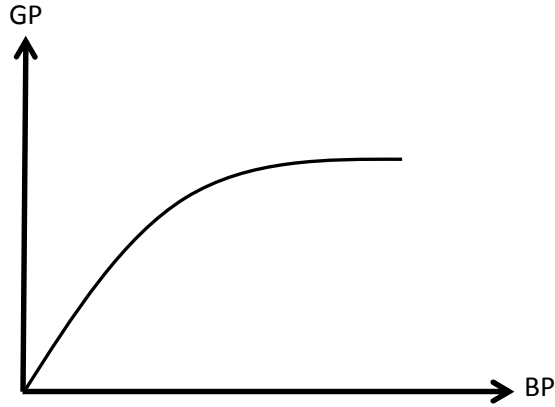
Source : Diana Manuel'evna Mateo, "Global Governance as Business Strategy: The Case of Gazprom", (Germany :Hamberg,2010), p.12.

و عمليات التقاطع بين اثنين أو ثلاث من GAs يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، متوقفة على العلاقات العامة بالنسبة للفواعل الأخرى. لذلك لم يُعد يُنظر إلى GEG على أنها أداة تكنوقراطية لحل المشاكل العالمية، بل أكثر من ذلك، على اعتبارها أداة في سياق المنافسة على الفرصة السياسية¹.

القوة التفاوضية Bargaining power هي القدرة على التأثير في مسار التفاوض (التقاطع 1 و 2) مع طرف أو أكثر من GAs. بذلك، الفواعل العالمية GAs هي التي ترسم حدود التقاطع، و القوة التفاوضية عادة تُستمد من موقع احتكاري معين للترابط غير المتماثل بين الأطراف. ارتفاع القدرة على التأثير في مسار التفاوض بين جميع المشاركين من الفواعل العالمية، بعبارة أخرى، عند الوصول إلى جوهر الحوكمة الاقتصادية العالمية، سيكون هناك تبعاً قوة عالمية (GP) حسب المنحنى التالي:

1- Ibid., pp.12-13.

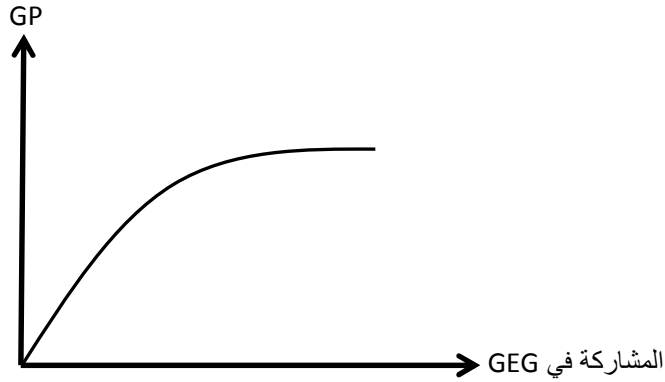
المنحنى رقم (01): يشرح العلاقة بين BP و GP



Source : Diana Manuel'evna Mateo, "Global Governance as Business Strategy: The Case of Gazprom "(Germany :Hamberg,2010), p.14.

- إذا زادت القوة التفاوضية للفواعل العالمية على غيرها من الفواعل الأخرى GAs ، كلما زاد ذلك من تحول موقعها مع GEG ، و كنتيجة لذلك ، GP تتزايد ، بالإضافة إلى ذلك ، من المفترض أنه كلما كانت المشاركة في GEG ، كلما زادت السلطة العالمية GP¹.

المنحنى رقم (02) : يشرح العلاقة بين القوة العالمية و المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.



Source : Diana Manuel'evna Mateo, "Global Governance as Business Strategy: The Case of Gazprom "(Germany :Hamberg,2010), p.14.

¹- أولاً ، يكون المجال عال نسبياً ، في النهاية تأثيرها على مبدأ التناقض في المجال A و بالتالي GP تكون محدودة نوعاً ما.

هذه العلاقة يمكن توضيحها أيضا من خلال المعادلات التالية:

$$\begin{aligned} A. \text{ السلطة العالمية (GP)} &= \text{المتغير الثابت (a)} + \text{المتغير المنحدر (b) ضرب القوة التفاوضية.} \\ B. \text{ القوة العالمية (GP)} &= \text{المتغير الثابت (c)} + \text{المتغير المنحدر (d) ضرب المشاركة في GEG (GGI) =} \\ &\text{درجة التقاطع).} \end{aligned}$$

و منه: تظهر المعادلة التالية كنتيجة للمعادلتين السابقتين (A و B).

$$a + b * BP = G + d * GEG$$

$$[\text{بحيث أن : b العامل المنحدر، d المنحدر، e} = (c - a)] \quad BP + e + d * GEG / b$$

خلاصة القول: أن GP تعتمد على كلا من BP و مستوى المشاركة في GEG .

تزداد المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية جنبا إلى جنب مع BP، لذلك، من المهم معرفة الاستراتيجيات التي يمكن أن تحقق القوة التفاوضية BP لفاعل ما. و قد تم اثبات ذلك رياضياً، حيث أن المشاركة في GEG يؤثر في BP. و بالتالي يمكن استخدام GEG كاستراتيجية لربح GP .

وعلى اعتبار أن هدفنا البحث في الاستراتيجيات الاقتصادية و الأعمال ، حيث تتعامل الأعمال مع تعظيم المصالح. فالافتراض الاساسي الذي يمكن الاشارة اليه، ان زيادة القوة العالمية GP للشركات، تؤدي أوتوماتيكيا لزيادة هيمنة السوق على السلطة. مما يؤدي إلى تعظيم مصالح قطاع الأعمال.

السلطة العالمية هي أداة مطلوبة في الشؤون الدولية، ولا تقدمها الشركات متعددة الجنسيات حسب المثال الذي تم ايراده هنا، بل تشمل فواعل آخرين GAs مثل المنظمات غير الحكومية NGOs، المجموعات السياسية. كما تنبع السلطة العالمية من العمل الوطني و الدولي السياسي، العمل الاقتصادي، و من خلال المجتمع المدني بحيث يتعاون أو يتفاعل كل فاعل في إطار من العلاقات المتبادلة¹.

¹ - Ibid., pp.14-15.

المبحث الثالث: الشراكات عبر الوطنية وصعود شبكات التفاوض العالمية: تجارب في صنع السياسات العامة العالمية.

تعتبر الأشكال الناشئة من الصراع والحوار بين الحكومات، المنظمات الدولية، الحركات الاجتماعية، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بداية لإعادة تعريف شكل و محتوى الحوكمة العالمية. في عصر العولمة الاقتصادية، أصبحت الحكومات ضعيفة في السيطرة على تدفقات رؤوس الأموال و استثمارات الشركات، وتثبت مع الوقت أنها غير مؤهلة لضمان الحوكمة التي تسهل و تحترم تعميق الديمقراطية و العدالة. كل ذلك ، ساهم في توسيع نطاق الوعي بتنوع و تعقد القضايا المتجاوزة للحدود الوطنية، و تشابك خطوط التخصصات خاصة مع استقطاب الثروة و تعميق الفوارق داخل و فيما بين الدول؛ عدم المساواة الاجتماعية؛ الآثار العكسية لنظم التجارة الحالية؛ الديون ؛ سياسة استخدام الموارد الطبيعية و الإنفاق على الدفاع. ليس من المستغرب أن هذا أدى هذا التعقيد أدى إلى نشاط أكبر للشبكات عبر حدودية و الحركات المحلية و الوطنية. اخترقت هذه الشبكات حدود جداول الأعمال التقليدية للتدخل الدولي من الحد الأدنى للتشاور إلى شبكات عبر وطنية تلعب دورا في صياغة جدول الأعمال، التأثير في الخطابات الرسمية و سياسات محددة و تغيير سلوك الحكومات. في هذه العملية، لعبت التحالفات عبر الوطنية دورا فاعلا في إعادة تحديد الأطراف التي يجب أن تكون على طاولة المفاوضات و أي أجندة لابد أن تُطرح¹.

اعتبر كل من Keck و Sikkink أن الشبكات عبر الوطنية أصبحت في موقع للتفاوض على أي من الأهداف، الاستراتيجيات والتفاهات الأخلاقية . وبالتالي، هذه الشبكات لم تشكل أساس تقاسم استراتيجيات التنسيق و المعلومات فقط، و إنما وفرت إطار للتفاوض بشأن الخلافات عبر خطوط الشمال و الجنوب بما تنذر بمناقشات مماثلة دخل الحكومات². وتعتبر المفاوضات بشأن التغير المناخي أولى المشاركات العميقة لهذه الشبكات، ساهمت فيها المنظمات غير الحكومية بشكل ملفت بالتأثير في وضع جداول الأعمال و تشكيل عمليات التي تحدد النظم العالمية. و تحولت بذلك التحالفات العابرة للحدود التي تحاول حل القضايا الخلافية بشكل ملفت للنظر من جهود دولانية-التمركز إلى جهود متعددة الفواعل، ساهمت في خلق تنظيم خاص أو شبه عام ، و تحول مفهوم التعددية Multilateralism من علاقات فيما بين- حكوماتية إلى علاقات يتعدد فيها أصحاب المصالح. حيث يأخذ التحول الجاري مساره نحو تعدد الفواعل المشاركة في التأثير على عمليات صنع السياسات

¹ - Navroz Dubash and Mairi Dupar and (eds)., "A Watershed in Global Governance?: An Independent Assessment of The World Commission On Dams", World Resources Institute, Lokayan, and Lawyers' Environmental Action Team, 2000, pp. 17-20.

² - Keck and Sikkink, " Activists beyond borders", WikiSummary, the Free Social Science Summary Database.

Retrieved on 02/09/2012. http://wikisum.com/w/Keck_and_Sikkink:_Activists_beyond_borders

الوطنية و العالمية. في هذا الجزء نحاول رصد الأدوار المتزايدة للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية و إبراز تأثيرها في تشكيل جداول الأعمال الرسمية من خلال تجربتان رائدتان.

المطلب الأول: اللجنة العالمية للسدود تجربة في شبكات السياسة العامة و التفاوض العالمي.

إن عمليات التحرير الاقتصادي والسياسي إلى جانب التغيرات التكنولوجية المتسارعة تجعل من المشاكل المتعلقة بالسياسة العامة عابرة للحدود ومتزايدة التعقد، وهو غالبا ما يجعل الفواعل السياسية التقليدية كالدول والمنظمات بين-الحكوماتية تفقد القدرة على التعامل بفعالية مع المشاكل المسببة للضغط، والتي تمتد من المشاكل البيئية وصولا إلى المشاكل الاقتصادية الدولية¹. لذا، تبرز شبكات السياسة العامة العالمية global public policy networks استجابةً مبتكرة تجمع منظمات المجتمع المدني، قطاع الأعمال، المنظمات الدولية و الحكومات في شراكة من أجل التغيير. القضايا التي تُؤسس لهذه الشراكات تتميز بمرونة هيكلية تستطيع التفاعل بسرعة مع تحديات العولمة، و تتطور مع طبيعة تغير القضية نفسها. كشراكات، شبكات السياسة العامة العالمية لا تسد الفجوة بين صانعي السياسات، المواطنين، رجال الأعمال و الناشطين فقط، وإنما تُثبِت بمساعدة الاتصالات الحديثة بأفضليات العمل الجماعي collective action للتعامل مع أكثر القضايا تعقيدا و ترابطا بالعالم، بالإضافة إلى القدرة على إدراج قضايا جديدة كانت غائبة عن جداول أعمال المنظمات الدولية السابقة².

يعتقد رينيك H. Reinicke أن لشبكات السياسة العامة العالمية وظيفة رئيسية تتمثل في تسهيل عملية التفاوض وتسوية المعايير العالمية. الأمر الذي أدى إلى تطور شبكات التفاوض العالمي (Global negotiation networks) في قضايا معقدة كقضية تبييض الأموال عبر الوطنية و إدارة المياه العالمية. هنا، تُقدم اللجنة العالمية للسدود³ The World Commission on Dams (WCD) مثالا واضحا عن التفاوض العالمي لمختلف

¹ - W.H. Reinicke and F. Deng, "Critical Choices: The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance", (Ottawa: International Development Research Centre, 2000).p.34.

² - Thorsten Benner, "Shaping Globalization: The role of global public policy networks", Gütersloh, Bertelsmann Foundation Publishers, 2002, p.3. Retrived on: 05/04/2012.

http://www.gppi.net/fileadmin/gppi/BF_Beitrag__englisch_Final_05172002.pdf.

³ - اللجنة العالمية للسدود The World Commission on Dams : نشأت في عام 1997 من 12 عضوا، كوسيلة لإيجاد حل للنزاع حول السدود، تشكلت اللجنة العالمية حول السدود إثر اجتماع لمجموعة متنوعة من أصحاب المصالح المعنيين بالسدود في غلاند بسويسرا، لمناقشة ماضي ومستقبل السدود الكبيرة. و باشر بتشكيل هذه الهيئة البنك الدولي (World Bank) والاتحاد العالمي لصيانة الموارد الطبيعية (World Conservation Union أو IUCN) ردا على الاحتجاجات المتزايدة لدى مواقع السدود حول العالم. وبالرغم من أن الهيئة ركزت أصلا على دراسة لسجل البنك الدولي المتعلق ببناء السدود، إلا أنها نمت لتصبح هيئة مستقلة لتقييم الخبرة العالمية بكافة السدود الكبيرة.

الشبكات¹. كما توضح ساحة السدود تنامي سلطة شبكات المجتمع المدني عبر الوطنية في المساهمة بصياغة أجندات السياسة العامة العالمية. إذ تُشكل اللجنة استجابة مطلوبة لتحريك النقاش حول السدود مع التحالفات الصناعية و المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي)، كما تعكس واحد من الحوارات التي تجمع الحكومات، القطاع الخاص و المجتمع المدني حول سياسات التنمية التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية في ريو دي جانيرو عام 1992.

تنبني لجنة (WCD) على أهداف تتشاركها و غيرها من اللجان العالمية، و تُقدم مُرافعات قوية للتوفيق بين التنمية الاقتصادية و الاستدامة البيئية (لجنة بروتلاند و استوكهولم) أو بمناقشة مسألة العدالة و عدم المساواة بين الشمال و الجنوب (لجنة برانت و لجان الجنوب). و الواقع، أن لجنة (WCD) بذلك تقدمت بخطوة للأمام سبقت فيها باقي اللجان، بعد أن وسعت من تأملاتها بتحقيق جملة من الأهداف و تشبيك العديد من المسائل التي تخص العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الاستدامة البيئية و التنمية و جعلها في آن واحد لب عملها. و قد سَطّرت جملة من الأهداف أهمها:

- وضع أسس لمعرفة شاملة بفعالية تطوير السدود الكبيرة و تقييم الخيارات البديلة؛
 - تقييم إجراءات اتخاذ القرارات لتطوير الموارد المائية و الطاقة؛
 - وضع معايير و إرشادات مقبولة دوليًا لتخطيط، تصميم، بناء، تشغيل، مراقبة و وقف عمل السدود.
- بدأت قضية السدود تُطرح بشكل بارز على طاولة المفاوضات، بعد أن تمكنت لجنة (WCD) من وضع تقرير بالإجماع بعنوان "السدود و التنمية" (Dams and Development) في 16 نوفمبر 2000 ، أوصى في النهاية بجملة من النقاط، تؤكد على ضرورة استناد جميع مشاريع المياه و الطاقة على تقييم متوازن من الاحتياجات و الخيارات، كما لا بد من أن يستند كل قرار بناء سد على قاعدة "السدود تأثر بالمجتمعات" وذلك بتحسين المياه الموجودة، بالإضافة إلى وجوب إعطاء أولوية لمرافق الطاقة في بناء المشاريع الجديدة.²
- حظي التقرير بشرعية آسرة، غاب عنها دور البنك الدولي في الاستجابة لتوصيات اللجنة ، و رفض تمويل مشاريع السدود الجديدة. كان ذلك القرار نتيجة تعيين البنك الدولي لبعثة للتشاور مع الحكومات الأكثر نشاطا في بناء السدود، أبلغ بعدها في منتدى اللجنة العالمية في كيب تاون انه لن يتبنى مبادئ اللجنة، واستخدمها

¹ - Ibid. , p.9.

² - Jeremy Bird, " Globalization And Water REsources Management : The Changing Value Of Water", working paper, University of Dundee International Speciality Conference 2001, pp.5-6. Retrived on : 12/05/2012.
<http://www.awra.org/proceedings/dundee01/Documents/BirdJ.pdf>

كمرجع غير ملزم عند النظر في مشاريع السدود¹. وهو ما اعتبرته المنظمات غير الحكومية تهديدا لشرعية عمليات أصحاب المصالح المتعددين التي يراها البنك الدولي نفسه²، وهو ما قد يمنعها مستقبلا من الدخول في حوارات مع البنك الدولي³. جاء احتجاج المنظمات غير الحكومية في رسالة إلى الرئيس جيمس ولفنسون James Wolfensohn، شارك فيها نحو 87 منظمة غير حكومية و حركات من 30 دولة⁴.

زادت حدة الجدل في البنك الدولي، عقب الاحتجاجات التي قادها كل من "إعلان برن" و " شبكة جنوب آسيا : الشعوب، السدود و الأنهار في 19 مارس 2001، بعد رفض البنك الدولي اعتماد المبادئ التوجيهية الواردة في تقرير اللجنة العالمية للسدود ، هذه الأخيرة، مثلت عملية طموحة بتعدد أصحاب المصالح ، وتجربة فريدة من نوعها في صنع السياسة العامة العالمية على أصعدة أخرى من التنمية. و اعتبرها العديد من الباحثين هيئة مميزة من مختلف النواح، خاصة و أنها خرجت عن تعيين الأشخاص البارزين الذي اعتمدته اللجان العالمية السابقة⁵، و إنما اختارت أعضائها من أصحاب المهن و النشطاء من المنظمات غير الحكومية و الحركات الاجتماعية و شبكات الأعمال، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية، مما يعني بوعده تنمية الجدل العالمي حول المسائل المثيرة للنزاع و المتعلقة بالبيئة، التنمية و العدالة الاجتماعية⁶.

من بين الدروس التي يمكن استخلاصها من قضية السدود، ما يلي:

- بناء مقاييس أساسية للثقة بين الفواعل في بيئة تمزقها الصراعات يساعد في تخفيض التكاليف و الوقت، لكن في مجال السياسات المثيرة للجدل مثل قضية السدود، فإن أي استبعاد لطرف مهم من أصحاب المصالح يعرض عملية التفاوض إلى الخطر؛

¹ - Aviva Imhof, "Citizens' Guide To The World Commission On DAMS" (USA: Berkeley, International Rivers Network, 2002),p.5. Retrived on : 12/02/2012.
http://www.envirozan.info/EZ_Docs/Dams/wcd_citizen_guide.pdf

² - صرحت Christine Eberlein عضو بإعلان برن، و المشاركة في رسالة المنظمات غير الحكومية: "إذا لم ينفذ البنك الدولي التوصيات التي تم التوصل إليها من قبل اللجنة العالمية، و إنما يستخدم الحوار فقط لتشتيت المعارضة، فإن المنظمات غير الحكومية على الأرجح لن تثق في عمليات أصحاب المصالح المتعددين التي يروج لها البنك".

³ - Navroz Dubash and Mairi Dupar and (eds), op cit.,pp.1-6.

⁴ - لقراءة مضمون رسالة المنظمات غير الحكومية أنظر الموقع التالي: NGO letter to the World Bank, WCD Final Report, March 2001.

In: <http://www.rivernet.org/general/wcd/ngoletter.htm>

⁵ - جاء من جنوب العالم كل من رئيس مجلس الإدارة السيد قادر أسال وزير الشؤون المائية و الغابات في جنوب إفريقيا و نائب رئيس مجلس الإدارة السيد جين المفوض الأعلى لجنوب افريقيا.

⁶ - جاء هذا التقييم لأعمال اللجنة من قبل معهد الموارد العالمية (World Resources Institute) (الولايات المتحدة)، لوكايان (Lokayan) (الهند) و فريق عمل البيئة للمحامين (Lawyers' Environmental Action Team) (تنزانيا)، حيث تولت تقنيا شاملا لأعمال اللجنة لرصد نقاط نجاحها في تخطي الانقسامات في الجدل الواسع حول السدود و ملاءمتها كمثال لصنع السياسة العامة العالمية.

- خرجت اللجنة عن المألوف بتنوعها، إذ ضمت جماعات الضغط المؤيدة للسدود و المحتجون المضادين للسدود بدلا من أن تضع حدودها عند المشاركين الذين يمثلون الأرضية الوسطى الواسعة. و نأت بنفسها عن المتداول من المعايير العالمية التي عهدتها اللجان بشكل عام، بأن مثلت تحولا مميّزا من نموذج موظفي القطاع العام "الشخصيات البارزة" نحو ممارسين نشطاء استمدوا شرعيتهم الشخصية من عملهم البارز في شبكات أصحاب المصالح ؛

- هيكل اللجنة العالمية و أدائها كان نتيجة تعالي أصوات المجتمع المدني المناذية بشفافية و شمولية الحوكمة العالمية قبل و مع تشكيل اللجنة، كثفت فيها الجهود الاحتجاجية المطالباتية من قبل المنظمات غير الحكومية و الحركات الاجتماعية لفتح عملية صنع القرار العالمي حول قواعد التجارة والاستثمار و ما يرتبط بها من معايير العمل، حقوق الإنسان و البيئة، القرارات التي يتم اتخاذها من وراء الأبواب المغلقة أو بين أيدي فئة قليلة، لكنها تؤثر في حياة الملايين؛

- تُظهر القضية التي تطرحها لجنة (WCD) أن توفر موارد مختلفة، فضلا عن ثقافات تنظيمية وأساليب عمل متباينة بين الشبكات، من شأنها أن تسد فجوات الحوكمة العملية (operational) و المشاركة (participatory)¹.

بالأخير، قدمت اللجنة العالمية للسدود نموذجا مصغرا لتغير الأدوار السياسية للدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني في الاندفاع نحو عالم معولم، فاق فيه دور التمويل من القطاع الخاص الفواعل ذات النفوذ الواسع في التخطيط و صنع القرارات حول السدود و التي تنطوي غالبا على الحكومات، الشركات الخاصة و الممولون الدوليون - تنضوي تحنهم وكالات المعونة الثنائية، بنوك التنمية متعددة الأطراف، وكالات ائتمان الصادرات والبنوك التجارية.

كرد فعل على تزايد الفواعل الناشطة في صياغة السياسات العامة، أصبحت الوكالات الحكومية الوطنية والهيئات الدولية أكثر افتتاحة لتشمل الفواعل غير الدولاتية بطريقة أكثر تنظيما من خلال تعزيز شراكها معها بما يوفر مساحة للحوار بين فواعل مختلفة من قطاعات المجتمع، كجزء من عملية صنع القرار العالمي.

المطلب الثاني: المفاوضات حول الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار

يبحث هذا الجزء في تأثير الفواعل غير الدولاتية في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multilateral Investment Agreement (MAI) في منظمة التعاون و التنمية. بالنسبة للكثيرين، جسدت

¹ - Jeremy Bird, " Globalization And Water Resources Management: The Changing Value Of Water", (AWRA: University Of Dundee International Specialty Conference, August 6-8, 2001).pp. 5-6.

هذه المفاوضات تنامي نفوذ الفواعل غير الدولاتية في الشؤون الدولية، و بشكل خاص في الأعمال الاقتصادية العالمية. يبدو أن السعي من أجل نظام ليبرالي متعدد الأطراف لإدارة الاستثمار الدولي الذي تم إطلاقه في عام 1995 بناءً على طلب من حكومة الولايات المتحدة، يعكس تنامي سلطة الشركات و منظمات المجتمع المدني في الاقتصاد العالمي الحالي، خاصة في أعقاب جولة الأوروغواي من اتفاقية الغات باتفاقياتها المثيرة للجدل في مجالات تخص تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS (trade-related intellectual property rights)، أين أثبتت هذه المفاوضات، جراءة الفواعل غير الدولاتية و قدرتها على توجيه الأجندة الجديدة للحكومة الاقتصادية العالمية.¹

النظرة التي وجمتها منظمة التعاون و التنمية و الحكومات الكبرى من خلال فرض " ميثاق للأعمال العالمية" على الدول داخل و خارج المنظمة، غدت ردود فعل من قبل المعارضين لهذه الأجندة. لكن، هذه المرة المعارضة لم تكن من جماعات العمل التقليدية على أعمال الشركات متعددة الجنسيات، أو من قبل الدول النامية. بل كانت شبكات المجتمع المدني تتقدمها المنظمات غير الحكومية، خصوصاً المنظمات البيئية التي حشدت المعارضة للمشاركة في المفاوضات في عدد من الدول المهمة من بينها الولايات المتحدة. منظمات التنمية و العمل ربطت نفسها بشكل سريع بالقافلة، كما فعلت دول نامية أخرى و عارضت الاتفاقية. في النهاية، تأكل الدعم السياسي للاتفاقية (اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف) إلى درجة التخلي عن المفاوضات عام 1998.

تعتبر اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف من القضايا المهمة إذ تعكس تطورين في حوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية: أولاً، أدى النمو السريع الأخير للاستثمار الأجنبي المباشر و انتشار الشركات العابرة للقوميات إلى الحد الذي أصبحت فيه المبيعات الداخلية/الخارجية من طرف الشركات التابعة لها أكثر أهمية من التدفقات التجارية الدولية التقليدية. إذ تُجادل منظمات الأعمال و الشركات الدولية بالحاجة إلى نظام متعدد الأطراف بشأن الاستثمار ليحل محل خليط الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية المتعلقة بالاستثمار، و الحد من التباين الكبير في نظم الاستثمار الوطنية. أنتجت هذه المطالب سلسلة من المبادرات ضمن اتفاقية الغات، منظمة التعاون و التنمية و في محافل إقليمية مثل NAFTA والاتحاد الأوروبي لتعزيز القواعد المتعلقة بالاستثمار الدولي.

ثانياً، ظهور جماعات المنظمات غير الحكومية غير المرتبطة بالأعمال Non-business NGO مع اهتمام متزايد بالمفاوضات و النظم الاقتصادية الدولية. ووصولها المتأخر لهذه اللعبة لم يمنعها من إظهار مخاوفها بشأن النظم الاقتصادية الدولية التي تعمل بشكل أساسي في مصلحة الشركات الكبرى. لم يكن ذلك فقط من خلال فضح

¹ - Andrew Walter, "Unravelling the Faustian Bargain: Non-State Actors and the Multilateral Agreement on Investment", 4th Draft, August 9, 2000, p.3. Retrieved on : 07/05/2011.

In: <http://personal.lse.ac.uk/wyattwal/images/Unravelling.pdf>

الصفقة الفاوستية The Faustian bargain¹ بين الحكومات و الشركات الكبرى، و إنما نجحت في التهديد بوقف العملية برمتها باستهداف عملية التصديق المحلية Domestic ratification . ما كان ملفتا بشأن المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار، لم يخص فقط تأثير لوبيات الأعمال المؤيدة للتحرير في أروقة المنظمات الدولية و الحكومية، بل بالسرعة التي فقدت بها لوبيات الأعمال هذه الأرضية الأخلاقية العالية و الرقابة الفعالة على أجندة التحرير The liberalization agenda² .

سنناقش هنا الاتجاهين المشار إليهما أعلاه، تأثير الشركات العابرة للقوميات و المنظمات غير الحكومية غير المرتبطة بالأعمال في الاقتصاد السياسي العالمي. حيث نلقي الضوء على مختلف الآليات التي تستطيع من خلالها هذه الفواعل التأثير في السياسة العامة.

عادةً ما يتم الربط بين حركة رأس المال و تعزيز تأثير جماعات الأعمال في السياسة. على الرغم من ذلك، يفترض والتر أن ذلك يرجع للتعرض إلى التفكك المرتبط بالصفقة الفاوستية. و بما أن المفاوضات حالياً أصبحت تركز أكثر على الوصول المباشر للأسواق (الاستثمار) و الحواجز التنظيمية السامحة بهذا الوصول، فإن التحالف التقليدي بين جماعات الأعمال المؤيدة للتحرير pro-liberalization business و الحكومات بدأ يتعرض أكثر للضغط من قبل المنظمات غير الحكومية المعارضة، موقف ساعد كثيراً المنظمات غير الحكومية غير المرتبطة بالأعمال ضد جماعات الأعمال الدولية.³

● الفواعل المشاركة في المفاوضات

1- الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية

شارك الدول الأعضاء في العملية التفاوضية فريق من الخبراء بالاستثمار، الذين اعتبروا أن هذه المفاوضات هي تقنية بالأساس. كانت هناك اختلافات كبيرة في المواقف التفاوضية بين الدول المشاركة، لكن مع إدراك عام بفوائد اتفاقية تحرير الاستثمار. دفعت الولايات المتحدة للإقرار بالاتفاقية و تم قبولها من قبل مجلس الوزراء الأوروبي بتوافق في الآراء.

2- مجتمع الأعمال

لعب مجتمع الأعمال، لا سيّما الشركات الكبرى دوراً حاسماً في إعداد جدول الأعمال و المرحلة التحضيرية للاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار سواء على المستوى الوطني أو عن طريق تمثيلها الدائم في منظمة التعاون

¹ - تطلق عبارة ' الصفقة الفاوستية ' Faustian bargain على أي عقد يقوم على المصلحة على حساب القيم، و هي فكرة منتشرة في الغرب تصف العلاقة بين فاوست العالم الألماني الذي عقد صفقة مع الشيطان ليزوده بمعارف غير محدودة.

² - Ibid,pp(4-5).

³ - Ibid,p.5.

والتنمية. اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة (BIAC) The business and industry advisory¹ comette لها مشاركة واضحة بطرق مختلفة. على الرغم من أهمية محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية كأحد آليات تسوية المنازعات، تبقى الأولوية لخلق نظام عالمي للاستثمار بمنظمة التجارة العالمية التي تنطوي على تلك الاقتصاديات المزدهرة حيث لا يزال الاستثمار يشكل خطراً.²

على الرغم من مشاركة فواعل قطاع الأعمال في تشكيل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، فإن الإستراتيجية ذات الحدين Double-edge strategy التي حاول من خلالها قطاع الأعمال تطوير الاتفاقية MAI لتشكل نقطة انطلاق لتبني نظام استثماري عالمي، لم يتم تنفيذها بعد معارضتها من قبل المجتمع المدني. ذلك ما جعل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية تعتب على مجتمع الأعمال دعمه الهزيل. برّرت لجنة BIAC ذلك بصعوبة حشد دعم أعضاء مجتمع الأعمال للتوصل إلى اتفاق يبدو بأنه في تغير مستمر، كما أن القنوات الداخلية للاتصالات داخل مجتمع الأعمال، وبين الدول وفواعل قطاع الأعمال لم يسمح بتوفير استجابات سريعة و مرنة أو لحوار مفتوح، لذا، غالباً ما تقتصر مشاركة فواعل القطاع الخاص في الشركات الكبرى و المتخصصة.

تميّزت العلاقة بين قطاع الأعمال و المنظمات غير الحكومية بالعداء الشديد، خاصة عندما حاولت فواعل قطاع الأعمال المعنية استخدام نفوذها للحفاظ على اتفاقية خالية من أي إلزام يشير إلى معايير البيئة و العمل التي تُطالب بها المنظمات المعارضة للاتفاقية (MAI). و يزعم فواعل القطاع الخاص إن مثل هذه الالتزامات من شأنها أن تُسبب مشاكل التفسير تحت نظام تسوية المنازعات و بالتالي الحد من ثقة المستثمرين في الاتفاقية، في حين هناك حاجة لهذه الثقة لتعزيز الاستثمار و النمو الاقتصادي. كما تشمل غيرها من الحجج مشكلة الدول غير الأعضاء التي قد تنضم للاتفاقية بعد المفاوضات كما يمكن أن تُجْمع عن التوقيع على اتفاقية تلتزم بمعايير عالية للبيئة و العمل. فلم تكن هناك محاولة لإجراء حوار بئاء بين كل من الفواعل غير الدولاتية المشاركة في الاتفاقية.

¹ - تعتبر اللجنة الاستشارية للأعمال و الصناعة التي تأسست في عام 1962 كمنظمة مستقلة، المُمثل المعترف به رسمياً من قبل مجتمع الأعمال لدى منظمة التعاون و التنمية. إن أعضاء اللجنة الاستشارية للأعمال و الصناعة هم المنظمات التجارية الرئيسية في البلدان الأعضاء بالمنظمة. تعزز BIAC مصالح أصحاب الأعمال من خلال الانخراط، الفهم و تقديم المشورة لواقعي السياسات بشأن مجموعة واسعة من قضايا العولمة و الاقتصاد العالمي، بأهداف شاملة هي:

- التأثير الإيجابي في اتجاه المبادرات السياسية لمنظمة التعاون و التنمية؛
- ضمان احتياجات الأعمال و الصناعة تُعالج بشكل كاف في القرارات السياسية للمنظمة، و التي تؤثر على التشريعات الوطنية؛
- توفير المعلومات للأعضاء حول سياسات منظمة التعاون و التنمية و آثارها على الأعمال.

من خلال مجموعاتها السياسية السابعة و الثلاثين (37)، و التي تغطي الجوانب الرئيسية لمنظمة التعاون و التنمية، يشارك أعضاء BIAC في الاجتماعات، المحافل العالمية و إجراء مشاورات مع قيادة المنظمة OECD، ممثلي الحكومات، اللجان و مجموعات العمل. على مدار عام 2010، شاركت أكثر من 2100 ممثل عن قطاع الأعمال في مهام منظمة التعاون و التنمية من خلال BIAC. لمعلومات عن لجنة BIAC و أعمالها الدورية انظر الموقع التالي: <http://www.biac.org>

² - Katia Tieleman, "The failure of The Multilateral Agreement on Investment (MAI) and the absence of global public policy network", (UK: Firenze and Harvard University, 2001), pp. 9-10.

3- حركة العمل

حركة العمل الدولية هي الأخرى علمت بالاتفاقية منذ البداية عن طريق اللجنة الاستشارية لنقابات العمال TUAC في منظمة التعاون. على الرغم من أنه كان محبطاً عدم الانفتاح و عدم انتظام تدفق المعلومات من طاولة المفاوضات. بداية، واجهت TUAC مشاكل في تعبئة أعضاء نقاباتها التأسيسية. في الواقع، لم تتدخل النقابات إلا بعد تسييس المنظمات غير الحكومية للقضية (MAI). في وقت لاحق، انضمت جزئياً TUAC لحملة المعارضة التي تقودها المنظمات غير الحكومية، للضغط من أجل ما وصفته 'بمقاربة متوازنة'.

كان هدف TUAC إدخال ملف العمل إلى جدول الأعمال كجزء لا يتجزأ من الاستثمار. زاد نشاطها أكثر و تعززت مطالبها و بدأت تُؤطر المفاوضات باعتبارها فرصة لتعزيز معايير العمل بدلا من تهديدها. و بدل معارضة الاتفاقية ركزت TUAC على إصلاح نصها. وفي مراحل متقدمة من المفاوضات بدت الدول أكثر إيجابية تجاه مطالبها، التي شملت رابطة المبادئ التوجيهية للشركات متعددة القوميات على نحو غير ملزم، مرجع الديباجة تنص على التزام الحكومات بمعايير منظمة العمل الدولية، و شرط عدم تخفيض تلك المعايير لجلب الاستثمار¹.

● الفواعل غير المُمثلة على طاولة المفاوضات: المنظمات غير الحكومية وتطور الحركة المناهضة للاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار

1. إطلاق الحملة ضد الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار

بدأت مشاركة المنظمات غير الحكومية في مفاوضات اتفاقية (MAI)، عندما أجريت المفاوضات حول إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر في سرية تامة بدون مشاركتها عام 1995، و ثم تسرب النص الأصلي للمفاوضات في عام 1997، و هو ما أثار حفيظة المنظمات غير الحكومية- التي تمثل التنمية، المستهلك، العمل والبيئة- و شنت حملة منسقة رفضت فيها كل من المفاوضات السرية و نص المشروع نفسه، و اعتبرت الاتفاقية جزءاً من المؤامرة على الديمقراطية و المجتمع المدني².

¹ - Ibid, pp. 10-11.

² - تُنسب بداية المعارضة ضد اتفاقية (MAI) إلى نهاية عام 1996، حينما حصل مارتين Martin Khor، مدير شبكة العالم الثالث The Third World Network بالبرازيل على وثيقة أُعدت للاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون و التنمية بماي 1995، و كذلك للمفاوضات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية من قبل المفوضية الأوروبية. أدرك من خلالها السيد مارتين أن المفاوضات متعددة الأطراف بشأن الاستثمار ستكون جارية في منظمة التعاون والتنمية. ابلغ ذلك لبعض زملائه من المنظمات غير الحكومية، من بينهم توني كلارك Tony Clarke، مدير معهد بولاريس The Polaris Institute بكندا حصل بعدها على نسخة من مشروع الاتفاقية و أرسلها على 'المنتدى الدولي حول العولمة' (le Forum international sur la globalisation) في فيفري 1997. في الولايات المتحدة، المنظمة غير الحكومية Public Citizen Global Watch نشرت المشروع على صفحتها، وأصبح لوري والاش Lori Walach - خريج جامعة هارفارد للحقوق - من أكبر منظمي الحملة الدولية ضد الاتفاقية. دورها في توفير المعلومات وتفسيرها منحها موقع قوي في الحملة. أظهرت بأن المنظمات غير الحكومية أنها مترابطة بحيث تم توزيع الوثيقة و اتخذت الإجراءات في مختلف أنحاء العالم ضد الاتفاقية. لمعلومات أكثر عن الاتفاقية انظر:

2. آليات و أساليب العمل بين الشبكات

خلال الحملة التي شنتها المنظمات غير الحكومية، عملت منظمة مراقبة التجارة العالمية للمواطن العام Public Citizen's Global Trade Watch- أكبر المنظمات و أكثرها نشاطا- على تنظيم العمل مع باقي الشبكات بشكل أفقي. قدرتها على الوصول إلى المعلومات و المفاوضين، المصادقية و القدرة على التعبئة ساهم في إكسابها قوة تفاوضية. من دون شك، ساعد الانترنت بشكل حاسم في تنشيط الحركات مثل حركة المعارضة نافتا NAFTA التي نمت بشكل سريع لتشمل أعضاء من البرلمانات الوطنية و الأوروبية، TUAC و النقابات، وقد ساهمت بذلك المنظمات غير الحكومية في إثارة الوعي من حيث حماية المستثمرين من دون فرض التزامات متبادلة عليها، و بفشل الاتفاقية في معالجة احتياجات التنمية و حماية البيئة.¹ أدت هذه الحملة إلى التشاور الرسمي الأول بين المنظمات غير الحكومية و منظمة التعاون و التنمية بشأن هذا الاتفاق عام 1997، و خرجت ببيان مشترك أيدته 560 منظمة غير حكومية تخدم المصلحة العامة.² كان أهم ما اتفق عليه الطرفين النقاط التالية:

1- إجراء تقييم مستقل و شامل للآثار الاجتماعية، التنموية و البيئية، و تطوير الاتفاقية بمشاركة عامة كاملة، و ينبغي وقف المفاوضات خلال هذا التقييم؛

2. يتطلب من المستثمرين من الشركات متعددة الجنسيات مراقبة بالاتفاقات الملزمة بمراعاة البيئة، العمل، الصحة، السلامة و معايير حقوق الإنسان للتأكد من أنها لا تستخدم الاتفاقية لاستغلال ضعف النظم الرقابية. ضمان أسبقية أي اتفاق قابل للتنفيذ على مسؤوليات المستثمر على حقوقه؛

3. القضاء على آليات حل الخلافات للدولة المستثمرة، و إرساء آليات ديمقراطية و شفافة تضمن حصول المجتمع المدنيو الشعوب الأصلية على صلاحيات جديدة لمحاسبة المستثمرين؛

4. بينما لا أحد من المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه يعترض على حقوق المستثمرين في الحصول على تعويض عن مصادرة الملكية من الدولة القومية، هناك مبادئ كافية من الفقه والقانون الوطني لحماية المستثمرين في ظروف مثل هذه. الاتفاقية الحالية تتجاوز هذه المفاهيم المقبولة حول مصادرة الملكية المباشرة، و المشاريع التي تقوض من السيادة الوطنية. لذا فإننا نطلب من أعضاء منظمة التعاون و التنمية إلغاء بند مصادرة الملكية من الاتفاقية بحيث لا يتم منح المستثمرين الحق المطلق في الحصول على تعويض عن مصادرة الملكية. يجب على الحكومات ضمان أن

Eric Neumayer, "Multilateral Agreement on Investment: Lessons for the WTO from the failed OECD-negotiations", (Wirtschaftspolitische Blätter, N° 46, 1999).

¹ - Jiahua Che and Gerald Willmann, "The Economics of a Multilateral Investment Agreement", working paper, May 15, 2009.3-4. Retrived on : 13/06/2011.

<http://www.econ.kuleuven.be/eng/ew/discussionpapers/Dps09/Dps0904.pdf>

² - لمعلومات أكثر حول المنظمات غير الحكومية المشاركة انظر الموقع التالي: <http://www.web.net/coc/ngostatment.html>

لا تضطر للدفع للحصول على الحق في وضع المعايير البيئية، العمل، الصحة و السلامة، حتى و لو أن الامتثال لقواعد من هذا القبيل تفرض التزامات مالية كبيرة على المستثمرين؛

5. زيادة الشفافية في المفاوضات علنا عن طريق الإفراج عن مشاريع النصوص و التحفظات الفردية، جدولة سلسلة الاجتماعات المتواصلة و جلسات استماع في كل من البلدان الأعضاء و غير الأعضاء، تكون مفتوحة للبرلمانيين ووسائل الإعلام و عامة الناس؛

6. إعادة التفاوض حول شروط الانسحاب لتمكين الدول من الانسحاب من الاتفاقية إذا رأت في ذلك مصلحة لمواطنيها. و الدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية و التي لم تكن طرفا في المفاوضات لضغوط الانضمام إلى الاتفاقية¹.

مواقف المنظمات غير الحكومية هذه دفعت إلى اقتراح الحكومات مشروع نص بشأن المسائل المرتبطة بمعايير البيئة والعمل.

¹- Joint NGO Statement on the Multilateral Agreement on Investment (MAI) to the Organization for Economic Cooperation and Development, <http://www.web.net/coc/ngostatement.html>

الفصل الثالث

تمكين المنظمات غير الحكومية وإعادة هندسة
الاقتصاد العالمي

الفصل الثالث: تمكين المنظمات غير الحكومية وهندسة جديدة للاقتصاد العالمي

يستكشف هذا الفصل من البحث المقترحات المقدمة من قبل الحكومات، قطاع الأعمال، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب الأكاديميين لإدارة فاعلة للاقتصاد العالمي. هذه المقترحات تعتمد على تحليل واقتراح الإصلاحات للوضع الراهن. تتلخص كلها في مقترحين أساسيين للحكومة الاقتصادية العالمية، أولهما تحسين الإشراف والإدارة العالمية للأسواق، وثانياً، ديمقراطية الحوكمة بتمكين المنظمات غير الحكومية والبلدان النامية، هنا تبرز مقارنة التسيير الجماعي التي تعمل على تمكين هيئات المجتمع المدني بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص من لعب أدوار هامة في صنع السياسات العامة وإشراكها في المؤسسات الدولية كطرف أساسي، أما المبحث الثالث فيختص بدراسة استشرافية لمستقبل الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى غاية سنة 2020.

المبحث الأول: التسيير الجماعي كمقاربة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية

يمكن تحديد النظرية الفلسفية والسياسية التي تدعم مفهوم التسيير الجماعي Collective Management، مع التركيز على الربط بين النظرية والممارسة العملية، بما يمكننا من إدراك القيم الكوسموبوليتانية، الليبرالية والديمقراطية من خلال ربطها باستكشاف آليات محددة في النظام المؤسسي لإصلاح الحوكمة العالمية. في هذا المبحث، نحاول تطوير مفهوم التسيير الجماعي كمقاربة لإصلاح وديمقراطية عمليات صنع القرار في المنظمات الاقتصادية الدولية القائمة، بهدف تحقيق نظام حوكمي عملي مدعوماً بالركائز الثلاث: الفردانية الليبرالية، النظرية العالمية للعدالة والمبادئ الكوسموبوليتانية، من خلال الدور المتزايد للمجتمع المدني¹ والذي أدى تاريخياً إلى إحداث التغيير².

¹ - ينوه ويليتس: "أنه لا يمكن فهم سيادات دولة معينة بدون معرفة المجموعات الضاغطة على الحكومة و أي نقاش تناقلته وسائل الإعلام. و بالمثل، الدبلوماسية الدولية لا تعمل معزولة عن المجتمع المدني العالمي... ضمن كل من السياسة الداخلية و العالمية، المجتمع المدني هو مصدر التغيير. تبدأ الشركات عادة التغيير الاقتصادي و المنظمات غير الحكومية تكون مصدراً لأفكار جديدة للعمل السياسي."

² - Peter Willets, 'Transnational Actors and International Organisations in Global Politics' in The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations, (eds). John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 435 .

المطلب الأول: تحديد أهداف مقارنة التسيير الجماعي

تستند مقارنة التسيير الجماعي على إشراك القطاعات الثلاث: الحكومات، قطاع الأعمال والمجتمع المدني، مع اعتماد المساواة لكل قطاع و دور رسمي في صناعة القرار بالمنظمات الحكومية الدولية من خلال التصويت. بحيث تعمل معا في المستويات الثلاث للحكومة (الوطنية، الإقليمية و العالمية). على كل مستوى تقديمي، ينتخب ديمقراطياً ممثلون عن كل قطاع من خلال نظام تصويت متعدد المستويات لأداء الواجبات المطلوبة في هذا المستوى. النتيجة التي تُقدّمها القطاعات الثلاث التي تعمل على ثلاث مستويات من الحكومة، هي أن كل قطاع سيكون له القدرة على التأثير على قدم المساواة، و تتقاسم المسؤولية بشأن أهم أنشطة الحكومة العالمية: وضع معايير الحكومة العالمية (مثل مدونات و معايير السلوك) ؛ تنفيذ هذه المعايير والإشراف على التنفيذ، التي تتضمن تطور آليات الإنفاذ.¹

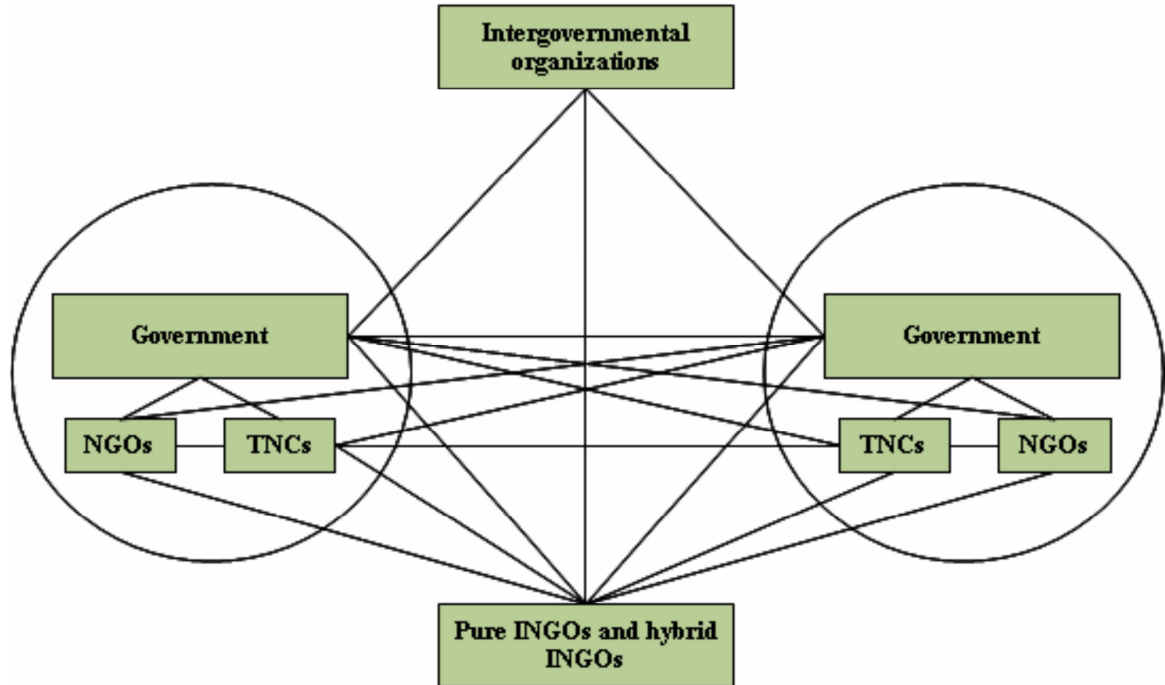
يتم اعتماد نظام التسيير الجماعي للحكومة على ثلاث ركائز فلسفية philosophical pillars. أولاها، الفردانية الليبرالية التي توفر الدعامة الأخلاقية- الفلسفية للتسيير الجماعي؛ الركيزة الثانية تتعلق بالنظرية الليبرالية للعدالة، مع التوجه إلى المستوى العالمي، لتقديم أدلة تدعم موقف نظام التسيير الجماعي على أنه يقدم الخطوط العريضة لعملية صنع قرارات عالمية عادلة؛ أما الركيزة الأخيرة التي يقوم عليها نظام التسيير الجماعي، هي النظرية الكوسموبوليتانية (الكونية)، فكرتها المركزية أن جميع البشر، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ينتمون إلى مجتمع واحد، و يجب أن يكون مُنتجاً موفراً للأساس المنطقي للتسيير الجماعي، بأن لكل فرد الحق في الحصول على صوت في صنع القرار الديمقراطي على المستوى العالمي، بغض النظر عن انتماءاته الوطنية.²

نتفق على أن النظام العالمي الحالي مُحَوَّكٌ من طرف ثلاث فواعل رئيسية: الحكومات/المنظمات ما بين-الحكوماتية؛ قطاع الأعمال والمجتمع المدني، مع حصول تفاعلات عديدة في العلاقة بينها. الشكل أدناه، يوضح الكيفية التي تجعل الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية و المجتمع المدني (ممثلا بالمنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية في الشكل البياني) ، و قطاع الأعمال (ممثلا بالشركات متعددة الجنسيات TNCs) تتفاعل بشكل كبير، كما حددها بيتر ويليتس:

¹ - Miriam Camps and Catherine Gwin, " **Collective management : the reform of global economic organizations**", (USA-UK, New York , London, 1981), 25-28.

² - Kwame Anthony Appiah, "**Justice, Governance, Cosmopolitanism, and the Politics of Difference** **Reconfigurations in a Transnational World**", (Berlin, Der Präsident der Humboldt-Universität, 2007), p.57.

الشكل رقم (02): التفاعلات المعقدة بين فواعل الحوكمة العالمية: الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.



Source: Peter Willets, 'Transnational Actors and International Organisations in Global Politics' in The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations, eds. John Baylis and Steve Smith, (Oxford: Oxford University Press, 2004), p. 443.

تعترف مقارنة التسيير الجماعي بالدور الهام الذي تلعبه الفواعل الثلاث، لكنها تسعى إلى إعادة هيكلة العلاقة بينهما، و ذلك لخلق مؤسسات عالمية أكثر ديمقراطية؛ على الرغم من ذلك يبقى مستوى النفوذ في كل قطاع حالياً غير متساوٍ، بين القطاع الحكومي وغير الحكومي؛ لذا، تسعى مقارنة التسيير الجماعي لتوفير دور شامل ومسؤول لكل من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في المؤسسات الدولية¹. تعتبر مقارنة العدالة العالمية، أكثرها مساعدة لمساعي مقارنة التسيير الجماعي، حيث تُدعم الممارسة الشرعية للسلطة السياسية، على أساس مبادئ دافيد David Held العالمية: القبول الفردي، صنع القرار الجماعي بشأن المسائل العامة من خلال: التصويت، الاشتراك والتفريع/الفرعية subsidiarity. تُحاول بذلك مقارنة التسيير الجماعي، تحليل الكيفية التي يمكن أن تتحقق بها هذه المبادئ من خلال إصلاح المؤسسات الدولية، مع الاعتراف بالقيود العملية والتحديات الراهنة في النظام الدولي الحالي. بالإضافة إلى تقفي قدرة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لتمكين الجنوب من الوصول، وكسب صوت لتحقيق التوازن في التمثيل الحكومي. وبالتالي، المنظمات غير الحكومية في نظام التسيير

¹ - Ibid., p.32.

الجماعي، تمثل " صوت من لا صوت لهم " 'voice of the voiceless'، وتوجه نشاطها نحو المعاملة المتساوية لكل الأفراد على المستوى العالمي.¹

تتشابه مساعي مقارنة التسيير الجماعي بمقترحات إنشاء جمعيات المنظمات غير الحكومية NGO Assemblies، التي ترى أن الوحدة الأساسية لإصلاح المؤسسات الدولية، تكمن في إشراك ليس فقط الأفراد في الجمعيات، وإنما الفواعل غير-الدولانية (المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص).²

يقدم مايكل إدواردز Michael Edwards وزاداك سايمون Simon Zadek سيناريو يميز مجموعة من هيئات المنظمات غير الحكومية ومثلي القطاع الخاص، مثل منتدى اقتصادي عالمي موصول بمنظمة التجارة العالمية، أو آخر متعلق بصندوق النقد الدولي. تستطيع هذه المنتديات مناقشة قرارات وسياسات هذه المؤسسات الدولية. طور زاداك سيناريو " الجمعية المدنية " Civil Assembly للأمم المتحدة، يتألف من المنظمات غير الحكومية ومثلي القطاع الخاص التي يمكن لها أن تحدد النقاش، تقوم بتعديلات على جدول مشاريع قرارات الجمعية العامة، وتقاوم لفترة من الوقت إرادة الجمعية العامة. مع أن مقترح الجمعيات غير الحكومية لا يلتزم بتصويت رسمي، لكن ممارسة سلطتها الناعمة تمكنها من الدفع لمزيد من الصلاحيات التنفيذية.³

هذا بالإضافة إلى الدعم الواسع لمفهوم منتديات المنظمات غير الحكومية NGO forum ، وهو ما أوضحت الدراسة التي أجريت أخيراً، من طرف لجنة 2020 لأصحاب المصالح العالمية، والتي تُعد الدراسة الثالثة من نوعها، حيث عرضت على 1.000 من أصحاب المصالح العالميين تقديم أولوياتهم في سبيل إصلاح الأمم المتحدة؛ 66% منهم، صنف خلق منتدى المجتمع المدني متكوناً من المنظمات غير الحكومية المعتمدة و منظمات قطاع الأعمال كأولوية.⁴

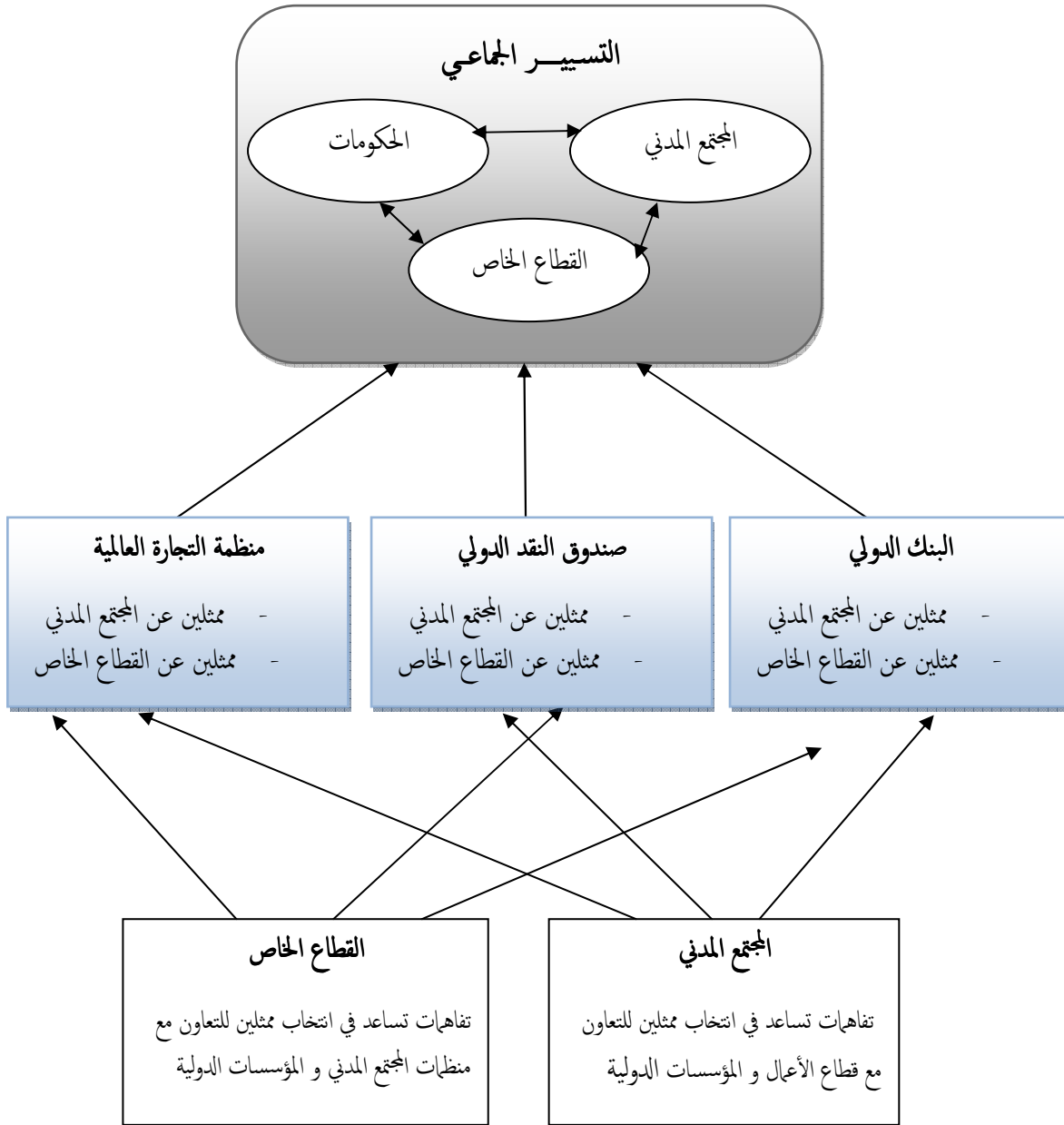
¹ - David Held, "Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus". (UK: Cambridge, Polity Press, 2004), pp. 170–171.

² - Miriam Camps and Catherine Gwin, op.cit, p.32.

³ - Simon Zadek, "Civil Partnerships, Governance and the UN" Background Paper for the Secretary-General's Panel of Eminent Persons on Civil Society and UN Relationships, in "Multi-Stakeholder Partnerships and UN-Civil Society Relationships: Collection of Materials from the Multi-Stakeholder Workshop on Partnerships and UN-Civil Society Relationships", New York, February 2004, p. 20.

⁴ - Peter Willets, op.cit., p.261.

الشكل رقم (03) : يوضح نظام التسيير الجماعي بين القطاعات الثلاث: المؤسسات الدولية، القطاع الخاص والمجتمع المدني



Sources :

- Peter Willets, **'Transnational Actors and International Organisations in Global Politics'** in The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations, (eds). John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2001).P.456.

- Miriam Camps and Catherine Gwin, Collective management : the reform of global economic organizations, (USA-UK, New York , London, 1981).

الإدارة المتعددة التي توضحها مقارنة التسيير الجماعي كما هو موضح بالشكل أعلاه، تساهم في تصحيح اختلال توازن السلطة في الحوكمة العالمية القائم حاليا، كما تجلب قدرا أكبر من الشرعية للمؤسسات الدولية.

بالنهاية، يعطي نظام التسيير الجماعي الفرصة للمواطنين العاديين للإدلاء بأصواتهم للمنظمات غير الحكومية و ممثلي القطاع الخاص المراد تمثيلهم بالمؤسسات الدولية. يمكن لهذه العملية أن تبدأ من خلال إعطاء مؤسسات المجتمع المدني دورا على قدم المساواة، إلى جانب مؤسسات السوق والمؤسسات الحكومية، في وضع المعايير والمدونات العالمية التي تحكم جميع الدول القومية، بحيث تكون لهذه القواعد والمعايير شرعية معترف بها، ليس فقط من قبل الحكومات، وإنما أيضا من قبل ناخبينهم، وهذا ما سيخلق الالتزام تجاه هذه القواعد والمعايير¹. ولفهم أفضل لنظام التسيير الجماعي، تُورد مجموعة من المقترحات لدمقرطة مؤسسات الحوكمة العالمية و التي تعتبر بمثابة نماذج لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: نماذج لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية

نحاول في هذا الجزء، فحص النماذج التي تم تطويرها، لتشمل دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ حيث تعتبر الخطوات- السابقة لتحقيق نظام التسيير الجماعي. تختلف هذه النماذج من حيث نوع الديمقراطية المعنية (الديمقراطية المشاركة مقابل الديمقراطية التمثيلية)، ومن حيث قوتها (القوة الناعمة مقابل حقوق القرار الرسمي). على الرغم من مُجادلة البعض بالتداخل بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية، إلا أن التمييز الواضح والمفيد، يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الحكومية الدولية.

النموذج الأول: شركات أصحاب المصالح المتعددين Multi-stakeholder partnerships

في عام 2003، عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان فرناندو كاردوسو- الرئيس السابق للبرازيل- لرئاسة لجنة من الشخصيات البارزة، لتحديد أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية. المقترح الأول من فريق الأمم المتحدة على المجتمع المدني (في لجنة كاردوسو)، هو أن الأمم المتحدة يجب عليها التأكيد على إشراك جميع الهيئات ذات الصلة بهذه القضية، وأن الفواعل الرئيسية هي مختلفة على اختلاف القضايا وأنه لا بد من تعزيز الشراكات بين أصحاب المصالح المتعددين، تشمل هذه الأخيرة المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمليات القائمة على المشاركة، مع حقوق اتخاذ القرار النهائي التي تحتفظ به المنظمات الحكومية الدولية.

قُوبل التقرير بتشكيك كبير من طرف أغلب المنظمات غير الحكومية، ذلك أن التقرير لم يخرج بقرار من الجمعية العامة على التوصيات الواردة فيه. أما الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، فقد حثّ على وجه التحديد

¹ - Liesbet Hooghe and Gary Marks, 'Unraveling the Central State, But How? Types of Multi-Level Governance', Vienna Institute for Advanced Studies Political Science Series 87 (March 2003). Retrived on : 11/10/2012.

http://www.ihs.ac.at/publications/pol/pw_87.pdf.

لجنة كاردوسو على تحديد سبل المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية التابعة للدول النامية في أنشطة الأمم المتحدة.¹

النموذج الثاني: الشبكات العالمية / المشاركة الثلاثية Global Networks / tripartite participatory

يستتبع هذا النموذج النقاش الدائر حول نظرية 'الحوكمة الشبكية' على المستوى الوطني، التي ترى بتحول الحكومة من المفاهيم التقليدية للسيطرة المركزية على البرامج العامة، إلى نموذج جديد يحاول تسهيل الخدمات من خلال شبكات من الهيئات غير الحكومية.

طوّر جون فرانسوا Jean-François Rischard مفهوم شبكات القضايا العالمية global issues networks (GINs). ويعتقد أن ما نحتاجه حالياً هو شبكة عالمية متميزة لكل مشكل سياسي طارئ، بحيث يمكن أن يقود هذه الشبكة فاعل رائد من الفواعل الدولية و يعمل بصفته مجرد وسيط. كما يمكن لشبكات القضايا العالمية أن تضم ممثلين عن الحكومات المتضررة و من ذوي الخبرة في القضية محل النقاش، إلى جانب أهل العلم من قطاع الأعمال و المنظمات غير الحكومية الدولية. بحسب رأي فرانسوا، هناك ثلاث مراحل تتبعها شبكات القضايا العالمية: المرحلة الدستورية constitutional phase، يتم ذلك عندما تُعقد الشبكة و يبدأ نشاطها؛ مرحلة إنشاء القواعد و المعايير norm-producing phase، بدءاً بتقييم دقيق للخيارات و البدائل؛ والمرحلة الثالثة هي مرحلة التنفيذ implementation phase، تُعد المرحلة النهائية التي يطلق عليها فرانسوا، بالمرحلة المحددة لنوع السلطة و النفوذ الذي يمكن أن تمارسه شبكات القضايا العالمية:

"في المرحلة الثالثة هذه ... كل شبكة من شأنها أن تزيد نسبة عضويتها، وتدخل في سباق حامي لتقييم الدول و بعض الفواعل الأخرى ذات الصلة (الشركات مثلاً) حول مدى نجاحها في إتباع القواعد والمعايير. وهي في ذلك، تتبع إلى حد كبير مسار أنشطة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO. كما يمكنها بشكل دوري تصنيف اللاعبين على حسب أفضليتهم في تحقيق التحسينات من سنة إلى أخرى. الآن، تلعب آثار السمعة دورها: أين يمكن للشبكة و مقر الاجتماع الالكتروني حينها تتبع عمل أصحاب المصالح إن كانت لا تحذو حذوها أو تفعل ..."²

¹ - Fernando Cardoso, 'We the Peoples: Civil Society, the United Nations and Global Governance' report of the Panel of Eminent Persons on United Nations-Civil Society Relations, A/58/817, June 2004, p. 16. Retrived on : 29/11/2012. <http://www.un-ngls.org/Final%20report%20-%20HLP.doc>.

² Jean-François Rischard, "Urgent Global Problems, New Global Solutions, New Global Agenda", **progressive politics**, vol 2.2, pp.81-84. Retrived on : 12/11/2012. http://www.policy-network.net/uploadedFiles/Publications/Publications/pp2.2%2080-84_RISCHARD.pdf

أخيراً، بالإضافة إلى المشاركة في أنشطة التقييم، وتعزيز آثار السمعة، يمكن للشبكات أيضاً أن تصبح من أفضل الممارسين لنظام التبادل، اجتماعهم بالمقار الالكترونية تمنحها الأفضلية من رصد الأعمال و تبادل المعارف. لذا، تُظهر شبكات القضايا العالمية مزايا عديدة مقارنة بغيرها من الآليات الحالية:

أولاً، تعمل شبكات القضايا العالمية بشكل أسرع، بحيث تدفع النظام الدولي للتعامل مع القضايا في سياق فوري أكثر مما هو عليه الآن. كل شبكة تنظر في القضايا و تحدد أفضل وسيلة لمعالجتها، و الاستعجال في حل القضايا هو المفتاح الذي يدفع جدول الأعمال قُدماً.

ثانياً، إنشاء مثل هذه الشبكات، يعني تصميم سياسات تختص بالتطبيق العالمي. حيث اعتبر وقتها هابرماس Jurgens Habermas أن أخطر عقبة أمام لتحقيق ذلك، هو غياب ثقافة أو روح سياسية عالمية.¹

النموذج الثالث: المنتدى العالمي للمجتمع المدني Global Forum of Civil Society

اقترح كل من Edwards و Zadek إنشاء غرفة ثانية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى منتديات أخرى تستطيع من خلالها المنظمات غير الحكومية أن تُشكل وحدات سياسية من أجل تحقيق الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية. اقتراحهما يشمل سلسلة من الهيئات غير-المُمثلة، و المصممة لتوفير مساحة للنقاش حول الأنظمة أو المؤسسات الدولية خاصة، مع مشاركين يتم اختيارهم وفقاً للخبرة أو المصلحة المادية. على سبيل المثال، المنتدى الاقتصادي العالمي يمكن أن يكون مُكملاً لصندوق النقد الدولي، لتمكين الفواعل غير-الدولانية لمناقشة سياسات و أداء الصندوق. و بالمثل، يُنشئ منتدى آخر مُكمل لمنظمة التجارة العالمية. تستطيع هذه المنتديات أن تنادي بالشرعية، ليس على أساس التمثيل و إنما على أساس الكفاءة و الخبرة، الشرعية الأخلاقية أو المنفعة العامة.²

كما يقترح Zadek سيناريو 'الحوكمة المدنية' civil governance، أين تستكمل فيها الغرفة المدنية Civil Chamber أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتألف من 800 عضو من المنظمات المنتخبة، تشمل المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدينية و منظمات العمل.³

المبحث الثاني: إصلاح ترتيبات الحوكمة العالمية- نحو هندسة اقتصادية دولية حديثة

المناقشة بشأن إصلاح ترتيبات الحوكمة لمواجهة التحديات الاقتصادية أصبحت ملحة في الظرف الاقتصادي الحالي، خاصة بعد أن أظهرت الأزمة المالية مدى عجز الهندسة الدولية الراهنة، سواء تعلق الأمر بالهندسة المالية

¹ - Ibid, p.84.

² - Simon Zadek, op.cit. pp. 20-25.

³ - Ibid, p31.

أو هندسة الاقتصاد الكلي (الهندسة المالية اختصارًا) في إدارة الاقتصاد العالمي اليوم. لم يحدث وأن كانت الحاجة إلى إخضاع العولمة لآليات الحكم أكثر وضوحًا من الآن، لكن في نفس الوقت لم يحدث وأن بدت الترتيبات المؤسسية للحكم غير كافية لذلك كما تبدو عليه اليوم. وبالتالي فإن الدعوات المقدمة والخطوات المتخذة لإصلاح ترتيبات الحوكمة والهندسة المالية الدولية تحظى بترحيب كبير.

بعد الأزمتين الآسيوية والروسية لعامي 1997 و 1998، اللتين اجتاحتا معظم دول العالم النامية (بما في ذلك ما يعرف بـ "الاقتصادات الناشئة") في فترات الركود الاقتصادي العميق، قام دعاة الإصلاح بإطلاق دعوات مماثلة، لكن كان من شأنها أن أدت إلى إصلاحات هامشية في أحسن أحوالها. وقد أدت حقيقة أن البلدان الصناعية هذه المرة كانت في قلب العاصفة إلى القيام بمزيد من العمل، لكن ذلك يعني أيضًا أنه تم تهميش بعض التدابير التي من شأنها خدمة المصالح المباشرة للبلدان النامية¹.

هناك مشكلتان أساسيتان مع الإصلاحات التي تجري حاليًا. أولاً، تشكل هذه الإصلاحات أجندة غير مكتملة. إذ ركز معظم العمل على سياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة الركود العالمي (التي عرفت ضعفاً ملحوظاً منذ منتصف عام 2010)، على ضبط الأنظمة المالية المحلية، وعلى عمليات التمويل المخصصة لمواجهة التقلبات الدورية، والتي قام بها صندوق النقد الدولي (IMF) وبنوك التنمية متعددة الأطراف. هذا في الوقت الذي توجد فيه قضايا أخرى غائبة بشكل بارز، بما في ذلك ضبط تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وتصميم آليات مناسبة لتسوية الديون على المستوى الدولي، إضافة إلى الإصلاحات النقدية العالمية. ثانياً، اتسمت عملية الإصلاح بالقيادة من خلال ترتيبات عشوائية (ad hoc)، من قبيل مجموعة العشرين (G 20). لا شك أن هذا الترتيب يمثل تحسناً مقارنة بمجموعة السبعة (G7)؛ ومع ذلك، لا يمكن لأي إصلاح جوهري أن يحدث إذا كانت عملية الإصلاح لا تؤدي إلى تصميم مؤسسات تمثيلية تقوم على مبدأ إشراك الفاعلين. يمكن القول باختصار أن المؤسسات العالمية، وليس التجمعات العشوائية للبلدان، ينبغي أن تكون في قلب الهندسة المالية الدولية - والحوكمة العالمية بشكل عام².

نظراً لهذه المشاكل المتعلقة بالجهود القائمة للإصلاح، يجادل هذا الجزء من البحث من أجل هندسة مالية دولية من شأنها أن تستجيب لمعايير أساسيين: أولاً، يجب أن تكون شاملة في نطاقها؛ وثانياً، يجب أن تقوم على مؤسسات تمثيلية، تستند إلى بنية تشبه شبكةً متعددة الفواعل.

¹ - José Antonio Ocampo, "A Development-Friendly Reform of the International Financial Architecture", Politics & Society, SAGE Publications, 2011, pp.1-2. Retrived on : 11/10/2011.

http://www.eclac.org/comercio/pdfs/02_Ocampo.pdf

² - Ibid., p.2.

المطلب الأول: تصحيح العجز في ضبط النظام المالي العالمي

رافق الأزمة المالية العالمية الأخيرة نقص فادح في ضبط الأنشطة المالية والإشراف عليها. منذ الأزمة الآسيوية، أصبح مبدأً راسخاً أنه يجب أن تترافق عمليات التحرير المالي مع ضبط أقوى ورقابة أكثر حذراً على تلك العمليات. وقد تم تطبيق هذا المبدأ في العديد من البلدان النامية، والتي بذلك أصبحت لديها أنظمة مالية محلية أقوى في بداية الأزمة. و في المقابل، تم تجاهله تماماً في الولايات المتحدة، حيث ترافق المزيد من التحرير مع عمليات رفع للقيود وضعف للرقابة من قبل الوساطة المالية financial intermediation. كما عانت المصارف الأوروبية كذلك من مشاكل كبيرة مرتبطة بالاستثمارات في الأصول ذات المخاطر العالية التي صدرت في الولايات المتحدة، انتشاء euphoria العقارات بشكل فعلي في عدد من البلدان، وازدهار عمليات الإقراض في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، إضافة إلى عوامل أخرى¹.

النقاش الذي جرى في اجتماعات مجموعة العشرين أدى إلى الاتفاق على المبادئ الأساسية للضبط، وجميعها يمكن القول أنها ضرورية لجعل القطاع المالي الخادم، وليس السيد على اقتصاد السوق والمجتمع باستخدام مصطلحات كويغين في إسهامه ضمن هذا العدد.² ومع ذلك، فإن تبني وتنفيذ مبادئ الضبط هذه بشكل كامل لا يزال عملاً غير منجز بعد. يتمثل المبدأ الأول في كون أن عمليات الضبط يجب أن تركز بشكل كبير على مواجهة التقلبات الدورية، وبالتالي تجنب المديونية المفرطة (الرافعة) وإجبار المؤسسات المالية على زيادة تراكم المسندات المالية cushions أثناء فترات الازدهار لتكون قادرة على الصمود على نحو أفضل خلال الأزمات، وينبغي أن تكون هذه المسندات المالية مزيجاً متغيراً من مستويات أعلى من رؤوس الأموال، المخصصات المتعلقة بخسائر القروض (احتياطات)، إضافة إلى السيولة، وينبغي أن يكون فرض حدود مطلقة على الرافعة جزءاً من الحل. وهذا يتضمن أيضاً كون أنه عندما يتم تسعير الأصول وفقاً لقيمتها السوقية السائدة في الحسابات الختامية للميزانية العامة التي يقدمها الوكلاء / الوسطاء الماليين financial advisor وذلك بهدف الحفاظ على الشفافية (بدل تسعيرها وفقاً لتكلفتها التاريخية أو الشرائية)، يجب أن يكون لدى النظام آليات أخرى (مثل زيادة المخصصات / الاعتمادات provisions أو الاحتياطات، أو نسبة القيمة إلى القرض LTV Ratio لمواجهة التقلبات الدورية (countercyclical loan-to-value ratios) لمنع فقائيع أسعار الأصول (asset price bubbles) من أن تتغذى على توسع الائتمان، ومنع كساد أسعار الأصول (asset price busts)) من أن تؤدي إلى تعزيز أزمة الائتمان.

¹ - Ibid., p.6.

² - Jane D'Arista and Stephany Griffith Jones, "Reforming Financial Regulation : What Needs to Be Done?" in **Reforming the International Financial System for Development**, (USA: Columbia University Press, Initiative for Policy Dialogue Series, 2010), p.35.

أما المبدأ الثاني المتفق عليه فيتمثل في كون أن عمليات الضبط/التنظيم يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان، من حيث الوكلاء (القائمين عليها) ومن حيث الأدوات المالية. يعتبر هذا ضرورياً من أجل تجنب الثغرات الكبيرة التي سمحت للوساطات غير البنكية بزيادة الرافعة النسبية خلال فترات الازدهار السابقة. ويشمل هذا أيضاً ضبط أنواع الأصول التي أدت إلى الأزمات الراهنة، وخاصة المدعومة بالأصول (المدعومة برهن على سبيل المثال) الأوراق المالية و المشتقات، وإجبار كل الأسواق على أن تكون مفتوحة وشفافة، وبذلك الحد من العمليات خارج السوق النظامية over-the counter operations. في هذا الصدد، تم الاتفاق أيضاً على أن الوسطاء الماليين المهمين نسبياً يجب أن يخضعوا للرقابة الصارمة بشكل خاص، وربما لمعايير ضبط أقوى. وينبغي تجنب الاعتماد المفرط على نماذج تقييم المخاطر الداخلية للمؤسسات المالية (محل التركيز الأساسي في اتفاقية بازل الثانية Basel II). وقد سبق وأن تم إظهار مدى الخطر الذي يمكن أن يشكله ذلك، وكيف يمكن أن يؤدي استخدام نماذج خطر مماثلة من جانب المؤسسات المالية إلى المزيد من عدم الاستقرار.¹

إضافة إلى هذه المبادئ، تشكل هناك أيضاً توافقاً على مستوى عالٍ حول مبدأ ثالث، خاصة في النقاشات الجارية في الولايات المتحدة حول حماية المستهلك. وقد كان ذلك ضرورياً لتجنب القروض العقارية والأدوات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر العالية المقدمة للعملاء من الصنف البسيط (غير المعقد) خلال الطفرة التي حدثت مؤخراً. وقد كان هناك هدف رابع تقليدي لعمليات الضبط، يتمثل في تقييد سلطة الاحتكار، والذي يعتبر غالباً عموماً عن الأجندة. وسيكون ذلك بمثابة القضية الأساسية التي سيتم التطلع إليها، خاصة وأن المالية المرتبطة بالقطاع الخاص قد شهدت تركيزاً سريعاً في جميع أنحاء العالم.

قبل اجتماعات قمة مجموعة العشرين في سيول، نوفمبر 2010، وافقت لجنة بازل حول الرقابة البنكية على مجموعة هامة من الإصلاحات (تعرف بـ بازل 3 Basel III)، بما في ذلك الزيادة في متطلبات رأس المال، والتعريف الدقيق لرأس المال، متطلبات السيولة المعززة، وتوفير رافعة جديدة ذات حد أقصى من شأنها أن تحد من أصول البنوك من أجل مضاعفة رأس المال الأساسي الموجه لعمليات الضبط (تسمى في معايير الضبط الفئة 1). غير أن الإصلاحات تبقى غير مكتملة، طالما أنه لا يوجد هناك اتفاق تام حول القواعد المتعلقة برأس المال المخصص لمواجهة التقلبات الدورية وآليات منع وإدارة الأزمات داخل المؤسسات الهامة من الناحية النسبية. و بنفس القدر من الأهمية، تجدر الإشارة إلى أن الجدول الزمني لتنفيذ القواعد المتفق عليها يبقى طويلاً للغاية، مقارنة بالحاجة الملحة للاستجابة للضغوط التي تمارسها كُبريات المؤسسات المالية الخاصة.²

من الناحية المؤسسية، كان هناك قرارٌ مهم لمجموعة العشرين تمثل في منح جميع أعضائها حق الوصول إلى هيئات الضبط الدولية، وخاصة مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board (FSB)، الذي تم

¹ - José Antonio Ocampo, op.cit, pp.6-7.

² - Ibid., pp.7-8.

الآن تكلفه بمهمة تنسيق الإصلاحات المالية العالمية.¹ وقد اتخذت لجنة بازل وغيرها من هيئات الضبط العالمية خطوات مماثلة.² ومع ذلك، تبقى هذه الخطوات الإيجابية لا تخلو من المشاكل. تتمثل المشكلة الأولى في العدد متفاوت جدا للممثلين من مختلف البلدان. أما المشاكل الأكثر جوهرية فتتمثل في القضايا المؤسساتية حول الغياب الكامل لتمثيل البلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم، الطبيعة العشوائية للترتيبات، غياب أمانة رسمية، وغياب المساءلة أمام هيئة سياسية تمثيلية.

لحل بعض هذه المشاكل، يجب أن يتم هناك انتقال مرغوب فيه لتبني بشكل رسمي إحدى المنظمات الدولية القائمة للعب الدور الذي يلعبه FSB اليوم. المؤسسة الأكثر ملاءمة من بين المؤسسات القائمة هي بنك التسويات الدولية (BIS) the Bank for International Settlements. هذا من شأنه أن يعطي البنية العالمية الجديدة للضبط أمانة مستقلة تتمتع بقدرات تقنية؛ وفي الواقع، فقد عمل بنك التسويات الدولية (BIS) لبعض الوقت كأمانة فعالة للجنة بازل. ومع ذلك، فإن أحد الشروط الأساسية المسبقة لكي تصبح هذه المؤسسة هي السلطة المالية العالمية يكمن في توسيع عدد أعضائها بشكل كبير وتحويلها بالفعل إلى مؤسسة عالمية حقيقية، وجعلها أكثر عرضة للمساءلة السياسية أمام الحكومات و منظمات المجتمع المدني وليس فقط أمام محافظي البنوك المركزية. وتعتبر المساءلة ضرورية أيضا لتفادي مشكلة كبيرة أخرى واجهتها لجنة بازل خلال السنوات الأخيرة، وهي استيلاء البنوك الكبيرة متعددة الجنسيات على آليات الضبط. لذلك، ينبغي تقديم آليات واضحة للمساءلة في جميع هيئات الضبط، سواء الوطنية أو الدولية.³

بغض النظر عن المشاكل المترتبة عن البنية المؤسساتية، تبقى الفجوة الأهم في النقاش الدائر حول الضبط تكمن في غياب تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود من الأجندة. ويعتبر هذا أمرا مهما بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن تمارسه تدفقات رؤوس الأموال المواكبة/ المسيرة للدورة الاقتصادية (pro-cyclical capital flows) على الاستقرار المالي العالمي، بما في ذلك تجارة المناقلة (carry trade).⁴ فقد تضررت البلدان النامية

¹ - تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي Financial Stability Forum من قبل مجموعة السبعة بعد الأزمة الآسيوية من أجل التعرف على المخاطر النسقية التي قد تضر النظام المالي العالمي. ومن الواضح أنه لم يؤد هذه المهمة بشكل جيد. ومع القرار الذي تم اتخاذه مؤخرا، أصبح خليفته، مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board، بمثابة القمة في شبكة الضابطيين الماليين financial regulators في مجموعة العشرين ودول أخرى قليلة.

² - يختلف هذا المقترح عن مقترح كويغين Quiggin الذي قدمه في مساهمته في هذا العدد، الذي يعتمد على مؤسسات وطنية، مع مؤسسة إقليمية واحدة (البنك المركزي الأوروبي) تلعب هي الأخرى دورا أساسيا. مع ذلك، فإن وجود بنية دولية متعددة الطبقات multilayered، كذلك المقترحة هنا، يعتبر أمرا أساسيا لضمان التماسك بين الأطر الوطنية المختلفة، ولحماية الأعضاء الأضعف في المجتمع الدولي (مثل البلدان الأكثر تخلفا) من سوء التسيير المالي في الاقتصاديات الأكثر أهمية من الناحية النسقية.

³ - Ibid., p.8.

⁴ - تعتبر تجارة المناقلة إحدى أهم إستراتيجيات تداول سوق العملات العالمي للأمد البعيد، حيث يُمكن للمستثمر بموجب هذه الإستراتيجية جني الأرباح دون تجنيد رأس مال كبير. يدل عنوان هذه الإستراتيجية على معناها، إذ يقوم مستثمرو تجارة المناقلة باقتراض الأموال بالعملات ذات أسعار الفائدة المنخفضة، كالعملة اليابانية (الين) واستثمار هذه الأموال (المقترضة) في العملات ذات العائد العالي، كالعملة الأسترالية الدولار الأسترالي مثلاً، وذلك

بشدة جراء تدفقات رؤوس الأموال الموابكة للدورة الاقتصادية ، كما تأثرت بهذا العامل وبنفس الحجم بعض الدول الأوروبية خلال الأزمة الراهنة¹. هذا يعني أن أنظمة ضبط حسابات رؤوس الأموال (capital account regulations)، بما في ذلك متطلبات احتياطي رؤوس الأموال المعممة (generalized reserve requirements) على التدفقات عبر الحدود، فترات البقاء الأدنى (minimum stay periods)، وحتى فيما يتعلق بحظر معاملات معينة، جميعها يمكن أن تكون مهمة للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لأنظمة الضبط الاحترازية على المستوى المحلي. هذه الأخيرة ينبغي أن تأخذ أيضا في الاعتبار بعض الجوانب المرتبطة بالتدفقات العابرة للحدود، مثل عدم تكافؤ العملات في المحافظ الاستثمارية (portfolios) – من خلال مثلا حظر الإقراض بعملات أجنبية معينة على الوكلاء الاقتصاديين الذين ليست لديهم عائدات بتلك العملات². وقد لعب صندوق النقد الدولي دورا إيجابيا في هذا الشأن، من خلال إطلاق نقاش لا يزال ممتدا حول دور قواعد الضبط المتعلقة بالحيطة في حساب رؤوس الأموال (أو "الرقابة على رؤوس الأموال" كما توصف عادة). وينبغي أن تكون هذه المسألة في قلب المناقشات المتعلقة بأبعاد التنمية في أية شبكة أمان مالي على المستوى العالمي (global financial safety net).

لكن على الرغم من المحاولات التي بذلت في عام 1997 لتضمين اتفاق صندوق النقد الدولي قابلية حسابات رؤوس المال للتحويل، فإن القواعد الأصلية التي على أساسها تم تصميم صندوق النقد الدولي لا تزال وظيفية في هذا المجال. وبالتالي فإن الدول لديها الاستقلالية الكاملة لتبني أنظمة لضبط حسابات رؤوس الأموال، إما لتقييد التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال خلال فترات الازدهار أو للسيطرة على هروب رؤوس الأموال [نحو الخارج] خلال الأزمات. ويشير الدليل على الروابط القوية التي تنتقل عبرها سواء حالة النشوة المالية financial euphoria أو حالة الذعر المالي financial panic في جميع أنحاء العالم، إلا أنه سيكون من الحكمة الاستفادة أكثر من أنظمة الضبط هذه. لذلك، ربما ينبغي تشجيع صندوق النقد الدولي على تقديم الاستشارة للبلدان حول أنظمة الضبط التي يجب عليها أن تتبناها في ظروف محددة، مع احترام استقلاليتها الكاملة في ضبط تدفقات الأموال عبر الحدود³.

يهدف الربح من فارق الفائدة الناتج من بين العمليتين . من المعلوم أن نسبة الفائدة على العملة اليابانية تساوي 0.10% سنوياً، أي صفر بالمائة على وجه التقريب. بالمقابل، تصل نسبة الفائدة على العملة الأسترالية إلى 4.5% سنوياً. من هنا نرى أن فارق النسب بين العمليتين يساوي 4.4% سنوياً 4.5% - 0.10% = . يجوز استعمال هذا النوع من المتاجرة عند وجود أخبار إيجابية عن الاقتصاد العالمي، كالتوقعات بالنمو والتعافي، الأمر الذي قد يزيد من شهية المخاطرة Risk Appetite – لدى المستثمرين مما يقودهم للمخاطرة واقتراض الأموال ذات العائد المتدني بالأخص العملة اليابانية المعروفة بتلاشي قيمتها في مثل هذه الحالات وتعافيا في حالات عدم الطمأنينة.

¹ - Jacqueline Best, "Why the Economy is Often the Exception to Politics as Usual", *Theory, Culture & Society*, Vol. 24, No. 4, 2007, p.89.

² - José Antonio Ocampo, Op.cit, p.8.

³ - Ibid, pp.8-9.

المطلب الثاني: نحو تحسين عمليات التنسيق في مجال السياسات العالمية للاقتصاد الكلي

لقد تطلب الركود الكبير مؤخرًا الدعوة إلى استجابة قوية على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تبني سياسات نقدية ومالية موسعة في الدول الصناعية. وقد كانت هذه الاستجابة لمواجهة التقلبات الدورية حاسمة في تفادي تكرار كساد كبير آخر مماثل للكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فقد كان متفاوتًا بين البلدان الصناعية، ومع حدوث الانتعاش، أدى إلى بروز خلافات متزايدة بينها. في ضوء ذلك، يمكن اعتبار الخلافات التي ظهرت حول سرعة ضبط أوضاع المالية العامة في اجتماع مجموعة العشرين في تورنتو، جوان 2010، بمثابة خطوة إلى الوراء في هذه العملية. فهي تعكس، على وجه الخصوص، ممانعة متزايدة لدى البلدان الأوروبية بشأن إعطاء الأولوية لدور سياسات الاقتصاد الكلي في مواجهة التقلبات الدورية في ظل الظروف الحالية. كما أن هناك تقدماً محدوداً أكثر فأكثر يتم إحرازه بشأن معالجة إدارة الإختلالات العالمية ومعدلات الصرف¹. حدث نتيجة لهذه الأزمة هبوط في الإختلالات العالمية، لكن خطر ظهورها من جديد لا يزال قائماً. ورغم أن الصين أعلنت اعتماد بعض المرونة في معدلات الصرف قبل قمة العشرين في تورينوتو، إلا أن المسألة الأهم في النظام العالمي لمعدلات الصرف بقيت غائبة عن أجندة القمة إلى أن برزت على شكل "حرب عملات" في الفترة التي سبقت اجتماعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2010 وقمة مجموعة العشرين في سيول، نوفمبر 2010².

وقد تم القيام بخطوة إضافية للمضي قدماً، تمثلت في القبول مبدئياً أن البلدان النامية ينبغي أن تكون جزءاً من الحل، وذلك من خلال تبني سياسات توسيعية على قدم المساواة بين الدول، يتم تسهيلها من خلال توسيع نطاق التمويل لمواجهة التقلبات الدورية. طالما أن العديد من الدول تراكت لديها كميات كبيرة من احتياطات العملات الأجنبية بعد الأزمة الآسيوية – تعتبر إلى حد كبير كسياسة "تأمين ذاتي" ضد نظام مالي دولي يُنظر إليه على أنه غير كافٍ – في الوقت الذي انخفضت فيها ديونها الخارجية وديون القطاع العام لديها، مع حيازتها لأنظمة مالية أقوى مما كانت عليه خلال أزمات سابقة، فقد بدا أنها لا تملك مساحة أكبر للمناورة لاعتماد سياسات أكثر توسيعية مما كانت عليه في الماضي³. الفارق الرئيسي، في الواقع، بين الكساد الكبير الذي حدث مؤخراً والكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين يكمن في أن "الصين" لم تكن موجودة في ذلك الوقت: فهي تمثل اقتصاداً كبيراً بقطاع مالي لا يعاني من الأزمة، وباحتياطي عملات أجنبية، ومع مساحة جبائية كافية لمتابعة سياسات كينزية قسرية، بل والأكثر قسراً في العالم. وقد اعتمدت معظم البلدان الآسيوية سياسات

¹ - Ibid, p.2.

² - Ibid, p. 3.

³ - Jane D'Arista and Stephany Griffith Jones, Op.cit.pp.35-38.

توسيعية، وهو ما حدث أيضا مع عدة دول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، على الرغم من أن مكونات القصة تختلف في هذا الصدد من دولة إلى أخرى¹.

إن أحد الدروس الكبرى في التاريخ التي يمكن استخلاصها هو أن التنسيق المرغوب فيه لإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي يؤدي دائما إلى مزيد من السياسات التوسيعية القسرية تقوم بها الدول التي تتمتع بفوائض خارجية. إن الاعتماد المفرط على السياسات التوسيعية للبلدان التي تعاني من عجز وخاصة، في هذه الحالة البلد الأكثر عجزا وهو الولايات المتحدة، من شأنه أن ينطوي على خطر تأجيل (أو بالأحرى إعادة تأجيل) المخاوف من التصحيح العشوائي للاختلالات العالمية. بشكل أكثر عمومية، يمكن القول بأن الاعتماد على الانتعاش الذي تقوده الصادرات غير مرغوب فيه - وبشكل كبير - في مواجهة خطر انهيار التجارة الدولية، ربما باستثناء البلدان الصغيرة التي تعاني من عجز خارجي كبير. وقد حدث وأن تخلفت عن الركب عدة اقتصاديات تتمتع بالفائض وبقيت حبيسة سياساتها التوسيعية معتمدة إلى حد كبير على انتعاش الصادرات - خصوصا في حالي ألمانيا واليابان، وإن كانت الاستجابة في حالة اليابان بقيت مقيدة بمستويات عالية جدا من ديون القطاع العام.

هناك نقص آخر فادح في جهود الاستجابة للأزمة، تتمثل في غياب أية منظمة دولية تتولى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي، إذا استثنينا صندوق النقد الدولي الذي يمثل المرشح الأوضح لهذه المهمة. بدلا من ذلك، تولت هذا الدور هيئة خاصة، مجموعة العشرين، تقوم على إتباع نمط إدارة الصدمات الاقتصادية العالمية الكبرى الذي ساد منذ انهيار ترتيبات بریتون وودز الأصلية في أوائل سبعينيات القرن العشرين. وقد كان هذا هو الحل الأمثل، باعتباره الطريقة الوحيدة لتوفير بنية مؤسسية واضحة لمثل هذا التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي، لوضع صندوق النقد الدولي في قلب عمليات التنسيق هذه، تمامًا كما توخاه التصميم الأصلي لصندوق النقد الدولي. وتكمن المزايا الأساسية لصندوق النقد الدولي في إمكانية توفير أمانة (secretariat) بمستوى معين من الاستقلالية عن البلدان الأعضاء منفردة (والتي لا شك ستعمل بشكل غير كامل، لا سيما في ما يتعلق بالولايات المتحدة)، إضافة إلى القدرة على إجراء تقييم شامل من الخارج لكيفية وفاء البلدان بالتزاماتها أو فشلها في القيام بذلك.

لذلك، ينبغي بشكل واضح، أن تعتمد الهندسة العالمية على نطاق أكثر اتساعا على المؤسسات الإقليمية. في الواقع وفي مجتمع دولي غير متجانس، سيكون من شأن خلق شبكات من المؤسسات العالمية، الإقليمية والوطنية أن توفر نظام أفضل للحكومة مقارنة بالترتيبات التي تستند إلى منظمة عالمية واحدة. وهذا يقوم على مبادئ فيدرالية قديمة: فالمؤسسات الإقليمية وما دون الإقليمية subregional تعطي للبلدان الصغيرة صوتًا أقوى وشعورًا أقوى

¹ - José Antonio Ocampo , Op.cit, p.8.

بالملكية ownership. بالتالي، من المرجح أن تعمل هذه المؤسسات على الاستجابة لمطالبها. وقد تم هذا الإقرار بهذه الصيغة في بعض المجالات، مثل نظام البنوك التنموية متعددة الأطراف MDBs، حيث يُستكمل البنك الدولي بنوك التنمية الإقليمية و، في بعض أجزاء من العالم، بالبنوك ما دون الإقليمية subregional (خاصة في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي) و بالبنوك ما بين الإقليمية interregional (مثل البنك الإسلامي للتنمية).¹

يعتبر إنشاء شبكة مؤسسية أمرًا مُلحًا لا سيما في المجال النقدي، حيث ينبغي على صندوق النقد الدولي الاستفادة بشكل أكثر نشاطًا من المؤسسات الإقليمية، مثل مبادرة تشيانغ ماي Chiang Mai Initiative والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية Latin American Reserve Fund، ودعم مبادرات إنشائها في أجزاء أخرى من العالم النامي. وقد شكل نقاش العام 2010 حول إمكانية إنشاء صندوق للنقد الأوروبي وإنشاء المرفق الخاص بالاستقرار المالي الأوروبي European Financial Stability Facility خطوات هامة في هذا الاتجاه. وفي الواقع، ينبغي لصندوق النقد الدولي في المستقبل أن يتم وضعه في ذروة شبكة من الصناديق الإقليمية الاحتياطية – أقرب في التصميم إلى البنك المركزي الأوروبي أو نظام الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve System منه إلى مؤسسة عالمية واحدة كما هو عليه الأمر حاليًا.² وكما سبق الإشارة إليه، يمكن اعتماد تصميم مؤسسي مماثل من أجل الضبط والإشراف الاحترازين.³

ونظرا لاحتياطياتها الكبيرة من النقد الأجنبي، فإن البلدان النامية توجد في وضع ممتاز يسمح لها بالمساهمة في هذه المهمة. ويعتبر استخدام تلك الاحتياطيات بشكل أكثر نشاطًا في ترتيبات المقايضة بين البنوك المركزية، جمعها في صناديق احتياطية، واستخدامها لدعم تنمية أسواق السندات الإقليمية كلها آليات لتوسيع مجال التحرك الذي تقدمه. ويمكن أيضا استخدام هذه الاحتياطيات وصناديق الثروة السيادية الموجودة في إنشاء أو الاستفادة من بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تملكها البلدان النامية، وفي الاستثمار في السندات التي تصدرها تلك المنظمات. ويمثل نمو وتكاثر بنوك التنمية ما دون الإقليمية وما بين الإقليمية التي تملكها البلدان النامية أرضية خصبة للتعاون جنوب – جنوب (بين بلدان الجنوب)، لكن هذه الإمكانيات لا تزال إلى حد كبير غير مستغلة.

¹ - Ashima Goyal, "Global Financial Architecture : Past and Present Arguments, Advice, Action", **The Margin Journal of Applied Economic Research**, N4, Vol.2, 2010, p.228.

² - تم تقديم هذا المقترح من خلال لجنة أئمة ترأستها سنة 1999 (United Nations Task Force). أنظر: "Towards a New International Financial Architecture" (report, Task Force of the Executive Committee of Economic and Social Affairs of the United Nations, January 21, 1999)

<http://www.un.org/esa/desa/ousg/articles/pdf/intlfinar.htm>.

³ - Ibid., p.3.

المطلب الثالث: بناء هندسة مالية دولية تقوم على الإشراف

لقد تم اتخاذ خطوات جيدة على الرغم من أنها غير مكتملة في اتجاه تحسين الحوكمة المالية العالمية. أهم تلك الخطوات هو قرار تمديد عضوية المؤسسات العالمية للضبط المالي في مجموعة العشرين وإشراك البلدان النامية الرئيسية نفسها في المجموعة (مجموعة العشرين)، التي عرفت نفسها في اجتماع بيتسبرغ، سبتمبر 2009 باسم "المنتدى الأول لتعاوننا الاقتصادي الدولي the premier forum for our international economic cooperation"¹. لكن، وكما سبق ملاحظته، فإن هذا التقدم يمثل أيضا مشكلة كبرى، خاصة وأن الهيئات العشوائية لا يمكن أن تحل محل المؤسسات التمثيلية representative القائمة على الإشراف inclusive في إطار هندسة مالية دولية مبنية بشكل جيد.

تعتبر إصلاحات نظام "التصويت والتمثيل" الخاص بالبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز سابقة لإنشاء مجموعة العشرين على مستوى القادة، وقد استمرت جزئيا في التقدم على مسار مواز تماما للمسارات الأخرى. وهناك إجماع واضح بأن إحدى أهم المؤشرات الدالة على نجاح أو فشل مجموعة العشرين هي قدرتها على إتمام عملية الإصلاحات هذه، بما في ذلك حل مشكلتي التمثيل الناقص underrepresentation (حالة آسيا)، والتمثيل المبالغ فيه overrepresentation (حالة أوروبا الغربية). في إبريل 2008، تبنى مجلس صندوق النقد الدولي اتفاقاً متوازناً بشأن إصلاح الحصص quotas والأصوات، تضمن إعادة توزيع الحصص ومضاعفة الأصوات الأساسية ثلاثة أضعاف لزيادة حقوق التصويت للدول النامية 2.7 نقطة مئوية. وقد دعا وزراء البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في اجتماعات مؤسسات بريتون وودز في ربيع عام 2010 إلى إعادة تنظيم قواعد الحصص بشكل أكثر طموحاً. وقد وافق وزراء المالية على إصلاحات إضافية في هذا المجال في الفترة سبقت اجتماعات مجموعة العشرين في سيول. وبالإضافة إلى اتفاق عام 2008، أدى كل ذلك إلى زيادة قدرها 3.9 نقطة مئوية في حصص الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الناشئة، وزيادة قدرها 5.3 نقطة مئوية في قوتها التصويتية. وقد شهدت بعض الدول مكاسب معتبرة (الصين بشكل خاص، جمهورية كوريا، البرازيل، الهند، المكسيك وتركيا، بهذا الترتيب)؛ غير أنه في المقابل، كانت هناك أيضا مجموعة من البلدان النامية الأخرى التي عانت من خسائر كبيرة. كما اتفق الوزراء أيضا على أن يتم تخفيض عدد المقاعد الأوروبية في المجلس بمقعدين اثنين، في حين يتم زيادة عدد المديرين التنفيذيين من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا. وقد تم التصديق لاحقا على هذه الإصلاحات من قبل مجلس صندوق النقد الدولي².

إضافة إلى ما سبق من المقترحات الهامة التي قدمت في مناسبات متعددة، تلك التي قدمتها لجنة إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي لعام 2009 برئاسة تريפור مانويل: خفض عتبة الأصوات اللازمة للموافقة

¹ - أنظر: ديباجة "تصريح القادة" في قمة بيتسبرغ، 24-25 سبتمبر 2009، الفقرة 19.

² - Ibid, pp.9-10.

على الإصلاحات الهامة في صندوق النقد الدولي من العتبة الحالية المقدرة بـ 85 في المائة، على سبيل المثال، إلى 57-70 في المائة؛ إنشاء مجلس للوزراء يتمتع بسلطات فعالة لتبني القرارات السياسية الأكثر أهمية، وبذلك يحل محل اللجنة الدولية النقدية والمالية International Monetary and Financial Committee؛ وإعادة تعريف العلاقات بين هذا المجلس، مجلس الإدارة والإدارة بشكل أكثر وضوحاً.¹ غير أنه لم يتم القيام بأي عمل في هذا المجال. كما وافق البنك العالمي في اجتماعات ربيع 2010 على نقل 3.13 في المائة من القوة التصويتية من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، هذه الأخيرة ستحمل الآن 47.19 في المائة من القوة التصويتية. وحصلت على وعد بأنها ستصل إلى حالة التكافؤ في المستقبل القريب. وقد تركزت الزيادات أساساً في البلدان متوسطة الدخل، خصوصاً في آسيا، والتي كان تمثيلها ناقصاً بشكل محف، في حين أن البلدان منخفضة الدخل عرفت تغييراً محدوداً. وقد تم تحقيق هذا التغيير من خلال زيادة رؤوس الأموال العشوائية ad hoc capital، وليس من خلال اتفاق حول صيغة من أجل مراجعة ديناميكية لرؤوس الأموال على أساس مبادئ واضحة، بما في ذلك مهمة التنمية التي يؤديها البنك. لقد كان هناك اتفاق على أن يتم القيام بذلك بحلول عام 2015، غير أن البلدان النامية أعربت بشكل واضح عن كونها تفضل جدولاً زمنياً أكثر طموحاً.²

كما وافقت كذلك مجموعة العشرين على أن المسيرين السامين لهذه المنظمات ينبغي أن يتم اختيارهم بناءً على عمليات شفافة ومفتوحة، وعلى أساس الجدارة من المرشحين، بغض النظر عن جنسياتهم. وسيكون من المفيد أيضاً للموظفين في هذه المؤسسات أن يكونوا أكثر تنوعاً، ليس فقط من حيث الجنسية، ولكن أيضاً من حيث مستوى التعليم والخبرة المهنية، إضافة إلى الجنس. يبقى أننا مازلنا في حاجة إلى رؤية كيف سيتم تطبيق هذه المبادئ على مستوى الممارسة.

ترتبط القضايا الأوسع نطاقاً في الحوكمة المالية العالمية، مع ذلك، بمجموعة العشرين نفسها. وقد كان إنشاء هذه المجموعة على مستوى القادة، بطبيعة الحال، خطوة نحو الأمام مقارنة مع مجموعة السبعة من حيث تمثيل البلدان النامية. لكن هذا الحل أدى كذلك إلى خلق مشاكل بسبب الطبيعة العشوائية لآلية التعاون التي تم اعتمادها، بما في ذلك الطريقة التي تم بها تحديد العضوية، فهي تنطوي على إقصاء بعض البلدان الكبيرة (تمثل نيجيريا الحالة الأبرز) في مقابل، مرة أخرى، الزيادة الكبيرة في تمثيل أوروبا الغربية. ويعكس ذلك تفضيلاً قوياً مُعلناً من جانب البلدان الصناعية لمبدأ "المجموعات Gs" التي من خلالها يمكنه ممارسة قدر أكبر من النفوذ - وهي كذلك ربما تمثل الآن تفضيلاً مماثلاً من جانب البلدان النامية الكبيرة.

¹ - أنظر: Committee on IMF Governance Reform, "Final Report" (March 24, 2009).

² - Andrew Bishop and Charles Emmerson (eds), "Global Risks 2011 , An initiative of the Risk Response Network", (USA , the World Economic Forum, 2011), pp.10-13.

يعكس تفضيل مبدأ المجموعات Gs على المؤسسات الدولية التمثيلية تحديًا من السهل تصوره بشأن التغلب على التوتر بين الصفة التمثيلية والشرعية المرتبطة بها من جهة، و بنى القوة القائمة من جهة أخرى. أحياناً، يتم التعبير عن هذه القضية بالتوتر بين مستوى الإشراف ومستوى الفعالية (inclusiveness and effectiveness)، غير أنه من الواضح أن هذه الطريقة خاطئة لتصوير القضية، فقد بينت الديمقراطيات الوطنية أن المؤسسات التمثيلية يمكن أن تكون فعالة. على المستوى الدولي، وعلى الرغم من تباين المعطيات، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت مجموعة السبعة قد أثبتت كون أنها في الماضي كانت أكثر "فعالة" من مؤسسات بريتون وودز أو من الأمم المتحدة نفسها في ما يتعلق هذه المسألة. في الصدد، يمكن القول بأن الأمم المتحدة أثبتت كونها آلية فعالة في بناء توافق الآراء وفي توليد أفكار جديدة وأطر للتعاون الدولي (أنظر، على سبيل المثال، الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals في السنوات الأخيرة)، حتى وإن كانت فعاليتها محدودة بسبب نزعة الدول الصناعية لتقييد مواردها ودورها الذي تلعبه في تنفيذ الاتفاقات. ربما يكون سجل مجموعة السبعة من حيث الفعالية ليس أفضل من هذه المؤسسات التمثيلية و، على أية حال، فإن كلاً من مجموعة السبعة ومجموعة العشرين يجب أن تعملوا من خلال هذه المؤسسات.

لذلك، فعلى الرغم من أن المجموعات Gs يمكن أن تلعب دوراً مهماً في وضع قضايا جديدة على جدول الأعمال وتسهيل الوصول إلى التوافق بين القوى الكبرى، إلا أنه لا يمكن لأية بنية حوكمية إنتاج الشرعية طالما أن عمليات صنع القرار لا تقوم على إشراك جميع الأطراف. لهذا السبب، ينبغي أن يُنظر إلى مجموعة العشرين باعتبارها محطة للانتقال إلى آلية أكثر تمثيلاً، وبالتالي أكثر شرعية، للتعاون الاقتصادي الدولي. مثل هذه الآلية يمكن أن تكون المجلس العالمي للتنسيق الاقتصادي Global Economic Coordination Council المقترح من قبل لجنة الخبراء المذكورة سابقاً التي قام بتشكيلها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (أو، فيما يتعلق بهذه المسألة، يمكن الأخذ بعين الاعتبار مقترحات سابقة بإنشاء "مجلس للأمن الاقتصادي Economic Security Council"). وفقاً لهذا المقترح، يتم تعيين مجلس للتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، التي تنتمي إليها مؤسسات بريتون وودز والتي ستصبح منظمة التجارة العالمية عضواً فيها.¹ ويتم تشكيلها على أساس دوائر انتخابية يتم انتخابها من خلال ترجيح الأصوات (على أساس، مثلاً، القوة السكانية والاقتصادية، مع اعتماد عنصر للأصوات الأساسية الممنوحة لجميع الأعضاء، بغض النظر عن الحجم)، وبذلك اتباع النموذج الذي تشكلت على أساسه هيئات بريتون وودز، لكن بصيغ تمثيلية يمكن من خلالها التغلب على المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات. باختصار، يمكن القول بأن مجموعة العشرين ينبغي أن ترى نفسها كترتيب انتقالي نحو بنية حوكمية

¹ - José Antonio Ocampo, "Rethinking Global Economic and Social Governance," *Journal of Globalization and Development* 1, no. 1, 2010, pp.12-15.

أكثر تمثيلاً وأكثر رسمية. وهو ما ينبغي أن يكون، بمعنى ما، انشغالا رئيسياً على جدول أعمالها، لكنه من الواضح جداً أنه ليس كذلك (أو على الأقل - حتى الآن ليس كذلك).

عمل روبرت على التدقيق في ديناميكيات الاقتصاد السياسي لمجموعة العشرين والإصلاحات المرتبطة بمؤسسات بريتون وودز، حيث يعتقد أنه على الرغم من أن البلدان النامية حاضرة في هذه المنتديات، إلا أن ذلك لم يؤد حتى الآن إلا إلى تغييرات بسيطة في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي الدولي، وبالتالي فحضورها يساهم بشكل متواضع في تحويل تعددية الأقطاب الاقتصادية الصاعدة إلى نظام متعدد الأطراف بشكل أفضل. بدلا من ذلك، تواصل كل من مجموعة العشرين ومنظمات بريتون وودز إبداء المزيد من "الاندماج الطامح للهيمنة hegemonic incorporation" و "التأكيد على النزعة الوستفالية Westphalian assertion" بدلا من التحول نحو "التعاون متعدد الأطراف". لذلك، فقد بقيت الفجوة بين العولمة الاقتصادية وتعددية الأقطاب، من جهة، والعولمة السياسية وتعددية الأطراف، من جهة أخرى، مفتوحة على مصراعيها. وفي هذا السياق، يبقى إنشاء مجلس اقتصادي عالمي ضرورياً للتقليص من هذه الفجوة. هذا بالإضافة إلى ضرورة معالجة ثلاث مشكل عميقة، تتعلق الأولى بأولوية التمويل من أجل مواجهة التقلبات الدورية للبلدان النامية، و الثانية بشأن إنشاء آلية لتسوية الديون الدولية، أما القضية الأكثر إلحاحا، فهي معالجة اللامساواة و عدم الاستقرار بالنظام النقدي العالمي.¹

1- التمويل من أجل مواجهة التقلبات الدورية للبلدان النامية

إن التسريح القوي لرأس المال الخاص من البلدان النامية خلال الأزمات يعني أن أحد الأدوار الرئيسية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنوك التنموية متعددة الأطراف) وآليات التعاون الثنائي في مجال التنمية هو تسهيل عمليات التمويل خلال الأزمات، والتي ينبغي أيضا أن تسمح لهذه الدول بتفعيل سياسات اقتصادية كلية لمواجهة التقلبات الدورية countercyclical macroeconomic policies. فضلا عن ذلك، واستنادا إلى النقاشات التي احتدمت خلال الأزمات السابقة، من الضروري أن يكون لمثل هذا النوع من التمويل تركيز ذو طابع وقائي، خاصة لمواجهة التقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال، ولتجنب إقبال كاهل مشروطيات الماضي conditionalities of the past، والتي أجبرت البلدان النامية على تبني سياسات اقتصادية كلية مُواكِبة للدورة الاقتصادية (انكماشية) (contractionary) خلال الأزمات.²

¹ - Robert M. Stern, "Trade in Financial Services: Has the IMF been Involved Constructively?", **Margin The Journal of Applied Economic Research**, N5: 1, 2011, pp.72-74.

² - Supachai Panitchpakdi, "Reconstructing Economic Governance: An Agenda for Sustainable Growth and Development" (India, United Nations Conference on Trade and Development, 2010), pp.16-18.

يمكن رؤية حالة التحسن في هذا المجال باعتباره مجالا هاما للتقدم خلال الأزمة الأخيرة. في مارس 2009، قام صندوق النقد الدولي بإنشاء تسهيلات وقائية، من خلال خط الائتمان المرن the Flexible Credit Line (FCL)، بالنسبة للبلدان التي لديها "أسس اقتصاد كلي قوية" لكنها تبقى تواجه خطر بروز مشاكل في حسابات رؤوس الأموال. وقد تم مضاعفة خطوط ائتمان أخرى كما تم السماح باستخدام أوسع لتسهيلات صندوق النقد الدولي العادية (اتفاقات الاستعداد الائتماني stand-by agreements) وذلك لأغراض وقائية (ما يسمى اتفاقات الاستعداد الائتماني الوقائي عالي الموارد high-access precautionary arrangements). بدوره، وفي ديسمبر 2009، قام صندوق النقد الدولي بإصلاح خطوط ائتمانه الميسرة مقابل قائمة من الخيارات حسب مختلف الحالات التي تواجه البلدان منخفضة الدخل فيما يتعلق بانكشاف مديونيتها وقدراتها في مجال التسيير المالي العمومي و على مستوى الاقتصاد الكلي. في عام 2010، تم اعتماد مزيد من الإجراءات لتوسيع خط الائتمان المرن FCL وإنشاء خط ائتمان وقائي جديد، والذي تمت إتاحتها لعدد أوسع من البلدان.

ومع ذلك، يعتبر التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق المشروطة محبطًا بعض الشيء. وعلى الرغم من أن الظروف البنوية قد لا تزال مطلوبة من البلدان المقترضة، فقد تم اعتماد خطوة كبيرة للأمام في مارس 2009، تمثلت في القضاء على الربط بين القروض المنصرفة و المشروطة البنوية. ومع ذلك، يبدو أن الشروط المتعلقة بالضرائب قد عادت إلى الممارسات القديمة الموافقة للاتجاهات الدورية في البرامج الأوروبية الحديثة، بما في ذلك الاحتياجات التي تم اعتمادها للوصول إلى مرفق الاستقرار المالي الأوروبي الجديد European Financial Stability Facility التي أنشأها الاتحاد الأوروبي في جوان 2010.¹

وقد بيّنت أيضا الأزمات في الماضي أن بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) يمكن أن تلعب دورا أساسيا عندما تجف مصادر التمويل الخاصة. وبالتالي يمكن اعتبار رسملة البنك الدولي وجميع بنوك التنمية الإقليمية في أعقاب الأزمة، من أجل تعزيز قدرتها على دعم البلدان النامية، بمثابة مجال إضافي للتقدم. في الواقع، ينبغي النظر إلى الاعتراف بأن بنوك التنمية متعددة الأطراف لها دور في مواجهة التقلبات الدورية كتقدم في حد ذاته، لأنه لم يتم الاعتراف بذلك علنًا قبل الأزمة. ومع ذلك، فقد جاءت عمليات الرسملة فضلا عن عمليات صرف قروض جديدة بفارق معتبر. ونتيجة لذلك، فقد لعبت بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى حدٍ ما دورًا سلبيًا في عز الأزمة، على الرغم من أن استجابته كانت ديناميكية في وقت لاحق. لذلك، لا بد من استحداث قواعد تلقائية لتسريع رسملة البنوك ومدفوعات القروض خلال الصدمات العالمية مستقبلا.

¹ - Ibid., pp.19-20.

لقد بينت الأزمات، بما في ذلك الأزمة الحالية، أن مسألة إشكالية واحدة تواجهها البلدان النامية تتمثل في تقليص القروض التجارية المتاحة للمصدرين، التي تصبح بعد ذلك آلية إضافية لانتقال الأزمة كما تحد بشكل كبير من الآلية الأساسية التي يمكن من خلالها للبلدان التي تعاني من العجز أن تتعافى ماليًا. وبالتالي، فقد كانت مبادرة بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) لإطلاق عدة تسهيلات ائتمانية لزيادة الإقراض التجاري خطوة أيضًا للأمم خلال الاضطرابات الأخيرة¹.

لقد كان العيب الأساسي يكمن في آداء المساعدات الإنمائية الرسمية official development assistance (ODA)، وهو أمرٌ ضروري للبلدان ذات الدخل المنخفض لتمكين هي الأخرى من تبني سياسات بهدف مواجهة التقلبات الدورية. وهذا يعتبر بدوره أمرًا حاسمًا لتجنب تراكم الديون في البلدان الفقيرة، وهو مجال لم يتم فيه إحراز تقدم في العقود الأخيرة من خلال سلسلة من المبادرات لتخفيف عبء الديون. ويمكن أيضًا للبلدان ذات الدخل المنخفض أن تلعب دورا في توليد الطلب الكلي aggregate demand على المستوى العالمي. لذلك، فإن تخفيض المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) وعدم اليقين بشأن استيفاء الالتزامات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية القائمة، في مواجهة قوة المطالب الضريبية المنافسة في البلدان الصناعية، تعتبر مصدرا كبيرا للقلق. وفي الواقع، لقد كان النقص الأكبر في الاستجابة المتعلقة بالتمويل لمواجهة التقلبات الدورية، هو انخيارها للبلدان ذات الدخل المتوسط².

2- إنشاء آلية لتسوية الديون الدولية

يمثل عدم وجود إطار مؤسسي منتظم لإدارة تراكمات الديون على المستوى الدولي، بمعنى عدم وجود محاكم مماثلة لتلك التي تم إنشاؤها لإدارة عمليات الإفلاس في الاقتصاديات الوطنية وغياب القرارات الملزمة من الناحية القانونية، أحد أهم العيوب الرئيسية في الهندسة المالية الدولية الراهنة. وتبقى الآلية المؤسسية الوحيدة المتاحة هي نادي باريس (Paris Club)، الذي تقتصر تعاملاته على التمويل الرسمي. وقد اعتمد هذا النظام في الماضي على آليات عشوائية، مثل خطط بايكر وبرادي (Baker and Brady Plans) خلال ثمانينيات القرن الماضي، والمبادرات متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، أو على إعادة التفاوض بشأن الديون الفردية المسببة للصدمات³.

¹- Dani Rodrik, "Governing The Global Economy: Does One Architectural Style Fit All?", Paper prepared for the Brookings Institution Trade Policy Forum conference on Governing in a Global Economy, April 15-16, 1999, pp.6-9.

²- José Antonio Ocampo, Op.cit, p.9.

³ - Ibid., p.12.

المشكلة بالنسبة لجميع هذه الآليات هو كونها في العادة تأتي بعد فوات الأوان، أي بعد أن تكون لارتفاع المديونية آثار مدمرة على البلدان. يبقى هذا صحيحًا أيضًا بالنسبة لنادي باريس، وذلك بسبب اعتماده التقليدي على إعادة جدولة الديون المتتابة، وهو ما يعني مرة أخرى أن البلدان سيتم تركها تتراكم لديها أعباء الديون بشكل مفرط ولفترات طويلة. وهذا النظام بدوره يعتبر أيضًا غير منصف على المستوى الأفقي، لأنه لا يتعامل مع جميع المدينين أو جميع الدائنين وفقًا لقواعد موحدة. وحتى الدائنون في نادي باريس دائمًا يشكون من كون أن المقرضين الخواص لا يلتزمون باتفاقياته. ويمكن لإعادة المفاوضات من جانب واحد أن تؤدي أيضًا إلى معاملة غير عادلة للمقرضين، وذلك اعتمادًا على وزنهم ونفوذهم.

وينبغي أن تؤدي مناقشة هندسة مالية دولية جديدة إلى حل هذه المشكلة من خلال إنشاء محكمة دولية للديون تكون بمثابة الوسيط والمحكم النهائي في قضايا القروض الدولية سواء المرتبطة بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص. وتعتبر آليات إعادة الهيكلة التي يديرها القطاع الخاص، والتي تقوم على استخدام أحكام العمل الجماعي (collective action clauses)، غير كافية في هذا الصدد. فالمدينون، حقيقةً، قد يؤخرون استخدام هذه الآلية وذلك لتجنب استعداد الدائنين. وليس من المرجح أيضًا أن يتم توحيد طريقة التعامل مع الدائنين و التعامل مع عمليات الإقراض الرسمية والخاصة من خلال مجموعة واحدة من القواعد، وبالتالي سيتم الإبقاء على عدم المساواة الأفقية في النظام الحالي¹.

آية آلية لتسوية الديون يتم تطويرها على المستوى العالمي يجب أن تبدأ بالمتخلفة عن السداد من البلدان المدينة، والتي من شأنها أن تؤدي بعد ذلك إلى تحفيز المفاوضات. ويجب أن يقوم النظام على مبدأ أنه بعد إعادة المفاوضات تكون نسبة الديون مستدامة، فيسمح بالتالي للمقرضين بـ "بداية جديدة"، وحتى بعودة سريعة (نسبياً) إلى أسواق رأس المال الخاص. وفصلاً عن ذلك، فإن الدعم النشط الذي يوفره الإقراض من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف أثناء وبعد إعادة المفاوضات يبقى أمرًا ضروريًا، كما أن هذه المؤسسات يجب أن تدعم عودة البلدان إلى الأسواق.

تمثلت أول مبادرة رئيسية لإنشاء آلية متعددة الأطراف من هذا النوع في اقتراح صندوق النقد الدولي عام 2001 لإنشاء آلية إعادة هيكلة الديون السيادية (SDRM)، والتي فشلت بسبب معارضة كل من الولايات المتحدة وبعض الدول النامية الرئيسية. وعلى الرغم من أنه لم يتم إطلاق أية مبادرة عالمية في هذا المجال خلال الأزمة الراهنة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لازال يناقش، بضغوط ألمانية، الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص

¹ - Anthony Elson, "Governing Global Finance The Evolution and Reform of the International Financial Architecture" (USA : palgrave, 2011), pp.178-179.

في إعادة هيكلة ديون البلدان الأوروبية الطرفية. وقد يكون هذا بمثابة البوابة لمناقشات أوسع نطاقا حول هذه القضية، لأنه من الصعب إطلاق آلية من هذا النوع فقط كإطار إقليمي.¹

3- مواجهة اللامساواة و عدم الاستقرار في النظام النقدي العالمي

تم إنشاء صندوق النقد الدولي على أساس النظام المزدوج للذهب والدولار the dual gold dollar system. و قد انهار هذا الترتيب في وقت مبكر خلال السبعينيات من القرن العشرين وحل محله نظام قائم على أساس ائتمانية / ثقة الدولار fiduciary dollars، بمعنى أنه قائم على أساس استخدام العملة الوطنية كعملة عالمية. وهو يعتبر بشكل ثانوي نظامًا للعملات الاحتياطية الائتمانية fiduciary المتنافسة، لكن الدولار مستمر في كونه العملة المهيمنة، سواء كعملة تستخدم في المعاملات الدولية أو كأصل احتياطي، وذلك بسبب "العوامل الخارجية للشبكة" "network externalities" المرتبطة باستخدام وحدة نقدية مشتركة، إضافة إلى القيود المفروضة على العملات البديلة. فقد أثبت اليورو، بشكل خاص، وبدعم من مجموعة غير متجانسة من البلدان تفتقر إلى سوق للسندات الأوروبية الموحدة، أنه يشكل بديلا غير مثالي للدولار.

يبقى أن هذا النظام غير منصف وغير مستقر.² فهو غير منصف لأنه يفرض عملية تحويل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية التي توفر العملات الاحتياطية. وقد تزايد هذا التحويل بشكل حاد خلال العقدين الماضيين بسبب إدراك البلدان النامية أن "التأمين الذاتي" في شكل احتياطات واسعة للنقد الأجنبي هو وسيلة الوحيدة للدفاع عن نفسها في عالم يتسم بحالة حادة من عدم الاستقرار المالي وشبكة غير كافية للسلامة المالية (financial safety).

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن أي نظام قائم على التنافس بين العملات الاحتياطية لن يكون قادرا على حل مشكلتي اللامساواة وعدم الاستقرار في الترتيبات الحالية، كما أنه قد لا يكون قابلا للحياة نظرا لأوجه القصور الواضحة في العملات الرئيسية البديلة (خاصة اليورو، الين، الجنيه البريطاني، مع بقاء الرمينبي renminbi كبديل مستقبلي). ويمكنه في الواقع أن يضيف مشكلة أخرى: هي عدم استقرار أسعار الصرف من بين العملات الاحتياطية الرئيسية. و في الواقع، هذه المشكلة بالفعل موجودة جزئيا في النظام الحالي.

مشكلات اللامساواة وعدم الاستقرار في مجموع الترتيبات الراهنة هي ما تجعل النظام النقدي العالمي يُقترح أن يقوم على عملة احتياط عالمية فعلية: عملة موثوق بها و تحظى بالدعم من قبل المصارف المركزية في

¹- José Antonio Ocampo, Op.cit, p.13.

² - التحليل الكامل لهذه القضايا موجود في:

José Antonio Ocampo, "Reforming the Global Reserve System," in Time for a Visible Hand: Lessons from the 2008 World Financial Crisis, ed. Stephany Griffith-Jones, José Antonio Ocampo, and Joseph E. Stiglitz (New York: Oxford University Press), chap. 16.

العالم. وهذا ما كان مأمولا عندما تم تأسيس حقوق السحب الخاصة (SDRs) في ستينيات القرن العشرين.¹ لذلك، يجب استكمال هذه العملية من خلال تحويل حقوق السحب الخاصة (SDRs) إلى أصول احتياطية عالمية رئيسية، حسب ما سبق تصوره في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي. فمن بين مزايا أخرى، بإمكان هذا النظام توفير آلية لصندوق النقد الدولي ليلعب دورا أكثر نشاطا خلال الأزمات، وذلك من خلال إصدار حقوق السحب الخاصة (SDRs) بطريقة تمكن من مواجهة التقلبات الدورية والاستفادة منها في تمويل القروض المقدمة لمواجهة التقلبات الدورية. هذا سيكون معادلا لكيفية عمل البنوك المركزية على المستوى العالمي، وقد كان ذلك واضحا جدا على نطاق واسع خلال الأزمة الأخيرة.²

لقد كان قرار مجموعة العشرين، الذي اعتمد في لندن في أبريل 2009، خطوة هامة لإحياء آلية التعاون الدولي هذه، وذلك من خلال إصدار حقوق السحب الخاصة بقيمة تعادل 250 مليار دولار، جنبا إلى جنب مع قرار الولايات المتحدة لاستكمال عملية موافقة الكونغرس على التخصيص الأصغر لسنة 1997. ويمكن أيضا لقرار صندوق النقد الدولي في جويلية 2009 بالسماح بإصدار أوراق مالية مقومة بحقوق السحب الخاصة لاستجلاب الموارد من بعض الاقتصاديات الناشئة (البرازيل، الصين وروسيا) أن يُعتبر بمثابة خطوة في اتجاه خلق "حساب بديل" لإدارة المطالب المتباينة على العملات الاحتياطية.

مع ذلك، تشكل هذه المجالات فقط بداية للنقاش حول إصلاح النظام النقدي العالمي. وقد قدمت أغلب المقترحات الهامة في هذا المجال من قبل محافظ البنك المركزي الصيني في مارس 2009 ومن قبل لجنة الخبراء التي انعقدت في عام 2009 تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي.³ وتبقى القضايا المرتبطة بالإصلاحات النقدية العالمية غائبة حتى الآن كليا عن جدول أعمال مجموعة

¹ - حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights هي أصول يصدرها صندوق النقد الدولي للبنوك المركزية للبلدان الأعضاء التي، وكما يشير اسمها، تأخذ شكل حق البلد في الاستفادة منها (لأنها تُسحب من حصتها من المساهمات) وبيعها لبلدان أخرى في مقابل عملاتها. على الرغم من الاسم الذي تحمله، إلا أنها تشكل أصولا احتياطية عالمية فعلية (أموال عالمية) تدعمها جميع أعضاء صندوق النقد الدولي.

² - Stijn Claessens and Simon Evenett and (eds), "Rebalancing the Global Economy: A Primer for Policymaking"(UK : Centre for Economic Policy Research, 2010), pp.23-27.

³ - أنظر:

Xiaochuan Zhou, "Reform the International Monetary System" (Beijing: People's Bank of China, May 2009), http://www.china.org.cn/business/news/2009-03/24/content_17490662.htm, and "Report of the Commission of Experts Convened of the President of the UNGeneral Assembly on Reforms of the International Monetary and Financial System" (New York: United Nations, September 2009), http://www.un.org/ga/econcrisissummit/docs/FinalReport_CoE.pdf. See also: broader debate on this issue in Journal of Globalization and Development, vol. 1, no. 2 (2010).

العشرين، غير أن فرنسا كانت قد أعربت عن نواياها في وضع هذه القضايا في صلب جدول أعمال المجموعة في الاجتماع الذي ستنم استضافته في عام 2011.¹

من الواضح أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى إصلاحات عميقة في الهندسة النقدية والمالية الدولية. فالإصلاحات الجارية بالرغم من أنها مُرَحَّبٌ بها فهي غير كافية، لأنها جزئية في نطاقها scope وتعتمد بشكل مفرط على هيئة عشوائية هي مجموعة العشرين. ونظرا لهذه المشاكل، فعلى الهندسة الدولية أن تلبى معايير أساسيين:

أولا، يجب أن تكون شاملة في نطاقها. وهذا يعني أن مجموعة واسعة من الإصلاحات يجب أن تكون على جدول الأعمال: تنسيق أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي؛ إصلاح آليات الضبط، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ اعتماد صندوق النقد الدولي لسياسات كاملة وكافية لمواجهة التقلبات الدورية وتمويل التنمية بمشروطة محدودة؛ الإصلاح النقدي العالمي؛ وإنشاء محكمة دولية الديون.

ثانيا، يجب أن تقوم الهندسة المالية الدولية الجديدة أساسًا على مؤسسات تمثيلية وقائمة على الإشراف Inclusive، وليس على تجمعات عشوائية للبلدان. فضلا عن ذلك، ينبغي على البنية التي يتم تطويرها أن تستند إلى إطار متعدد الطبقات multilayered framework يتألف من شبكة من المؤسسات المالية الوطنية، الإقليمية والعالمية. ونظرا لاحتياجات النقد الأجنبي والموارد الكبيرة المتراكمة في صناديق الثروة السيادية، فإن على البلدان النامية بشكل خاص أن تساهم في المكون الإقليمي لهذه الهندسة.

في المقابل، من الواضح جدا أن القوى الناشئة Emerging powers² تعيد تشكيل بنية القوة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتطالب بصوت أقوى فضلا عن هندسة مالية تستجيب لاحتياجاتها الخاصة (مثل

¹ - José Antonio Ocampo, op cit, pp.13-14.

² - في سنة 2003، صاغ جيم أونيل Jim O'Neil من بنك غولمان ساكس الاستثمار Goldman Sachs The investment bank مصطلح جديد (بريكس، BRICs)، يصف من خلاله الاقتصاديات الأربع - البرازيل، روسيا، الهند والصين- و ذلك لاحتلال تأثيرها على توزيع الثروة في الاقتصاد الدولي في نصف القرن القادم. بالنظر إلى مسارات النمو الحالية، و على افتراض الاستقرار المؤسسي والسياسي، فإنه من المرجح أن بحلول عام 2050 ، (البرازيل، روسيا، الهند والصين) يمكن أن تعوض الدول الأوروبية الغربية الأربع (ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا) وأخذ مكانهم جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لتشكل ما يطلق عليه "الاقتصاديات الواسعة الست العالمية" the world's six largest economies. منذ ذلك الحين، تم الاعتراف بأن مصطلح بريكس لا يشمل العديد من الأسواق الناشئة التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي العالمي، لكن أيضا مصطلح الأسواق الناشئة واسع جدا للتمييز الحقيقي بين البلدان التي أصبحت أكثر ثراء و تلك التي تحاول إحداث تغييرات في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، عدد البلدان التي تُظهِر خصائص مشابهة لمصطلح بريكس في تطور مستمر، والقائمة التي تم انشاؤها في سنة 2003، تم تحديثها بإضافة بلدان أخرى، كان آخرها سنة 2011 من خلال إدراج كل من (المكسيك، جنوب كوريا، تركيا و إندونيسيا) فيصبح المصطلح (BRIC+) مشيراً إلى هذه البلدان والتي تمثل القوى الصاعدة في مجموعة العشرين G20. تستند بلدان BRIC+ إلى قدراتها، باعتبارها تمثل الأسواق الناشئة أو "الاقتصاديات النامية" "growth economies"، و ليس بوصفها اقتصاديات الناشئة، فمصطلح الأسواق الناشئة يعرف الدول على أنها مصدر

بناء شبكة أمان مالي مناسبة an Appropriate financial safety net، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية، هدفها تفادي تكرار أحداثٍ من قبيل الأزمة الآسيوية. وكنيجة لتعددية الأقطاب المتنامية في المجال الاقتصادي، فقد أقرت أيضا البلدان الصناعية الكبرى بأنه لا معنى لأي شكل من أشكال عمليات صنع القرار العالمية بدون.

المبحث الثالث: سيناريوهات الحوكمة الاقتصادية العالمية

شكلت الأزمة المالية الأخيرة منعطفا حاسما في رسم السياسات الاقتصادية والمالية العالمية، وكشفت عن الكثير من نقاط الضعف في إدارة الاقتصاد العالمي. مما ساهم في توسيع دائرة التوقعات لدى مختلف مراكز البحث الحكومية و غير الحكومية، محاولة منها لتقفي دور المؤسسات الاقتصادية العالمية وكذا الحكومات الوطنية في تصميم اقتصاد عالمي متعافي. من بين تلك الدراسات، نجد الدراسة التي قدمها مجموعة من الباحثين من كل من الصين، ألمانيا و الولايات المتحدة (برنامج الحوكمة العالمية 2020) اعتمادا على مجموعة من الخلفيات من كل من القطاع العام و الخاص إلى جانب الاقتصاد و السياسة من تصميم ثلاث سيناريوهات —تخمينية و ليست تنبؤية - تصور التفاعل الاقتصادي العالمي في عام 2020، وفرت قاعدة للتفكير في السبل التي يمكن أن نشهد فيها تطورا للاقتصاد العالمي ، للأفضل أو للأسوأ.

إذ يصور السيناريو الأول حيوية الاقتصاد العالمي مع تطبيع في ميزان المدفوعات، ومستويات أقوى وأكثر استدامة للنمو الاقتصادي في جميع المجالات. فيما يعتمد السيناريو الثاني على قاعدة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تتفاعل في سوق عالمية مجزأة . السيناريو الثالث هو اقتصاد عالمي مشحون بالسياسات العدائية وعوائق كبرى في السوق العالمية. مع التركيز على بعض العوامل الحاسمة من شأنها التأثير على مسار الاقتصاد العالمي في المستقبل. و هنا سيتم شحذ أربعة عوامل ستكون المحرك الدافع في الاقتصاد العالمي في كل من السيناريوهات الثلاث، هي كالاتي:

- تحرير التجارة: الحفاظ على أشكال التجارة الحرة في السيناريو الأول، ولكن القوى الحماية خلقت تكتلات تجارية في السيناريوهين الثاني و الثالث؛

الطلب على السلع و إنتاج (أو بيع) الخدمات في الغرب، بدل أن تكون اقتصاديات تطور خدماتها المالية الخاصة، و تمتلك شبكات الإنتاج المعولة...الخ. أنظر:

Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, " **The New Landscape Of Global Economic Governance :Strengthening the role of emerging economies** ",EDC 2020 Working Paper ,No 13 - March 2011.

http://www.edc2020.eu/fileadmin/publications/EDC_2020_-_Working_Paper_no_13_-

[The_New_Landscape_Of_EconomicGovernanceStrengthening_the_Role_of_Emerging_Economies_v3.pdf](#)

- توافق و توحيد الاتحاد الأوربي: نجاح جهود الاتحاد الأوربي في التعامل مع أزمة الديون، سيكون دليلاً على أهمية النظر في الاتجاهات المستقبلية للديون السيادية و أسواق الائتمان؛
- الاستهلاك المحلي الصيني: سرعة و قدرة الصين على تنفيذ الإصلاح سيؤثر على الاقتصاد العالمي بطريقتين: إذا نفذت الصين الإصلاح تحت ضغط محلي، فإن الاقتصاد العالمي سيستفيد من ذلك، لكن إذا كان مرتبط بالإصلاح بتغيرات في البيئة الاقتصادية الخارجية، فالآثار اللاحقة على التجارة العالمية قد تكون مكلفة. بالمثل، التكامل الإقليمي في آسيا سيعتمد على المشاركة الصينية على المستوى الدولي وعلى قدرة الصين، اليابان و كوريا للعمل معاً.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الداخلي للولايات المتحدة: استقرار الاقتصاد العالمي سيعتمد بشكل واسع على قدرة الولايات المتحدة على تجاوز جمود المؤسسات مع إمكانية تطوير سياسة اقتصادية ملائمة للقرن 21. عودة الاقتصاد الأمريكي يساهم في تسهيل إعادة التوازن السلمي للاقتصاد العالمي، لكن عدم القدرة على التعامل مع المسائل الجوهرية يمكن أن يخلق عدم الاستقرار و التقلبات على الصعيد الدولي¹.

الجدول رقم (02): سيناريوهات الحوكمة الاقتصادية العالمية

اللاعبين/المحركات	المراحل	السيناريوهات
1- تقوية وتحقيق التوافق في G20. 2- تحسن الثقة في الأسواق العالمية من خلال تقوية المؤسسات للتعاون المالي والإداري. 3- خريطة طريق للميزة التنافسية/ارتفاع (اليوان) للرمز الصيني renminbia Appreciation. 4- زيادة تحرير التجارة (بما فيه الأسواق الناشئة). 5- تصحيح إختلالات التجارة العالمية مع تضاؤل قيمة الاحتياطات الصينية من الدولار الأمريكي.	1- زيادة التفاعل الاقتصادي الإقليمي و إدارة أفضل للنظام المالي العالمي. 2- استدامة و تطور اقتصادي شامل مدفوع بنمو محركات الأسواق الناشئة. 3- تحسين و تعزيز العلاقات الأمريكية-الصينية .	العالم المحكوم بشكل شامل
1- إنقاذ الاتحاد الأوربي لكل من	1- الضغوط الداخلية تؤدي إلى ارتفاع	نهاية العولمة و بداية عصر

¹ - Katrin M. Arnold and Rainer Breul and (eds), "Facing the Challenges : Three Scenarios for Global Economic Governance in 2020 ", Report ,Global Governance 2020, May 2011 , pp 5-6. Retrived on : 29/11/2011.
http://www.gg2020.net/fileadmin/media/gg2020/GG2020_2011_econ_facing_the_challenges.pdf

البرتغال، إسبانيا و إيطاليا و فشل في برنامج التقشف في اليونان؛ 2- جولات لاحقة من التيسير الكمي تحرض لحرب العملات؛ 3- انفجار فقاعة العقارات في الصين؛ 4- تداعيات قمة G20 بالمكسيك بشأن حرب التجارة و العملات، مع إعلان وفاة جولة الدوحة في عام 2013 ؛ 5- إنشاء صندوق النقد الآسيوي وصندوق النقد الأوربي؛ ترشيح أمريكي لمنصب المدير العام لصندوق النقد الدولي.	الحماية و تحدي البيئة الاقتصادية؛ 2- الانكماش الاقتصادي و المشاعر المناهضة للسوق لم تتم معالجتها من قبل آليات الحوكمة العالمية؛ 3- تشابك الاقتصاد العالمي، خلق تكتلات مالية و تجارية إقليمية مع تنسيق دولي محدود.	الإقليمية
1- في الاقتصاديات المتقدمة، تمتد أزمت الديون لعدة سنوات و تتفاقم بتراجع ثاني؛ 2- التحول نحو الاكتفاء الذاتي في السياسات الداخلية للولايات المتحدة؛ 3- تقييد في النشاط الاقتصادي نتيجة التداعيات الأمنية للتراجع الثاني؛ 4- إضفاء الطابع الرسمي على الكتلة الاقتصادية في الشرق من خلال إصدار العملة الإقليمية؛ 5- ظهور أقطاب و اقتصاد غير رسمي.	1- استمر ركود الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة في السياسات الحماية؛ 2- الاديولوجيات المتعارضة تُظهر لب الخلاف الأمريكي-الصيني الذي يؤثر بدوره على التجارة و الأسواق المالية على الصعيد العالمي؛ 3- التضارب السياسي يؤدي إلى زيادة ازدهار الاقتصاد غير الرسمي.	Weltschmerz فيلتشميرتس (انقسام الاقتصاد العالمي)

Source : Katrin M. Arnold and Rainer Breul and (eds)., **"Facing the Challenges : Three Scenarios for Global Economic Governance in 2020 "**, Report ,Global Governance 2020, May 2011 ,pp.6-7.

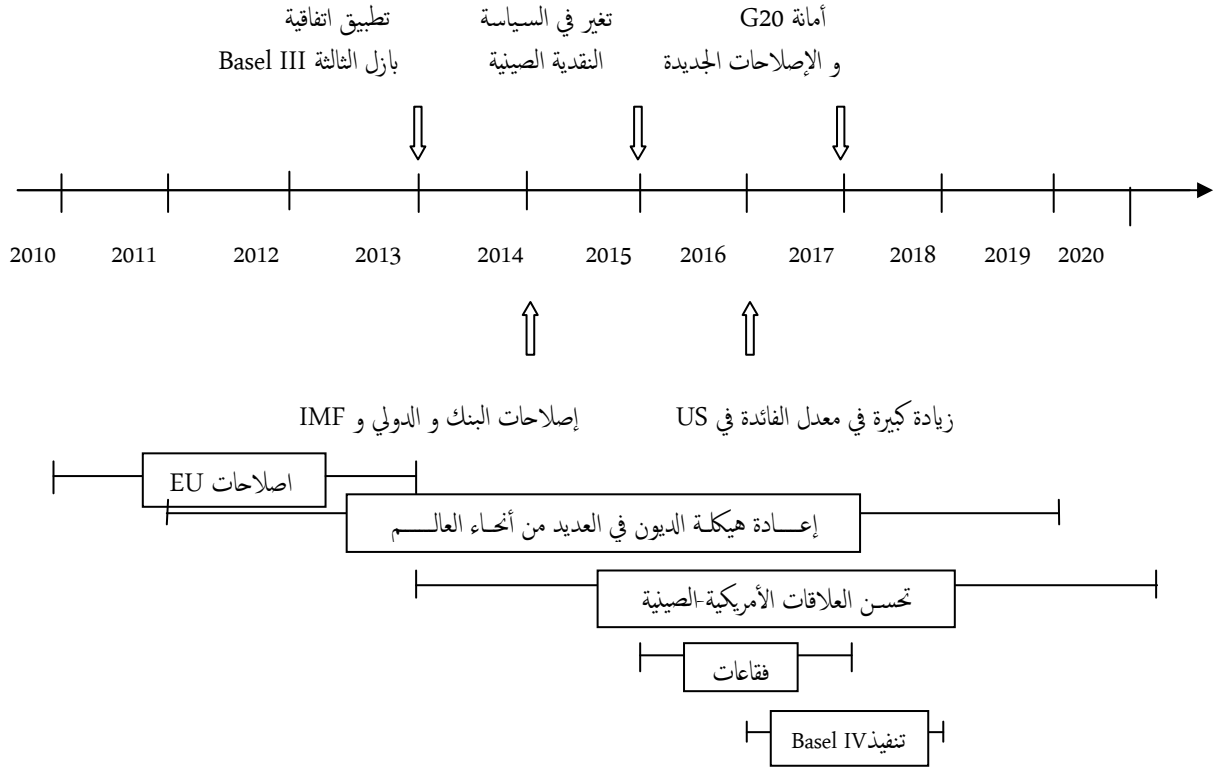
المطلب الأول: العالم المحكوم بشكل شامل

يصف هذا السيناريو فترة من الانفتاح التجاري يرافقه زيادة في التكامل الإقليمي وإدارة أفضل للنظام المالي العالمي. يكون العالم متكامل بشكل كبير ومحكوم بشكل شامل. والتكامل الإقليمي في ازدياد مستمر والتدابير الحماية تفسح المجال لمزيد من تحرير التجارة. إلى جانب دخول فئة جديدة من الأسواق الناشئة مضمار الاقتصاد العالمي. كما أن الإختلالات التجارية تبدأ تضيق و يغذيها ارتفاع الرمينبي في مقابل الدولار واليورو.

بالإضافة إلى تسوية الإختلالات في منطقة اليورو. تحسن في العلاقات الأمريكية-الصينية وكذلك مع شركاء تجاريين آخرين بشكل كبير. مختلف أنحاء العالم ستشهد نموا اقتصاديا يفوق 5% من العقد الماضي، يصبح حينها

الركود العالمي ليس أكثر من ذاكرة مزعجة. النمو الاقتصادي العالمي يكون مدفوعا من قبل الأسواق الناشئة مثل البرازيل، الهند و الصين من بين آخرين. أما بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة التقليدية تحقق استقرارا نسبيا ونمط نمو ثابت. آفاق النمو العالمي في 2020 حسب هذا السيناريو ايجابي.¹

الجدول الزمني رقم (01): يوضح السيناريو الأول للعالم المحكم بشكل شامل



Source : Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.8.

المراحل والمحركات:

المرحلة الأولى: زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي وإدارة أفضل للنظام المالي العالمي

المحرك رقم 1: تقوية وتحقيق التوافق في G20؛ تعزيز العلاقات بين اللاعبين العالميين الرئيسيين أدى إلى التقدم في مداولات G20. و بعد معارضة بعض الاقتصاديات الرئيسية الاتجاهات الحمائية، فإن الترابط الاقتصادي بين الأسواق أصبح ظاهر بشكل متزايد، الإصلاحات العالمية تناولت بنجاح القضايا المركزية مثل آليات مراقبة النظم المالية، وجعل ذلك ممكنا من خلال سلسلة من الاتفاقيات، تشمل مجلس الاستقرار المالي مع القوى العالمية الكبرى، الموازنة بين معايير المحاسبة الدولية و الاتفاقية حول كيفية تمويل الانتقال إلى اقتصاديات خضراء.

¹ - Ibid.,p.8.

المحرك رقم 2: تحسن الثقة في الأسواق العالمية من خلال تقوية المؤسسات للتعاون المالي و الإداري؛ سيطرة الدول على العجز والديون المترتبة عن الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 من خلال الإصلاحات الداخلية، كان له آثار إيجابية على السوق العالمية، وإجماع أكبر على الحوكمة الاقتصادية العالمية، كما ساهمت الإصلاحات المؤسسية في تعزيز صورة التعاون بين الحكومات لضمان استقرار السوق. من ثم تستطيع الدول تحقيق توافق في الآراء بشأن المعايير الرقابية، بما فيها تنفيذ جولة جديدة لاتفاقية بازل. نشاط واسع بين شبكات الأمن المالي Financial safety nets والمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، آليات تحقيق الاستقرار وبنوك التنمية الإقليمية هي الأخرى ستوفر آليات ذات مصداقية كحماية للأزمات المستقبلية¹.

في السيناريو الأول، لا يتم التخلي عن التعاون الإقليمي، بل سيستمر تكامل الاتحاد الأوروبي و يبقى يمثل أعلى درجات التفوق التعاوني. خلق آلية فعالة في منطقة اليورو لحكم السياسة الاقتصادية بإنشاء جهاز السياسة المالية. أما عن الدول الأكثر تضررا من أزمات الديون (البرتغال، أيرلندا، اليونان و اسبانيا) ستمكن أخيرا من تحقيق الاستقرار في مستويات ديونها و إدخال سياسات بنوية ناجعة التي تحسن من قدرتها التنافسية. أما بالنسبة لإفريقيا و بعض الأجزاء من أمريكا اللاتينية، فالتكامل الفعال لا يزال مفقودا.

المرحلة الثانية: استدامة و تطور اقتصادي شامل مدفوع بنمو محركات الأسواق الناشئة.

المحرك رقم 3: خريطة طريق للميزة التفضيلية لليوان الصيني؛ اكتسبت الصين موقعها كواحدة من الاقتصاديات العالمية الرائدة، إلا أن السوق الصينية عايشة سابقا فترة صعبة من إعادة الهيكلة والتراجع بعد أن قامت الحكومة برفع قيمة اليوان بوتيرة أسرع. آخر التقديرات من قبل الاقتصاديين تشير إلى أن الصين سوف تتفوق على الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2019 من حيث الناتج المحلي الإجمالي GDP . وفقا لماديسون (Maddison)، فإن من حيث حقيقة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity، فمن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني نظيره في الولايات المتحدة بحلول عام 2015²، ذلك ما يوضحه المنحنى رقم (03):

¹ - Ibid.,p.9.

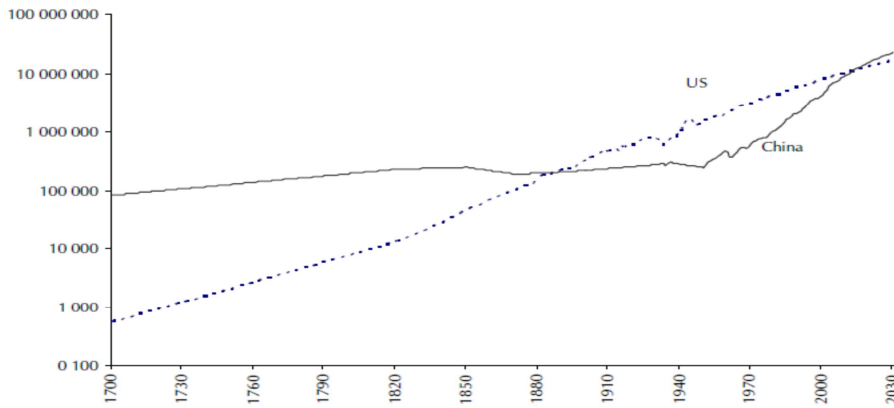
² -Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance :

Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.8. Retrived on : 29/09/2011.

http://www.edc2020.eu/fileadmin/publications/EDC_2020_-_Working_Paper_no_13_-

[The New Landscape Of Economic Governance-Strengthening the Role of Emerging Economies v3.pdf](#)

المنحنى رقم (03): المقارنة بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الصين و الولايات المتحدة ما بين (1700-2030).



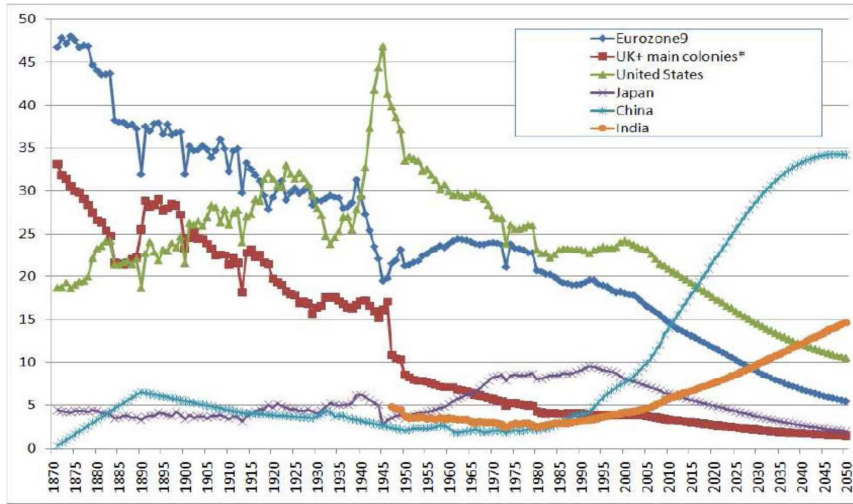
Source: Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.8.

بالتالي فإن نقطة التحول الرئيسية ستكون في عام 2015، عندما تنفذ الحكومة الصينية خارطة الطريق نحو تعويم العملة الصينية بعد أن عانت من متاعب التضخم. في عام 2020، تركز الصين في المقام الأول على شؤونها الداخلية، و تساعد سياستها الاقتصادية على نحو سلس معالجة صراعات السياسة الخارجية وتؤدي إلى مزيد من التحفيز نحو التعاون الدولي. كما يزيد استخدام الدول الآسيوية لحقوق السحب الخاصة - التي يمنحها صندوق النقد الدولي- كعملة احتياطية. و بذلك تنصب الصين نفسها في عام 2020 بصفتها شريك موثوق لصندوق النقد الدولي.

في حين تواصل الصين لعب دور قائد قاطرة الأسواق الناشئة، يستمر اقتصاد الهند و البرازيل في تسجيل نمو قوي، فمن المتوقع أن تفوق الهند على الاتحاد الأوروبي بحلول 2030 و الولايات المتحدة بحلول 2040 - كما بينه المنحنى رقم (04) : فيما تصبح أغلب البلدان النامية الناجحة أخيرا قادرة على سد الفجوة بينها و بين العالم المتقدم، و يصبح نصيب الفرد per capita من الناتج المحلي الإجمالي متقاربا في جميع أنحاء العالم.

المنحنى رقم (04): يمثل النسبة المئوية لحصص البلدان و المناطق المختارة للنتائج المحلي الإجمالي

في العالم 1870-2050.



Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.9.

المحرك رقم 4: زيادة تحرير التجارة (بما فيه الأسواق الناشئة)؛ التوافق في الآراء بشأن المواضيع التجارية المتخالف عليها تاريخيا، مثل الإعانات الزراعية، منتجات النسيج و الملكية الفكرية قدم دفعة قوية لتحرير التجارة. بارتفاع قيمة اليوان، يتزايد انتشار الصناعات التحويلية بشكل متساوٍ عبر الأسواق الناشئة و البلدان النامية، في الوقت ذاته، تزايد الطبقة المتوسطة الصينية و الهندية خلق فرص اقتصادية جديدة عززت الطلب العالمي لصناعات الجنوب. ويبدأ المحفز نحو مزيد من تحرير التجارة مع عام 2014 بإبرام جولة الدوحة أخيرا¹. تحققت العديد من الاتفاقيات ليس فقط على مستوى التعريف و لكن على مستوى آليات تجنب ردود الفعل الحمائية الناجمة عن الضغوط المحلية، تم التعامل مع هذه الأخيرة بالتفصيل الواضح للقواعد حول الحواجز غير الجمركية². القدرة على الوصول إلى الأسواق و المساعدة التقنية لتلبية المعايير التجارية العالمية حسن من وضع

¹ - Winfried Veit, " The Geneva Scenarios on, Global Economic Governance 2020", Geneva,2009, p.22. Retrived on : 13/06/2012. <http://www.fes-globalization.org/geneva/documents/Scenario/Background%20Information%20Note.pdf>

² - الحواجز غير الجمركية Non -Tariff Barriers : هي الحواجز التي تمنع حرية التجارة خلاف الرسوم الجمركية كالقيود الأخرى على السلع الأجنبية مثل الدعم المحلي لبعض السلع الوطنية.

العديد من الدول النامية. فئة جديدة من الأسواق الناشئة تبدأ في جذب رؤوس الأموال، تقودها نخبة من دول أوروبا الشرقية، إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

التغيرات السريعة على المسرح الاقتصادي العالمي خلقت ضغوطا لإعطاء صوت أكبر للدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية في صنع القرارات العالمية. دول مثل البرازيل، الهند و الصين ضمنّت وجودها بالمؤسسات الدولية المركزية (WB، IMF، G20). أصبحت بذلك البلدان الناشئة حديثا من الدول المانحة المهمة، والمساهمة برؤوس أموال كبيرة في صناديق التنمية الدولية. و مع ذلك، فيما يتعلق بالدول الأقل نموا، لا يزال هناك ما يجب فعله لزيادة مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية و منتديات أخرى.

القوتان الاقتصاديتان أهدافهما نحو تحقيق تجارة مشتركة وتنمية اقتصادية، وخاصة الإصلاحات العالمية التي ساعدت المصالح التجارية الصينية و الأمريكية لتنجح على الصعيد الخارجي. تبدأ الصادرات الصينية (أكثر من 15% من مجموع الصادرات العالمية في عام 2015) بالانخفاض، و بالتالي تنخفض الواردات الأمريكية من الصين. مما يؤدي إلى انخفاض عام في عجز الميزان التجاري. تحرر الصين بعضا من احتياطها من الدولار في عملية إعادة التقييم، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار، و ارتفاع في الصادرات الأمريكية و بعض الفوائد لحساب الولايات المتحدة في ميزانها التجاري. فيما تصبح الواردات التي كانت تتأق من الصين، تأتي من البلدان النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية.

محليا، تعافي معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ما قبل مستويات 2008. تحول الاقتصاد نحو وظائف ذات مهارة و قطاعات ذات درجة عالية من التخصص (الاقتصاد الأخضر كمثال). الصين من جهة أخرى، عليها أن تتعامل مع تفاقم مشكل البطالة على اعتبار أن السوق المحلية وجدت نفسها في حاجة لإعادة التوجيه لتلبية الطلبات المحلية. و مع ذلك، تمت مراقبة المرحلة الانتقالية و جلبت روح المشاريع الجديدة نظرة ايجابية على توقعات الاقتصاد الصيني. كما أدى الانتعاش في الولايات المتحدة إلى خفض العداء في الرأي العام المحلي اتجاه الصين.¹

يقدم هذا السيناريو فوائد لمعظم الفواعل العالمية. و من الواضح أن الفائز في هذا السيناريو هي المؤسسات الدولية (بشكل خاص G20)، الهيئات الاقتصادية الإقليمية، الشركات الدولية (لاسيما تلك التي تستثمر في التصنيع ذو القيمة المضافة العالية) و الأسواق الناشئة.

مع الإدارة الجيدة للميزة التفضيلية لليوان renminbi appreciation والإصلاحات الهيكلية المحلية اللازمة، فالصين في وضع أفضل للصعود كمواطن عالمي على أنها تشكل تهديد اقتصادي. كما تكون للولايات المتحدة القدرة

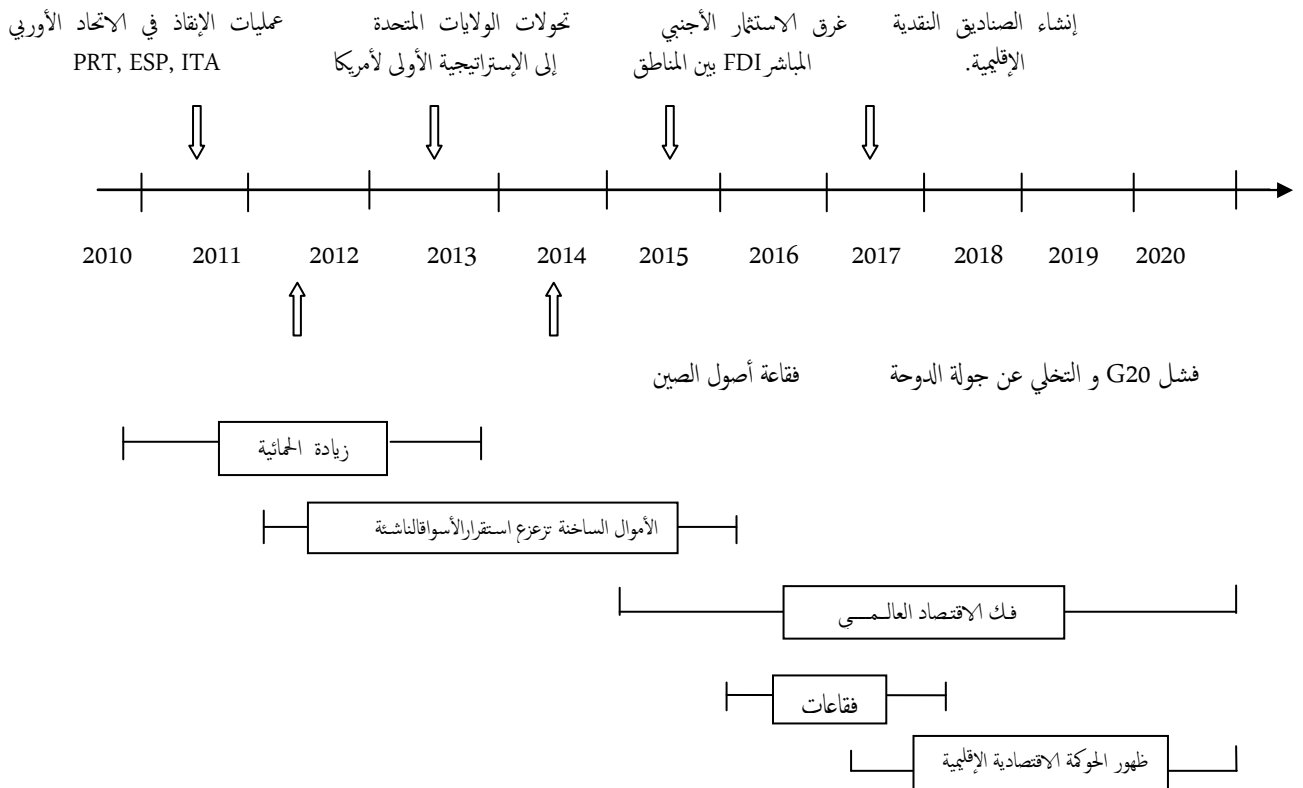
¹ - Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, op.cit., p12.

على إدارة عجزها الصناعي من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات العالية و القوى العاملة عالية المهارة المطلوبة لذلك. و على الرغم من ذلك، هناك بعض الخاسرين ضمن هذا السيناريو، هجرة عدد من المواطنين الصينيين عقب التحول الاقتصادي للبلاد تزامنا مع ميزة اليوان. أما البلدان الأقل نمواً، لاسيما جنوب الصحراء الكبرى، فقد نجحت نسبيا في كسب تمثيلها في المؤسسات الدولية و لكنها لا تزال على هامش توزيع الثروات العالمية. لذلك فإن شبح الأزمات الاقتصادية الدولية – هذه المرة بدافع إنهاك الاقتصاديات الناشئة- لا يزال باقيا.¹

المطلب الثاني: نهاية العولمة وبداية عصر الإقليمية

العالم المتعدد الأقطاب الحالي يبدو غير واعدٍ و أقل شمولاً مما كان يُؤمل له في بداية العقد. بدلا من ذلك، فإن الحقبة الثانية الكبرى للعولمة تصل إلى نهايتها. تزايد في التوترات الاقتصادية بين الولايات المتحدة، الصين و الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى صراع سياسي و ظهور ثلاث كتل إقليمية متميزة - الصناديق النقدية - التي أصبحت تجسد هيكل السلطة الجديدة، يمثل فيها صندوق النقد الدولي مصالح الولايات المتحدة، صندوق النقد الآسيوي AMF ممثلا المصالح الصينية و صندوق النقد الأوروبي يمثل مصالح الاتحاد الأوروبي.

الجدول الزمني رقم (02): يوضح السيناريو الثاني حول نهاية العولمة و بداية عصر الإقليمية



Source : Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.12.

¹ -Ibid., pp 8-11

المرحلة الأولى: الضغوط الداخلية تؤدي إلى ارتفاع الحمائية و تحدي البيئة الاقتصادية؛

المحرك رقم 1: إنقاذ الاتحاد الأوروبي لكل من البرتغال، إسبانيا و إيطاليا و فشل برنامج التشف في اليونان؛ أثبتت الجهود التي تبذلها بلدان منطقة اليورو لفرض الحكمة على السياسات المالية أنها مكلفة اجتماعيا وسياسيا. شهدت هذه البلدان تباطؤ كبير في تنفيذ البرامج التقشفية مما أدى إلى تدهور في المالية العامة، لذلك لم تجد كل من البرتغال، إسبانيا و إيطاليا بقيادة المكسيك و أيرلندا سوى طلب الدعم المالي الخارجي من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي. تبدأ أسواق السندات تشغل بكافة بلدان منطقة اليورو بسبب حالة عدم اليقين المحيط ببقاء اليورو نفسه. ثقة المستثمرين في الأسواق الأوروبية و قدرتها في حل المشاكل الداخلية تشهد انخفاضا حادا. و أدت المشاعر المناهضة للسوق إلى موجة من الإجراءات الحمائية¹.

المحرك رقم 2: جولات لاحقة من التيسير الكمي تخرض لحرب العملات؛ المناخ السياسي المكهرب منع من استجابة متأسكة للأداء الاقتصادي الراكد في الولايات المتحدة، و دفعت الضغوط الداخلية إلى تبني سياسات الاستكفاء Autarkic policies بهدف حماية الوظائف. هذه الضغوط الشعبية أدخلت الولايات المتحدة في حلقة مفرغة من السياسات الاقتصادية التي فشلت في تحفيز النمو. بدأت في هذه المرحلة تتوتر العلاقة الأمريكية- الصينية بشكل كبير، خصوصا بعد الاتهام الرسمي من الكونغرس الأمريكي، حول تلاعب الصين بالعملة. و تعطلت التجارة بين الدولتين، بدون بضائع صينية منخفضة التكلفة لتلبية الطلب الأمريكي و لخفض الأسعار، بدأ التضخم يتسلل السوق المحلية الأمريكية، مما أدى إلى ضعف الدولار و أثارت المزيد من الضغوط في العملات العائمة الأخرى، على سبيل المثال، أسواق مثل البرازيل، التشيلي و جنوب إفريقيا بدأت بتباعد عن الأسواق الغربية التقليدية.

المحرك رقم 3: انفجار فقاعة العقارات في الصين؛ نتج عن الاستثمار في الأصول تدفق أموال ضخمة على الأسواق الناشئة، و التي بدورها غدت فقاعة الأصول مما أدى إلى تفاقم التضخم المرتفع سابقا. حتى في البلدان ذات حساب رأس المال المغلق نسبيا طالتها الضغوط، مع تواصل التضخم في أسواق الأسهم و الملكية في الاقتصاد الصيني، تلا ذلك تقلبات في السوق العالمية.

لم يشكل الاضطراب الاقتصادي تحديا للحكومة الصينية فقط، و إنما خلق بيئة سياسية غير مستقرة. بدأ العديد من الصينيين التساؤل حول قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدارة الدولة للرأسمالية.

¹ - Thorsten Beck, "The Future of Banking", (UK : London, Centre for Economic Policy Research (CEPR), 2011), p.11.

المرحلة الثانية: الانكماش الاقتصادي و المشاعر المناهضة للسوق لم تتم معالجتها من قبل آليات الحوكمة العالمية؛

المحرك رقم 4 : تداعيات قمة G20 بالمكسيك بشأن حرب التجارة و العملات، مع إعلان وفاة جولة الدوحة في عام 2013؛ الاختلاف حول المصالح الكامنة (على سبيل المثال، استقرار الأسعار في أوروبا، التوسع و التصدير المالي في الولايات المتحدة و فائض تجاري مستمر في الصين) يدل على عدم إمكانية G20 التوصل إلى تحقيق التوافق حول كيفية التعامل مع جولة جديدة من الأزمات. تملص صندوق النقد الدولي من الموارد المالية (والسياسية) لمعالجة التداعيات الواسعة من أوروبا، و أكثر من ذلك، لم يكن هناك أي تقدم حقيقي لإصلاح حقوق التصويت فيه في عام 2011.¹

تستمر حالة الركود على طول و ارتفاع معدلات البطالة ، الضغوط الشعبية الداعية لرفع مستويات الحماية التجارية. أصبحت الحماية الخضراء بارزة مع بداية استثمار الدول في التكنولوجيا الخضراء كواجهة للسياسات الحماية. حيث ستعمل الولايات المتحدة على تمرير مشروع قانون الطاقة المحلية Domestic energy bill الذي سيفرض التعريفات على الواردات التي لا تستوفي معايير السلامة للبيئة المحلية، و لكن تعتبر الصين مشروع القانون هذا أداة لفرض الحماية على صادراتها، لذلك ترد الصين بالمثل، لذا تبدأ ظاهرة الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى تظهر بشكل واضح، و تجد منظمة التجارة العالمية نفسها في مأزق عدم القدرة على التعامل مع ارتفاع المفاجئ للمطالب مما يثبت عدم فاعليتها كوسيلة للوساطة الدولية. علاوة على ذلك، الإعلان عن موت جولة الدوحة من قبل قادة الاقتصاديات الرئيسة في العالم في 2013. تصبح الأسواق العالمية أكثر قلقاً من طول فترة النزاعات التجارية، و تبدأ مستويات التجارة تنهار حتى قبل دخول التدابير الحماية حيز التنفيذ. على اعتبار الوضع المتزايد بعدم الجدية في إيجاد حلول على المستوى العالمي للخلافات في النظام التجاري و المالي الدولي، فقد وجهت كل من الولايات المتحدة، الصين و أوروبا تركيزها نحو الحلول الإقليمية للحد من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد.

المرحلة الثالثة : تشابك الاقتصاد العالمي، خلق تكتلات مالية و تجارية إقليمية مع تنسيق دولي محدود؛

المحرك رقم 5 : إنشاء صندوق النقد الآسيوي و صندوق النقد الأوربي؛ ترشيح أمريكي لمنصب المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ أصبحت الأسواق العالمية أكثر تقلباً و تهوي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عبر القارات بفعل غياب التنسيق الاقتصادي العالمي و الطبيعة القتالية في الحوار على الصعيد الدولي. مع توقع مزيد

¹ - Bazhenova Yulia, The Role of Public and Private Institutions in Global Financial Governance, Research paper, pp.09-11. Retrived on : 14/11/2012.

<http://www.culturaldiplomacy.org/academy/content/pdf/participant-papers/2011/april/biec-roa->

[nua/the_role_of_public_and_private_institutions_in_global_financial_governance-bazhenova_yulia.pdf](http://www.culturaldiplomacy.org/academy/content/pdf/participant-papers/2011/april/biec-roa-nua/the_role_of_public_and_private_institutions_in_global_financial_governance-bazhenova_yulia.pdf)

من التوترات الاقتصادية. سياسيا، يبدأ انغزال الولايات المتحدة والصين من العمليات الدولي، الخلافة السياسية للصين المقررة في عام 2012 تمدد لعام آخر بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي و المشاركة الدولية. فيما تركز الولايات المتحدة على الخطاب و السياسة الداخلية فيما يتعلق بالحمائية و فرص العمل. الشك و عدم الثقة بين البلدين يؤدي إلى المواجهة بينهما على المستوى الدولي. الأهم من ذلك، تتخلى الصين تدريجيا عن مشترياتها من الأوراق المالية الأمريكية و تبدأ في تنسيق جهودها لإزالة احتياطياتها بعيدا عن الدولار، مما الولايات المتحدة من جدارتها الائتمانية و يفاقم التوتر بين الدولتين.¹

كان للخلافات حول التجارة و العملة بين الولايات المتحدة و الصين انعكاسات عالمية، و لاحتواء هذا الضرر الذي يعاني منه نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية، و لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي الإقليمي، عمدت الدول الآسيوية إلى إنشاء صندوق النقد الآسيوي بقيادة الصين و دول الآسيان - و من الأكيد أن التكلفة الكبيرة لإنشاء الصندوق تقع على عاتق الصين و اليابان - للحد من تأثير السياسات الأمريكية و الأوروبية على الأسواق الآسيوية خاصة مع انعدام الأمن العالمي و التقلبات المالية. و قد اتفقت الاقتصاديات الآسيوية على سلة من العملات الآسيوية كنقطة انطلاق لاحتياطي الصندوق مع ضمان الصندوق حماية قيمة الين الياباني، و هو ما جعل اليابان مجبرا على المشاركة.

في خضم تدهور النظام التجاري العالمي، يسجل عام 2014 مفاوضات التجارة الحرة التي يطلق عليها جولة كون داو Con Dao Round - جزيرة في جنوب بحر الصين- و بداية تجديد الجهود للوصول إلى منطقة التجارة الحرة الإقليمية في آسيا. إلا أن إنشاء الصندوق الآسيوي و الصندوق الأوربي قلل من التزامات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. و أصبحت الولايات المتحدة المهيمن على هذه المؤسسة الدولية بـهيمنة الدولار و لخدمة الأسواق الأمريكية الشمالية و الجنوبية، و يؤكد هذه الهيمنة ترأس أمريكي لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي و باختيار من الأمريكيين.

مع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي إلى ثلاث كتل اقتصادية - الولايات المتحدة، الصين و الاتحاد الأوروبي- أخذ تزايد الانفتاح الإقليمي الداخلي مكان العولمة و برز بوصفه المحرك الرئيسي للنمو. لم تعد منظمة التجارة العالمية بمثابة الحكم الدولي و جميع المفاوضات تجري بين الكتل الإقليمية الثلاث. في عام 2020 ستمثل التجارة الإقليمية الداخلية أكثر من 70% من التجارة العالمية. كما شهدت السنوات السابقة تخوف الأسواق من عدم وجود حوكمة اقتصادية عالمية و الجو القتالي على المستوى الدولي. حتى الشركات متعددة الجنسيات بدأ

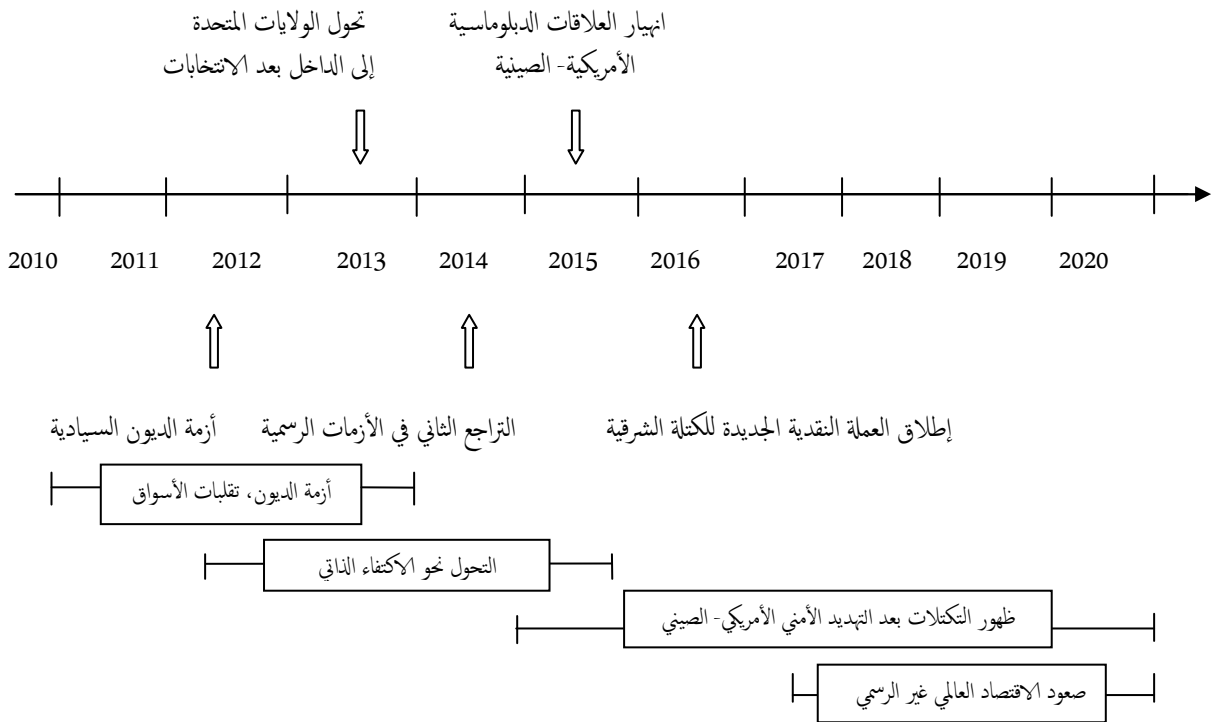
¹ - Thorsten Beck, op.cit.,p 13.

تتفكك شبكاتها للتدخلات الدولية و ركزت على مواطنها الإقليمية. و بالتالي ما يميز الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب الجديد هو الشك و عدم الثقة مكونه الرئيسي تقلبات الأسواق.¹

المطلب الثالث: فيلتشميرتس Weltschmerz (انقسام الاقتصاد العالمي)

في هذا السيناريو، نشهد صراعا على السلطة بين الولايات المتحدة و الصين. العالم مقسم، يشبه إلى حد كبير فترة الحرب الباردة، باستثناء وقوف المحور الشرقي بمحاذاة الصين؛ استمرار الركود الاقتصادي في جميع أنحاء العالم و العسكرية المتزايدة تؤدي إلى حرب الأسواق.

الجدول الزمني رقم (03): يوضح سيناريو انقسام الاقتصاد العالمي.



Source : Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, "The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies", March 2011 ,P.16.

المرحلة الأولى: استمر ركود الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة في السياسات الحمائية؛

المحرك رقم 1 : في الاقتصاديات المتقدمة، تمتد أزمات الديون لعدة سنوات و تتفاقم بتراجع ثاني The second dip؛ وجدت البلدان المتقدمة نفسها مثقلة بمستويات عالية من الديون في أعقاب المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية. و تبقى مستويات الديون تزداد بشكل ملحوظ في الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة ما بين عامي

¹ - Ibid.,pp 12 -15

2011 و 2013. تطورت أزمات الأسواق المالية التي بدأت في 2008 إلى أزمات الديون للاقتصاديات المتقدمة في الغرب. وضع G20 هدفا لمعالجة الديون بحلول عام 2011، لكن قررت الولايات المتحدة خاصة مع ارتفاع مستوى البطالة و ركود النمو أن تجد طريقها بعيدا عن الأزمات. كما واجهت دول الاتحاد الأوروبي شللا بسبب العمل المتجولين الذين رفضوا كل جهود الأعضاء لجعل الرعاية الاجتماعية أكثر سهولة، ما يؤدي إلى العجز المستمر.¹

امتدت أزمة الديون في الاتحاد الأوروبي من البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، اليونان و اسبانيا لبقية الدول الأعضاء. عدم القدرة على كبح جماح العجز بحلول 2012، يضر بالجدارة الائتمانية السيادية sovereign creditworthiness. بمطلع عام 2013، فاقمت المرحلة الثانية من الانهيار الاقتصادي خطر التخلف بين العديد من الاقتصاديات القوية. تم الفرض المؤقت للفرامل الاقتصادية لدرء انهيار سوق الأسهم stock market و فشل البنوك. ركود النمو و تزايد الضغوط الشعبية شحن مصالح الاكتفاء الذاتي عكس اتجاهات تحرير التجارة. كما و أدت السياسات الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي إلى المواقف العدائية اتجاه السياسات النقدية الصينية.²

المحرك رقم 2 : التحول نحو الاكتفاء الذاتي في السياسات الداخلية للولايات المتحدة؛ بحلول عام 2014، وبعد أن ذهبت الطلبات المتكررة لمعالجة وضع العملة الصينية أدرج الريح، زادت الولايات المتحدة من ضرائب استيراد السلع الصينية ، ويقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة في هذه الخطوة السياسية، أولا، بسبب الضغوط الشعبية الداخلية، و ثانيا، اتفقت اقتصاديات الغربية على مواصلة التعاون الاقتصادي بينها بما يسمح للأسواق بتنظيم اقتصادياتها و التنكر لتلك الدول التي تعتمد على قيادة الدولة لسياسات النمو خاصة الصين، هذه الأخيرة تصف الموقف الغربي بالنفاق، نظرا لحجم تدخل الدولة في الاقتصاديات الغربية خلال فترات الأزمات. أدت المواجهة الاقتصادية و السياسية إلى نقص رأس المال في الأسواق الرأسمالية العالمية.

المرحلة الثانية : الادبيولوجيات المتعارضة تُظهر لب الخلاف الأمريكي-الصيني الذي يؤثر بدوره على التجارة والأسواق المالية على الصعيد العالمي؛

المحرك رقم 3 : تقييد في النشاط الاقتصادي نتيجة التداعيات الأمنية للتراجع الثاني؛ مواجهة للتداعيات الناجمة عن التراجع الثاني للأزمات الائتمانية في 2013، فقد أبت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على بعض رأس مالها لحزم التحفيز. صُغفالتعاون بين الاقتصاديات العالمية الرئيسية جعل G20 محفلا غير فعال للحوار حول السياسات الاقتصادية العالمية. هذا الصدع يقارب للاختلاف الذي شهدته حقبة الحرب الباردة حيث تحدث

¹ - Ibid., pp.13-14.

² - Jodie Keane and Dirk Willem te Velde, op.cit., pp.14-15.

الرأسمالية الشيوعية. إذ بدأت تظهر علامات الانقسام في الاقتصاد العالمي بين المعسكرين الأمريكي والصيني، يتفاقم هذا الانقسام مع نهاية عام 2013 بمناوشة في مضيق تايوان، يؤدي في النهاية إلى الاعتراف الرسمي بالمضيق كمنطقة عسكرية. علاوة على ذلك، في عام 2014 سترعى الصين تغيير النظام في كوريا الشمالية - عقب الاضطرابات الداخلية- و هذا لضمان وجود منطقة عازلة مناسبة بينها وبين الانحياز الأمريكي لدولة كوريا الجنوبية. هذه التحالفات العسكرية تدل على أن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين وظيفيا غير موجودة.

و نتيجة لذلك، تنهار للعلاقات الاقتصادية الرسمية بين الدولتين، و يتم الحد من التجارة بين الكتلت الاقتصادية الرئيسية. الطرف الأول يمثلته الغرب (بقيادة الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كوريا، الهند، استراليا و الشرق الأوسط)، فيما يمثل الطرف الآخر الشرق (بقيادة الصين، روسيا، البلدان آسيا الوسطى و الجنوبية، البلدان الإفريقية، إيران و الأرجنتين). تميز الجانب الأول عموما بالأسواق الحرة و الديمقراطية، فيما الجانب الآخر يعتمد على إدارة الدولة للنماذج الاقتصادية و مركزية هيكل القيادة. بين عامي 2013 و 2015، سيكون توسع سريع للتجارة داخل الكتلة، مما يدفع إلى إعادة التكيف لسلسلة القيمة العالمية. نظرا للانقسام الرسمي و تخلي الشرق عن الدولار، يحدث تجدد لطرق التجارة الرسمية بين الكتلة، و تحذو الأسواق المالية حذوها.

كما تشهد أوروبا تداعيات اقتصادية و سياسية ملحوظة بعد المرحلة الثانية من الأزمات المالية بعد أن وجدت العديد من الدول نفسها مضطرة للتخلي عن عملة اليورو. نتيجة للسنوات المتتالية من العجز و سياسات التقشف، زادت حدة الأصوات المناهضة للاتحاد الأوروبي مما خلق مشاكل خطيرة في الديون السيادية للأسواق، أكثر من ذلك، فشلت الدول داخل الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على تنقيح معاهدة الاستقرار والنمو و معاهدة ماستريخت+سياسة التقارب المالي، مما أضعف إلى حد كبير دور اليورو كعملة للاحتياطي الدولي و عملة المعاملات.¹

المحرك رقم 4: إضفاء الطابع الرسمي على الكتلة الاقتصادية في الشرق من خلال إصدار العملة الإقليمية؛ ما أثر من ناحية أخرى على الاقتصاد العالمي، توقف الصين عن شراء ديون الولايات المتحدة. و نتيجة لذلك، كان على الصين إعادة ربط العملات في سلة واسعة، يتم ذلك من خلال مجموعة من العملات، بما فيها الروبل الروسي وأصغر عملات جنوب شرق آسيا. كنهوض، عمدت الصين على تفريغ بعض أوراقها المالية من الدولار على السوق الدولية، لكن تدخلت الولايات المتحدة و أجبرت الدول المتحالفة معها على رفض هذه الأوراق المالية، وجعل الصين تعاني من خسارة كبيرة في الأصول. ردا على ذلك، تم إطلاق عملة جديدة في الشرق، تعمل بنموذج مماثل لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لكن يتم تسييرها في بكين.

¹ - Ibid., p 18.

العالم الآن مقسم رسمياً إلى كتلة السوق الحرة في الغرب و كتلة الاقتصاد المؤسس على الدولة في الشرق (تتمحور حول الصين). و على الرغم من ذلك وقفت بعض الدول في منطقة رمادية، حيث وجدت أنها ليست مجبرة أن تتحالف اقتصادياً في مواجهة مرحلة ثانية من مراحل الأزمات المالية، أو أنها ليست في وضع جيوسياسي للتحالف، أو أنها قادرة على الاستفادة من ازدهار السوق السوداء في تجارة الغرب-الشرق (على سبيل المثال، البرازيل، الهند و اندونيسيا على التوالي) .

لن تتعافى الولايات المتحدة بين عامي 2013 و 2020 من التراجع الثاني، على الرغم من حقيقة أن ديونها للصين تنخفض بشكل سريع. كما تجد الأسواق السيادية العالمية نفسها في أزمات بعد المحاولات الفاشلة للإدارة الأمريكية لحد من تدفق الأوراق المالية الأمريكية التي تحاول الصين إغراقها.

المرحلة الثالثة: التضارب السياسي يؤدي إلى زيادة ازدهار الاقتصاد غير الرسمي؛

المحرك رقم 5 : ظهور أقطاب و اقتصاد غير رسمي؛ في الجزء الأخير من العقد، تقرر الحكومات الاحتفاظ بالمؤسسات الدولية لمساعدتها في قضايا حوكمة السوق. في الكتلة الغربية تستمر المؤسسات الموجودة (G20, OECD) و غيرها في النشاط، و شمل التغيير ببساطة مجموعة الدول الأعضاء. في الكتلة الشرقية، ظهور مؤسسات جديدة. مع بداية سيطرة السوق السوداء في المناطق المحيطة بالمحيط الهادي. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة و الصين لفصل اقتصادياتها، إلا أن ذلك كان ناجحاً على المستوى الرسمي فقط. في الواقع، تظهر صورة مختلفة جداً بعد عام 2015.

فيما تدرك الدول الوسطى أن تعاملها كوسيط تجاري بين الدولتين القويتين و بين الكتلتين سيولد لها عائدات كبيرة. دول مثل ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا و بابوا غينيا الجديدة Papua New Guinea استفادت من انتقالها بين المنتجات الأمريكية و الصينية. و لتسهيل التجارة بين هذين الكيانين، تم تطوير سوق سوداء لصرف العملات هيمنت على اقتصاديات جزر المحيط الهادي لآسيا، و بدرجة أقل بجنوب شرق آسيا. كما يصبح دولار سنغافورة عملة التداول و التبادل الأساسية بين الولايات المتحدة و الصين. تشكيل سلاسل تربط بين الكتلتين ساعد كل من سنغافورة، ماليزيا و جزر المحيط الهادي من إعادة تأسيس نفسها. لم تنظر الولايات المتحدة و الصين إلى تنامي هذا التجارة غير الرسمية كتهديد؛ حتى و إن واجهتها من الناحية الرسمية. أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فقد عزت التكاليف و الفوائد المحتملة للبيئة الاقتصادية غير الرسمية. فقط الشركات الأكثر ترابطاً استطاعت الاستفادة من الوضع، مما مكّنها من النفوذ إلى الشبكات العالمية و التواصل مع الكيانات حديثة النشأة، والاستفادة من عدم الترابط بين الأسواق الغربية و الشرقية.¹

¹ - Ibid., pp.18-20.

مع انهيار العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية، عانت الدولتين إلى حد كبير: خسرت الولايات المتحدة دورها كمول رئيسي و شهدت تضخماً سريعاً في الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة. محلياً، خضعت الولايات المتحدة لإعادة هيكلة اقتصادية قاسية، أدت إلى تمديد فترات انخفاض الإنتاج و انخفاض أجور العمال. أما على المستوى الدولي فدورها في الاقتصاد العالمي على المحك بين الفترة ما بين 2011-2020.

يُظهر تحويل انشغال القوتين الدبلوماسيتين (الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي) نحو الداخل، أن الاتحاد الأوروبي يعيش اضطرابات داخلية و تهمة شائعة بسبب الركود الاقتصادي المستمر و الانكماش الذي تعرفه منطقة اليورو. من جهة أخرى، واجهت الصين ضغوطاً كبيرة لتجعل سياستها الاقتصادية أكثر دولانية. كما يسجل الاقتصاد تحديات كبرى عقب فقدان الحكومات الأمريكية السيولة تجلى ذلك مع إعادة الترتيب الحديثة التي عرفتها السوق العالمية و عدم اعتماد الصين على الاقتصاديات الغربية للحفاظ على نموذجها في التصدير، بمحاولة الصين إعادة هيكلة اقتصادها من خلال تشجيع الاستهلاك المحلي، و تقديم الخطة الخمسية الثالثة عشر The 13th five-year plan لزيادة التحفيز على الطلب المحلي في أكتوبر 2015. اضطرت الصين إلى القيام بدور قيادي في الاقتصاديات الشرقية و تطورت لتصبح القائد الإقليمي من خلال إصدار العملة الإقليمية الجديدة التي هي في المقام الأول مدعومة من الاقتصاد الصيني¹.

بالأخير، فإن سيناريوهات الحوكمة العالمية 2020 هذه، تساهم في تقديم الرؤى و تسليط الضوء على القضايا المركزية التي تساعد صانعي القرارات السياسية الاقتصادية الحالية لاستخدامها كأداة للتخطيط السياسي. كما أنها تُظهر النتائج المحتملة في المستقبل و لا تؤكد على أنها سيناريوهات تنبؤية، في حين أن احتمال تحقق كل سيناريو هو قابل للتأويل، فيما تشترك كل السيناريوهات في القوى المحركة الرئيسية، و اعتماداً على الطرق التي يمكن أن تتحرك بها هذه القوى في الواقع الحقيقي، يمكن أن نعيش حقائق مختلفة جداً في عام 2020 .

يتصور السيناريو الأول عالماً متكاملًا مع تحسن في آليات الحوكمة العالمية و زيادة في التعاون. التغيرات الهيكلية التي شهدتها اقتصاديات محلية كانت نتيجة لتحرير التجارة في الأسواق الدولية، أبرزها، تكييف الصين قواها للانتقال إلى اقتصاد أكثر حداثة. بينما يقترح السيناريو الثاني التطور على طول الخطوط الإقليمية، مع هيمنة الكتل الثلاث (الأمريكية، الأوروبية و الآسيوية) على الاقتصاد العالمي، مع تركيز التدفقات التجارية و المالية بينها. فيما يرسم السيناريو الثالث صورة دراماتيكية تميزها تداعيات العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين (بعد المرحلة

¹ - Thorsten Beck, op.cit., pp 14-15.

الثانية من الأزمات المالية) تؤدي إلى مشهد عالمي مستقطب Polarized Global Landscape. في الوقت الذي تحاول فيه الأشكال الاقتصادية غير الرسمية الحفاظ على النشاط الاقتصادي بين الكتل.

خاتمة

حاول هذا البحث من خلال فصوله الثلاث تمحيص عدد من الافتراضات الأولية الملزمة للتحويلات الحاسمة التي شهدتها النقاشات النظرية للكشف عن الظواهر الجديدة الما- بعدية من خلال عمليات الهدم المتواتر للتوحيد الكلياني الذي يُشرع لمواجهة سرديّة الدولة كحقيقة مطلقة. أين تم التوصل إلى أن الكوكبة الوطنية The National Constellation تخضع لعملية التحول إلى ما بعد الكوكبة الوطنية Post-National Constellation، حيث لم تعد الدولة القومية المركز الوحيد للسلطة والخاصية المعيارية التي تلازمها، بل تشاركها في ذلك الفواعل غير الدولاتية .

بالتالي، فإن إدراك الأشكال المتعددة للسلطة Power's polymorphous يساعد الباحث على تعزيز فهمه للحكومة العالمية، كما أنها تقدم مزايا عديدة لمنظري العلاقات الدولية، إذ تفصل مناقشات السلطة من قيود المانستريم الواقعي، خاصة بعد أن بدأت المواقع الخاصة للسلطة التأثير في عدد متزايد من القضايا العالمية، مما أثبت أحقية الفواعل الخاصة كأطراف حاسمة في حوكمة مجالات مهمة من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، أدت إلى التحول اللاحق من الشكل العام للحكومة إلى شكلها الخاص.

لقد أفضت الشركات والأشكال التعاونية بين فواعل المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال وكذا المنظمات الدولية من خلال التجارب التي استعرضها البحث، إلى الكشف عن ثلاثة تحولات جوهرية في السياسات العالمية:

- أن الهيئات المخولة بحل المشاكل العالمية لم تعد تقتصر على الحكومات و المنظمات الدولية فقط، بل انتقلت إلى أشكال جديدة و مختلفة تشمل القطاع العام الخاص، فضلا عن تشكيلات الفاعل الخاص المحضة؛
- علاقات المواجهة بين الشركات، الحكومات والمنظمات غير الحكومية تم استكمالها بشراكة كصيغة ممكنة للتفاعل الثلاثي؛
- حصول المزيد من المؤسسة التعاونية أسفر عن ممارسات اجتماعية أكثر قدرة على تنظيم فعال لمسائل محددة.

مع استمرار النقاشات حول الديمقراطية والمساءلة في صنع القرار العالمي، أصبح واضحاً أن للمنظمات غير الحكومية دور حيوي تؤديه، دعمت هذه الطروحات مقارنة العصر الوسيط الجديد التي تستند على فرضية توارى الدولة أمام تطور الفواعل غير الدولاتية، والتحول البعيد عن كل ما هو دولاتي-المركز نحو كيانات فوق

دولالية وتحت دولالية، كاستجابة للتغير في بنية المنظمات من الهيراركية نحو الشبكات ومن المركزية الإلزامية إلى الجمعيات الطوعية. كما تعتبر النظريات المعيارية للمشروع الديمقراطي عبر القومي استجابة مقنعة وطموحة أخلاقيا لتحديات العولمة والمطالبة بهندسة أكثر ديمقراطية للحوكمة الاقتصادية العالمية.

كما أثبت الفصل الثاني من البحث قدرة المنظمات غير الحكومية في إطار أفضليات الحوكمة الاقتصادية العالمية على كسب شركات أكثر، تضمن لها مراقبة السياسات العامة الاقتصادية بما يضمن حقوق الدول الفقيرة و يعزز من ديمقراطية الاقتصاد العالمي. هذا إلى جانب اهتمام بعض المنظمات البيئية بتدعيم السياسات التي تحقق اقتصادا أخضر، و تُجادل منظمات غير حكومية أخرى بتغييرات في نظام التصويت والمطالبة بالشفافية من خلال عمليات تقييم شاملة لسياسات المؤسسات الدولية.

من المهم الإشارة إلى أن مقارنة شبكات السياسة العامة العالمية مثلت استجابة مبتكرة تجمع القطاعات الثلاث في شراكة من أجل التغيير، حيث تقدم لجنة السدود مثالا واضحا عن التفاوض العالمي لمختلف الشبكات و تنامي سلطة المنظمات غير الحكومية في المساهمة بصياغة أجندات السياسة العامة العالمية. المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف هي الأخرى كشفت عن تنامي نفوذ الفواعل غير الدولالية في الشؤون الدولية، وبشكل خاص في الأعمال الاقتصادية العالمية. هذا، إلى جانب مقترح التسيير الجماعي من قبل peter willets كمقاربة تساعد على تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية، تستند على إشراك القطاعات الثلاث ، بما يعطي فرصة للمنظمات غير الحكومية بلعب دور على قدم المساواة، إلى جانب مؤسسات السوق والمؤسسات الحكومية في وضع المعايير والمذونات العالمية التي تحكم جميع الدول، و تكون لهذه القواعد و المعايير شرعية معترف بها، ليس فقط من قبل الحكومات و إنما من قبل ناخبهم و هذا ما سيخلق الالتزام اتجاهها. إلا أن هذه المقاربة تبقى متوقفة على عملية تطوير الحس المجتمعي العالمي كما عبر عنها Rawls و Nye , Dahl وغيرهم.

أظهر الجزء الأخير من البحث الحاجة إلى إصلاحات عميقة في الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال ديمقراطية مؤسساتها، فالإصلاحات السابقة لم تكن كافية، لأنها جزئية في نطاقها وتعتمد بشكل مفرط على العشوائية. لذلك لابد من أن تقوم الحوكمة الاقتصادية العالمية الجديدة على مؤسسات تمثيلية و قائمة على الإشراك، فضلا عن ذلك، ينبغي على البنية المراد تطويرها أن تستند إلى إطار متعدد الطبقات Multilayered Framework يتألف من شبكة متعددة من الفواعل الوطنية، الإقليمية والعالمية الرسمية وغير الرسمية، خاصة مع ضعف الدول في السيطرة على تدفقات رؤوس أموالها واستثمارات الشركات، بما يُثبت بشكل مستمر عدم أهليتها لضمان الحوكمة التي تُسهّل وتحترم تعميق الديمقراطية والعدالة الاقتصادية. كل ذلك ساهم في توسيع نطاق الوعي بتنوع وتعقد القضايا المتجاوزة للحدود الوطنية وتشابك خطوط التخصصات مع

استقطاب الثروة وتعميق الفوارق داخل وفيما بين الدول، الآثار العكسية لنظم التجارة الحالية، الديون...فليس من المستغرب إذا أن هذا التعقيد أدى إلى نشاط أكبر للشبكات عبر الحدودية، اختُرقت فيه حدود جداول الأعمال التقليدية من الحد الأدنى للتشاور إلى شبكات عبر وطنية لها دور في الصياغة.

بالأخير، فإن هذا البحث لا يُعد سوى محاولة تفتح الآفاق نحو بحوث أوسع تهتم بالظواهر المعيارية والمالية-بعدية التي تشكل مجالا خصبا للتحقيقات العلمية، لاسيما ما تعلق منها بالبحث في دراسات الحوكمة العالمية والشبكات العالمية التي تلقى صدى كبيرا في مراكز البحوث الغربية، من خلال انشغالها بتتبع مسار تأثير الفواعل غير الدولاتية في رسم السياسات العالمية الاقتصادية، الصحية، البيئية والاجتماعية و غيرها. وكذا النوع الجديد من الشركات فيما بين المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال وإمكانية هيمنة قطاع الأعمال على الاقتصاد العالمي وتحديد بيوت الاستثمار، الشركات عبر الوطنية وأسواق السندات .

أهم المفاهيم المترجمة: عربي/فرنسي-انجليزي

المقابل الفرنسي أو الإنجليزي

المصطلح العربي

Cosmopolitan democracy	الديمقراطية العالمية
Théorie des système sociaux	نظرية الأنساق الاجتماعية
Hierarchical accountability	المساءلة الهرمية
Horizontal accountability	المساءلة الأفقية
Spatial congruence	التطابق المكاني
Quasi-autonomos Non-governmental Organization	المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة
Quasi-Governmental Agencies	الوكالات شبه الحكومية
Bio-pouvoir	السلطة الحيوية
Compulsory power	السلطة الإلزامية
Institutional power	السلطة المؤسسية
Productive power	السلطة المنتجة
Power's polymorphous	الأشكال المتعددة للسلطة
Private Governance	الحكومة الخاصة
Public Governance	الحكومة العامة
Single-Factor Approach	مقاربة الفاعل الفردي
Interest-Based Approach	المقاربة القائمة على المصلحة
Power-Based Approach	المقاربة القائمة على السلطة
Efficiency-Gains Approach	مقاربة مكاسب الكفاءة
Business- NGO Partnerships	شراكات المنظمات غير الحكومية و قطاع الأعمال
Non-Hierarchical Forms	الأشكال غير الهرمية
Horizontal Articulation	تعبير أفقي
Managerial Theory	النظرية التسييرية
Managerial Intentionality	القصدية التسييرية
Non Market Relationships	العلاقات غير-السوقية
Three-sector MNE-NGO-Host Government (MNG) Model	نموذج ثلاثي القطاع
Complex Sytem	نظام التعقد
Club Model	نموذج النادي
Quota-Based Lending System	نظام الإقراض القائم على أساس الحصص

Conformism	الإستراتيجية الإنسيابية
Reformism	الإستراتيجية الإصلاحية
Radicalism	الإستراتيجية الراديكالية
Think Tanks	خزانات التفكير
Fiscal Prudence	الحصافة المالية
Tight Monetary Policy	السياسة النقدية الصارمة
Untrammelled Markets	الأسواق غير المقيدة
Global power	السلطة العالمية
Bargaining power	القوة التفاوضية
Collective action	العمل الجماعي
Non-Business NGO	المنظمات غير الحكومية- غير المرتبطة بالأعمال
Double-Edge Strategy	الإستراتيجية ذات الحدين
Multi-Stakeholder Partnerships	شركات أصحاب المصالح المتعددين
Civil Governance	الحوكمة المدنية
Civil Chamber	الغرفة المدنية
Financial Intermediation	الوساطة المالية
Cushions	المسندات المالية
Financial Advisor	الوسطاء الماليون
Provision	المخطط / الاعتماد
Ratio LTV (loan-to value)	نسبة القيمة إلى القرض
Asset Price	أسعار الأصول
Asset Price Busts	كساد أسعار الأصول
Cary Trade	تجارة المناقلة
Capital Account Regulations	أنظمة ضبط حسابات رؤوس الأموال
Generalized Reserve Requirements	احتياطي رؤوس الأموال المعممة
Portfolios	المحافظ الاستثمارية
Financial Enphoria	النشوة المالية
Financial Panic	الذعر المالي
ad hoc	ترتيبات عشوائية
financial intermediation	الوساطة المالية
cushions	المسندات المالية
financial advisor	الوسطاء الماليون
provisions	الإعتمادات

asset price bubbles	فقاقيع أسعار الأصول
asset price busts	كساد أسعار الأصول
carry trade	تجارة المناقلة
portfolios	المحافظ الاستثمارية
financial safety net	شبكة أمان مالي
financial panic	الذعر المالي
financial euphoria	النشوة المالية
underrepresentation	التمثيل الناقص
Overrepresentation	التمثيل المبالغ فيه
hegemonic incorporation	الاندماج الطامح للهيمنة
the Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
stand-by agreements	اتفاقات الاستعداد الائتماني
network externalities	العوامل الخارجية للشبكة
Special Drawing Rights	حقوق السحب الخاصة
Emerging powers	القوى الناشئة

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

I. الكتب:

1. العيادي، عبد العزيز. " ميشال فوكو: المعرفة و السلطة"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1994؛
2. سعد الله. عمر، " المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية و التطور"، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2009؛

II. المجلات :

3. الجابري، محمد عابد . الديمقراطية و حقوق الانسان، مجلة كتاب في جريدة، عدد 95، 5 تموز 2006؛
4. عادل زقاغ. "العصر الوسيط الجديد و تداعياته على النظرية و الممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، عدد 07، 2012.

III. أطروحات الدكتوراه:

5. بن سعيد، مراد. " القانون الخاص و الحوكمة الشبكية الحديثة: عناصر من أجل فهم بنائي لتحولات القانون الخاص لما بعد البولة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية"، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009؛
6. زقاغ، عادل. " النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2009.

قائمة المراجع الأجنبية:

I. Books & Textbooks :

7. Aksu ,Esref and Camilleri ,Joseph A., "Democratizing Global Governance" (UK : palgrave Macmillan,2002) ;
8. Anheier, Helmut K. and Toepler, Stefan. "International Encyclopedia of Civil Society", (USA : springer,2009) ;
9. Appiah, Kwame Anthony . "Justice, Governance, Cosmopolitanism, and the Politics of Difference Reconfigurations in a Transnational World", (Berlin, Der Präsident der Humboldt-Universität, 2007);

10. Baker ,Gideon, "**Civil Society and DemocraticTheory :Alternative voices**", (USA , Routledge,^{Fst} published 2002) ;
11. Barnett, Michael and Raymond Duvall, "**Power in Global Governance**",(UK : cambridgeuniversitypress,^{Fst} published 2005) ;
12. Beck, Thorsten. "**The Future of Banking**",(UK : London, Centre for Economic Policy Research (CEPR), 2011) ;
13. Bertani, Mauro and Zamcarini, Claude.J. "**Lectures de michelfoucault: A propos de " Il faut défendre la société"**", (lyon, ENS editions, 2001) ;
14. Enjolras, Bernard and Sivesind, Karl Henrik. "**Civil Society In Comparative Perspective**", (UK :Emerald Group PublishingLimited,^{Fst} published 2009) ;
15. Bird , Jeremy," **Globalization And Water Resources Management: The Changing Value Of Water**",(AWRA: University Of Dundee International Specialty Conference, August 6-8, 2001) ;
16. Bruce Hall ,Rodney and Biersteker, Thomas J.. "**The emergence of privateauthority in global governance**",(UK : Cambridge UniversityPress, 2002) ;
17. Claessens, Stijn and Evenett ,Simon and (eds)."**Rebalancing the Global Economy: A Primer for Policymaking**"(UK : Centre for Economic Policy Research, 2010) ;
18. Clever, Hasen and Mayer, Andreas (eds), "**Theories of International Regims**",(UK,cambridge university press, 1997) ;
19. D'Arista , Jane and Jones ,Stephany Griffith. "**Reforming Financial Regulation: What Needs to Be Done?" in Reforming the International Financial System for Development**", (New York: Columbia University Press, Initiative for Policy Dialogue Series, 2010);
20. De Senarclens, Pierre and Kazancigil, Ali, "**Regulatingglobalization: Criticalapproaches to global governance** ",(USA : United Nations University Press,2007) ;
21. Elson ,Anthony,"**Governing Global Finance The Evolution and Reform of the International Financial Architecture**" (USA : palgrave,2011) ;
22. Franceschet ,Antonio. "**The Ethics of Global Governance**",(USA :Springer, 2009) ;
23. Fumagalli , Andrea and Sandro Mezzadra, "Crisis In The Global Economy Financial Markets, Social Struggles, And New Political Scenarios ",Translated by Jason Francis Mc Gimsey (UK : The MIT Press, Cambridge, London, 2010) ;
24. Giddens, Anthony, "**The ThirdWay: The Renewal of Social Democracy**", (UK : PolityPress,^{3ed} published 2005) ;
25. Gilpin , Robert, "**Global Political Economy : Understanding The International Economic Order**" (NJ: Princeton UniversityPress, 2001) ;
26. Hall ,Rodney Bruce and Biersteker, Thomas J.," **The Emergence of PrivateAuthority in Global Governance**",(UK :^{Fst} published 2002) ;
27. Held ,David and Anthony McGrew, "**The Global Transformations Reader An Introduction to the GlobalizationDebate**", (UK : PolityPress,^{4th} published 2005) ;

28. Hewson, Martin and J. Sinclair, Timothy, "**The Emergence of Global Governance Theory**" in Hewson and Sinclair, (eds.), *Approaches to Global Governance Theory*. Albany: State University of New York Press, 1999 ;
29. Hokim, Sung, "**Max Weber's Politics of Civil Society**", (UK : cambridge university press, ^{Fst} published 2004) ;
30. Holden, Barry, "**Global Democracy : Key debates**", (USA , Routledge, ^{Fst} published 2009) ;
31. Higgott A., Richard and Geoffrey R.D. Underhill and (eds) , "**Non-State Actors and Authority in the Global System**" (UK : Routledge Publication, 2000) ;
32. Higgott, Richard A., "**Non-State Actors and Authority in the Global System**", (UK: Routledge Publication, 2000) ;
33. Imhof, Aviva and (eds), "**Citizens' Guide To The World Commission On DAMS**" (USA: Berkeley, International Rivers Network, 2002) ;
34. Kooiman, Jan, "**Modern governance: new government-society interactions**" (UK : Michigan University, Sage, 1993) ;
35. Lipschutz, Ronnie D. and James K. Rowe, "**Globalization, Governmentality and Global Politics Regulation for the rest of us?**", (USA , Routledge, ^{Fst} published 2005) ;
36. Marin, Bernd and Renate Mayntz and (eds), "**Policy Networks: Empirical Evidence and Theoretical Considerations**" (Boulder CO, Westview, 1991) ;
37. Mateo, Diana Manuel'evna, "**Global Governance as Business Strategy: The Case of Gazprom**", (Germany : Hamberg , 2010) ;
38. Neumayer, Eric, "**Multilateral Agreement on Investment: Lessons for the WTO from the failed OECD-negotiations**", (Wirtschaftspolitische Blätter, N° 46, 1999) ;
39. Palan, Ronen, "**Global Political Economy : Contemporary theories**" (UK : Routledge, 2000) ;
40. Panitchpakdi, Supachai, "**Reconstructing Economic Governance: An Agenda for Sustainable Growth and Development**" (India, United Nations Conference on Trade and Development, 2010) ;
41. Quadir, Fahimul , "**Democracy and Civil Society in Asia: Globalization, Democracy and Civil Society in Asia**", (UK : Palgrave Macmillan , ^{Fst} published 2004) ;
42. Reinicke, W.H., and F. Deng, "**Critical Choices: The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance**", (Ottawa: International Development Research Centre, 2000) ;
43. Roberts, David . "**Global governance and biopolitics : Regulating human security**", (UK : London, palgrave, 2010) ;
44. Rosenau N. , James and Czempiel, Ernst-Otto and (eds.), "**Governance without Government: Order and Change in World Politics**" (New York: Cambridge University Press, 1992). And, Raimo V. Vayrynen, (eds), "**Globalization and Global Governance**" (London: Rowman and Littlefield, 1999);
45. Sandbrook, Richard . "**Social Democracy in the Global Periphery : Origins, Challenges,**

- Prospects**" ,(UK : , Cambridge University Press, ^{Fst} published 2006) ;
46. Sørensen, Eva and Jacob Torfing, " **Theories of Democratic Network Governance**", (UK: Palgrave Macmillan ,2007) ;
47. Tieleman, Katia, " **The failure of The Multilateral Agreement on Investment (MAI) and the absence of global public policy network**",(UK: Firenze and Harvard University,2001) ;
48. Willets ,Peter, '**Transnational Actors and International Organisations in Global Politics**' in *The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations*, eds. John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2001) ;
49. Witte J.M., Streck and T. Benner and eds., "**Progress or Peril? Partnerships and Networks in Global Environmental Governance. The Post-Johannesburg Agenda**"(Washington: Global Public Policy Institute, 2003) ;
50. Zadek, Simon, '**Civil Partnerships, Governance and the UN**' (Background Paper for the Secretary-General's Panel of Eminent Persons on Civil Society and UN Relationships, in 'Multi-Stakeholder Partnerships and UN-Civil Society Relationships: Collection of Materials from the Multi-Stakeholder Workshop on Partnerships and UN-Civil Society Relationships', New York, February 2004 ;
51. Zhou, Xiaochuan, "**Reform the International Monetary System**" (Beijing: People's Bank of China, May 2009), http://www.china.org.cn/business/news/2009-03/24/content_17490662.htm, and "Report of the Commission of Experts Convened of the President of the UN General Assembly on Reforms of the International Monetary and Financial System" (New York: United Nations, September 2009);

II. Articles and working papers:

52. ———, "**Global Economic Governance**", Programme of Seminars, IMF/World Bank Annual Meetings, Washington, D.C. 9 October 2010 ;
<http://www.pnowb.org/admindb/docs/AM2010%20IMF%20session%20on%20Global%20Economic%20Governance.pdf>
53. Amedegnato, Sénamin. O. "L'Archéologie du savoir de Michel Foucault pour penser le corps sexué autrement", **Revue de l'Université de Moncton**, vol. 37, no 1, 2006 ;
<http://www.erudit.org/revue/rum/2006/v37/n1/016724ar.pdf>
54. Arnold, Katrin M., "**Facing the Challenges : Three Scenarios for Global Economic Governance in 2020** ", Report ,Global Governance 2020, May 2011 ;

http://www.gg2020.net/fileadmin/media/gg2020/GG2020_2011_econ_facing_the_challenges.pdf

55. Banerji, Angana . "**IMF Performance in the Run-Up to the Financial and Economic Crisis: Multilateral Surveillance**", Independent Evaluation Office (IEO) of the International Monetary Fund , Background Paper 09/12/2010 ;

http://www.imo-imo.org/imo/files/completed evaluations/01102011Crisis_BP2_Multilateral_Surveillance.pdf

56. Benner, Thorsten , "**Shaping Globalization: The role of global public policy networks**", Gütersloh, Bertelsmann Foundation Publishers, 2002 ;

http://www.gppi.net/fileadmin/gppi/BF_Beurtrag_englisch_Final_05172002.pdf.

57. Bertani , Mauro and Zamcarini , J. Claude, "Lectures de michel foucault: A propos de " Il faut défendre la société "", lyon , ENS editions, Vol.1, —, 2001;

58. Bird, Jeremy " **Globalization And Water REsources Management : The Changing Value Of Water**", working paper, University of Dundee International Speciality Conference 2001 ;

<http://www.awra.org/proceedings/dundee01/Documents/TraylorandKing.pdf>

http://www.nbu.gov.ua/portal/Soc_Gum/Mep/2009_8_9/08-3612-eng/3_%20Poruchnyk.pdf

59. Che, Jiahua and Willmann, Gerald, "**The Economics of a Multilateral Investment Agreement**", working paper, May 15, 2009 ;

<http://www.econ.kuleuven.be/eng/ew/discussionpapers/Dps09/Dps0904.pdf>

60. Cassese, Sabino and Savino, Mario, "**The Global Economy Accountable Governance, And ND Administrative Reform**", 6th Global Forum on Reinventing Government Towards Participatory and Transparent Governance 24 – 27 May 2005, Seoul, Republic of Korea, December, 2004 ;

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan019465.pdf>

61. Cardoso, Fernando, '**We the Peoples: Civil Society, the United Nations and Global Governance**' report of the Panel of Eminent Persons on United Nations-Civil Society Relations , A/58/817, June 2004 ;

<http://www.un-ngls.org/Final%20report%20-%20HLP.doc>.

62. Carin , Barry and Wood, Angela, " **Enhancing Accountability In The International Monetary Fund**", Centre for Global Studies, University of Victoria, November 12, 2003 ;

<http://www.globalcentres.org/programs/globalgov/imf/IMF%20Master%20Nov%202012.pdf>

63. Carr, Indira and Outhwaite, Opi, " **Non-Governmental Organisations (NGOs) Combating Corruption: Theory And Practice**", Working Paper ;

<http://www.qualidade.org.br/arq-downloads/ngoworkingpapercarrandouthwaite.pdf>

64. Cooper, Mary Comerford, " **International Organizations and Democratization: Testing the Effect of GATT/WTO Membership**", April 2003 ;

<http://www.kenan-flagler.unc.edu/assets/documents/hrtInternationalOrgsAndDemTesting.pdf>

<http://www.tfd.org.tw/docs/dj0401/171-178-Edward%20Friedman.pdf>

65. Dubash, Navroz and Dupar, Mairi and (eds)., **"A Watershed in Global Governance?: An Independent Assessment of The World Commission On Dams"**, World Resources Institute, Lokayan, and Lawyers' Environmental Action Team, 2000;

66. Elliott, Lorraine And Cheeseman, Graeme. **"Cosmopolitan theory, militaries and the deployment of force"**, Working Paper, Canberra, November 2002 ;

http://ips.cap.anu.edu.au/ir/pubs/work_papers/02-8.pdf

67. Jacobs, Didier, **"Democratizing Global Economic Governance"**, working paper presented at the Alternatives to Neoliberalism Conference sponsored by the New Rules for Global Finance Coalition, May 23-24, 2002 ;

<http://www.new-rules.org/storage/documents/afterneolib/jacobs.pdf>.

68. Hart, Jefferey and Spero, Joan Edelman. **"Globalization And Global Governance In The 21ST Century"**, working paper, January 2008 ;

http://www.cepsi.umontreal.ca/uploads/gersi_chronicles.file/WorkingPaper27Hart.pdf

69. Helleiner, Gerry, **"Reflections On Global Economic Governance"**.

http://www.yorku.ca/robarts/archives/doha/pdf/doha_helleiner2.pdf

70. Heimans Jeremy, **"Reforming global economic and social governance : acritical review of recent programmatic thinking"**, Working Paper No. 26, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva, May 2004 ;

71. Hewson, Martin and Sinclair, Timothy J., **"The Emergence of Global Governance Theory"** in Hewson and Sinclair, (eds.), **Approaches to Global Governance Theory**. Albany: State University of New York Press, 1999 ;

72. Hooghe, Liesbet and Marks, Gary, **'Unraveling the Central State, But How? Types of Multi-Level Governance'**, American Political Science Review Vol. 97, No. 2 (March 2003),

73. Goyal, Ashima **"Global Financial Architecture : Past and Present Arguments, Advice, Action"**, **The Margin Journal of Applied Economic Research**, N4, Vol.2, 2010 ;

74. Kahler, Miles and Lake, David A., **"Governance in a Global Economy : Political Authority In Transition"**, Princeton University Press.

<http://www.gbv.de/dms/sub-hamburg/356723690.pdf>

75. Keane, Jodie and Dirk Willem te Velde, **"The New Landscape Of Global Economic Governance : Strengthening the role of emerging economies"**, EDC 2020, Working Paper, No 13 - March 2011

http://www.edc2020.eu/fileadmin/publications/EDC_2020_-_Working_Paper_no_13_-_

[The_New_Landscape_Of_Economic_Governance_-_](http://www.edc2020.eu/fileadmin/publications/EDC_2020_-_Working_Paper_no_13_-_The_New_Landscape_Of_Economic_Governance_-_)

[Strengthening_the_Role_of_Emerging_Economies_v3.pdf](http://www.edc2020.eu/fileadmin/publications/EDC_2020_-_Working_Paper_no_13_-_The_New_Landscape_Of_Economic_Governance_-_Strengthening_the_Role_of_Emerging_Economies_v3.pdf)

76. Kobrin, Stephen J., "**Globalization, Transnational Corporations And The Future Of Global Governance**".
<http://www-management.wharton.upenn.edu/kobrin/documents/Zurich%203.5%20unform.pdf>
77. Lewis, David. "Issues and Priorities in Non-governmental Organisation Research", **Journal of Health Management**, N 8, Vol,2 ,2006 ;
78. Lopes, Dawisson Belém , "**Can International Organizations Be democratic?**" Rethinking Robert Dahl's Skeptical Argument, PSA 2010 ;
http://www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2010/1100_1355.pdf.
79. Macdonald, Kate and Marshall, Shelley. "**Social Governance in a Global Economy: Introduction to an Evolving Agenda**", 2009 ;
http://www.ashgate.com/pdf/SamplePages/Fair_Trade_Corporate_Accountability_and_Beyond_Intro.pdf
80. Mathews , Jessica T., "**Power shift : The Rise Of Global Civil Society** ", Foreignaffairs, 1997.
<http://www.foreignaffairs.com/articles/52644/jessica-t-mathews/power-shift>
81. Mannion , Jude , "**The changing nature of business and NGO partnerships**".
<https://www.msd.govt.nz/about-msd-and-our-work/publications-resources/journals-and-magazines/rise/issue-eight/the-changing-nature-of-business-and-ngo-partnerships.html>
82. Martens, Jens , "**Steps Out Of the Global Development Crisis :Towards an Agenda for Change**", the Friedrich-Ebert-Stiftung , Department for Global Policy and Development, Berlin , Germany, June 2010.
83. McArthur ,Shaughn, "**Global Governance And The Rise Of NGOs**", ——— ;
<http://www.spp.nus.edu.sg/ajpa/issue3/Global%20governance%20and%20Rise%20of%20NGOs.pdf>
84. McGrew, Tony , "**Transnational Democracy : Theories and Prospects** " ——— ;
<http://www.un-ngls.org/orf/cso/cso9/global-democracy.pdf>
85. Mueller, Philipp Sebastian, "**Democratizing Global Governance**", Draft for the Big Sur CPOGG-Workshop San Francisco, April 6, 2004.
http://www.mty.itesm.mx/egap/centros/caep/imagenes/REDIP/democracy-global_gov.pdf
86. Nye, Joseph S. " **The Democracy Deficit In The Global Economy: Enhancing the Legitimacy and Accountability of Global Institutions**", A Report to The Trilateral Commission: 57, London, March 2001.
87. Nuscheler Franz, "**Civil –Society Actors: A Democratic Corrective For International Organizations?**", Friedrich-Ebert-Stiftung Department for Development Policy- Dialogue on Globalization -.
http://www.fes-globalization.org/publications/030101_01_Berl.pdf
88. Ocampo, José Antonio, "**A Development-Friendly Reform of the International Financial Architecture**", **Politics & Society** 39(3) , SAGE Publications, 2011 ;

89. Ocampo, José Antonio, "Rethinking Global Economic and Social Governance," **Journal of Globalization and Development** 1, no. 1 ,2010;
90. Oberthür ,Sebastian and Buck ,Matthias and (eds.), "**Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience**", Final Report, Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy, June 2002
91. Pattberg, Philipp, "**The Institutionalization of PrivateGovernance: How Business and NonprofitOrganizationsAgree on Transnational Rules**",International Journal of Policy, Administration, and Institutions, Vol. 18, No. 4,October 2005 ;
<http://www.glogov.org/images/doc/Pattberg%202005.pdf>
92. Pandya , Chhandasi, "**PrivateAuthorityAnd Disaster Relief :The Cases of Post-Tsunami Aceh and Nias**", CriticalAsianStudies,V38, N° 2 ,2006
<http://www.unhabitat-indonesia.org/files/rep-605.pdf>
93. Picciotto, Sol, "**Democratizing The New Global Public Sphere**", Lancaster University, July 2001.
<http://www.lancs.ac.uk/staff/lwasp/demglobpub.pdf>
94. Poruchnyk , Anatoliy and Gaidai, Yulia . "**The Creation of InstitutionalPrerequisitesfor a System of Global Governance** ", _____ ;
http://www.ilo.org/legacy/english/integration/download/publicat/4_3_209_wcsdg-wp-26.pdf
95. Rodrik, Dani, "**Governing The Global Economy: Does One Architectural Style Fit All?**", Paper prepared for the Brookings Institution Trade Policy Forum conference on Governing in a Global Economy, April 15-16, 1999 ;
96. Rischard, Jean-François, "Urgent Global Problems, New Global Solutions, New Global Agenda" , **progressive politics** ,vol 2.2._____. ;
97. Scholte, Jan Aart, "**Democratizing The Global Economy The Role Of Civil Society**" ,Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation ,University of Warwick,2004.
<http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/projects/englishreport.pdf>
98. Skippari ,Mika and Pajunen ,Kalle, "MNE-NGO-Host GovernmentRelationships in the Escalation of an FDI Conflict", **Business & Society**, SAGE Publications,2010
99. Stern, Robert M. "Trade in Financial Services: Has the IMF been Involved Constructively?", **Margin The Journal of Applied Economic Research**,N5: 1 ,2011 ;
100. Sikkink, Keck . "**Activists beyond borders**", WikiSummary, the Free Social Science Summary Data base.
http://wikisum.com/w/Keck_and_Sikkink:_Activists_beyond_borders

101. Slaughter , Anne.M., "The Real New World Order", **ForeignAffairs** , 05, vol .76, ,1997
102. Smaghi ,Lorenzo Bini, "**The International MonetarySystem:Towards a New Era**", Asia-Europe Economic Forum G20: Completing the Agenda, Paris, 10-11 January 2011.
http://www.cepii.fr/anglaisgraph/communications/pdf/2011/10110111/S3_L.Bini-Smaghi.pdf
103. Smith , Gordon, "**Globalization and Governance**" ,TheAnnual Meeting of the Trilateral Commission (Trilateral Commission, 2001 ;
http://www.trilateral.org/download/doc/london01_full_text1.pdf
104. Squatrito, Theresa, "**Negotiating the Democratization of the WTO's Dispute SettlementProcess** ", WorkingPaperPresentedat SGIR 2010 Stockholm.
<http://stockholm.sgir.eu/uploads/WTO%20SGIR%20version.pdf>
105. Stiglitz ,E. Joseph, "Democratizing the World Bank", The Brown Journal of World Affairs; Spring 2007.http://relooney.fatcow.com/0_New_6018.pdf
106. Soret ,Thierry,"**Governance Arrangements for Global EconomicChallenges:Where Do we Stand? A Political Science Perspective**", A UNDP/ODS WorkingPaper, United Nations Development programme, November 2009 ;
http://www.undp.org/developmentstudies/docs/global_governance_context_nov2009.pdf
http://www.undp.org/developmentstudies/docs/global_governance_context_nov2009.pdf
107. Taylor ,J.Peter, "**The New Geography of Global Civil Society: NGOs in the World City Network**", routledge : taylor&francis group , Vol. 1, No. 2, December 2004 ;
<http://www.international.ucla.edu/media/files/46.pdf>
108. Teegen , Hildy and Vachani , Sushil," The importance of nongovernmentalorganizations (NGOs) in global governance and value creation: an international business research agenda",**Journal of International Business Studies** ,2004 ;
109. Walter, Andrew "**Unravelling the FaustianBargain : Non-State Actors and the Multilateral Agreement on Investment**", 4th Draft ,August 9, 2000 ;
<http://personal.lse.ac.uk/wyattwal/images/Unravelling.pdf>
110. Wendt ,Nicole, "**The IMF & the World Bank Respond to Criticisms**".
http://www.uiowa.edu/ifdebook/ebook2/PDF_Files/Part_2_3.pdf
111. Willets, Peter ,"**Transnational Actors and International Organisations in Global Politics**' in The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations, (eds). John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2001).
112. Yulia, Bazhenova , "**The Role of Public and Private Institutions in Global Financial Governance**", Research paper.
http://www.culturaldiplomacy.org/academy/content/pdf/participant-papers/2011/april/biec-roa-nua/the_role_of_public_and_private_institutions_in_global_financial_governance-bazhenova_yulia.pdf

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (01): المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي: تحديد المفاهيم و المعايير.

المؤسسة	الصكوك القانونية	التعريف و المعايير	الجوانب الرئيسية
UN ECOSOC	- قرار UN ECOSOC رقم 288 المؤرخ في 1950/02/27 'مراجعة الترتيبات الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية'، الفقرة 08 عدلتها المادة 1296 المؤرخة في 1968/05/23 من قبل ECOSOC 'ترتيبات' التشاور مع المنظمات غير الحكومية'، الفقرة 07. - قرار UN ECOSOC رقم 1996/31 المؤرخ في 1996/07/25 'العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية'، الجزء الأول.	- القرارين رقم 288 و 1296: " أي منظمة دولية لم تنشأ اتفاقية ما بين حكوماتية تعتبر منظمة غير حكومية لغرض هذه الترتيبات، بما في ذلك المنظمات التي تقبل الأعضاء المعينين من قبل السلطات الحكومية، شريطة أن لا تتعارض هذه العضوية مع حرية التعبير عن الآراء للمنظمات " - معايير أخرى في القرار 1996/31، ج1: الخبرات (الفقرة 1،4،9)؛ دعم عمل و مبادئ الأمم المتحدة (الفقرة 2،3)؛ التمثيل (الفقرة 9،11)؛ المقر الرئيسي و المسؤول التنفيذي، الهيكل الديمقراطي، الشفافية الداخلية، المساءلة (الفقرة 10،12)؛ يجب أن يتأق جزء كبير من التمويل من تبرعات الشركات الوطنية التابعة أو مكونات أخرى، أو من طرف فرادى الأعضاء، مصادر أخرى من التمويل يجب أن تكون شفافة. (الفقرة 13)	1. الطابع التأسيسي؛ 2. لا وجود لسيطرة حكومية على الأنشطة؛ 3. دعم عمل و مبادئ منظمة الأمم المتحدة؛ 4. الخبرة و التمثيل؛ 5. حوكمة المنظمات غير الحكومية (المقار، الشفافية الديمقراطية، المساءلة)؛ 6. غير ربحية، الكشف عن مصادر التمويل الخارجية.
UNCTAD	" ترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في نشاطات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية"، UNCTAD، مجلس التنمية و التجارة القرار رقم 43 المؤرخ في 1968/09/20.	1. على المنظمة أن تختص بمسائل التجارة المرتبطة بالتنمية... 2. توضع ترتيبات العلاقة... لحماية المعلومة أو المشورة من المنظمات ذات الاختصاص الخاص...[و] لتمكين المنظمات التي تمثل العناصر المهمة للرأي العام من التعبير عن آرائهم... 3. على أهداف و مقاصد المنظمة أن تتفق	1. الطابع التأسيسي؛ 2. دعم عمل و مبادئ منظمة الأمم المتحدة و UNCTAD؛ 3. الخبرة و التمثيل؛ 4. حوكمة المنظمات غير الحكومية (المقار، هيئة صنع السياسات، سلطة الحديث

نيابة عن أعضائها).	مع روح، أغراض و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة... 4. التعهد بدعم أعمال UNCTAD .. 5. يجب أن تكون لها مكانة معترف بها و أن تمثل نسبة كبيرة من الأشخاص داخل المنظمة ضمن المجال الذي تعمل فيه ... 6. يجب أن تنشئ لها مقار و مسؤول تنفيذي [و] هيئة صنع السياسات... 7. يجب أن تكون لها سلطة الحديث نيابة عن أعضائها من خلال ممثليها المخولين بذلك... 8. يجب أن تكون دولية في هيكلها... لم ينشئها اتفاق ماين دولاتي....		
الطابع التأسيسي؛ لا وجود لسيطرة حكومية على الأنشطة؛ تتأسس NGOs على تعاقد الأطراف ؛ ليست لأهداف ربحية؛ النشاطات الدولية؛ لا بد أن تعود الأنشطة بالنفع على المجتمع الدولي.	" تنطبق هذه الاتفاقية على الجمعيات و غيرها من المؤسسات الخاصة (يشار إليها فيما بعد بـ' NGOs ') التي تلي الشروط التالية: 1. أن يكون لها هدف غير ربحي، ذات منفعة دولية؛ 2. يتم إنشاؤها بموجب صك قانوني يحكمه القانون الداخلي لطرف ما؛ 3. الاستمرار في القيام بأنشطتها مع القدرة على النفاذ إلى دولتين على الأقل؛ 4. وجود مكتبها القانوني في إقليم طرف معين، و المراقبة و الإدارة المركزية في إقليم ذلك الطرف أو طرف آخر.	المادة رقم 1 من ' الاتفاقية الأوربية بشأن الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية الدولية'، المجلس الأوربي، سلسلة المعاهدات الأوربية رقم 124 المؤرخة في 1986/04/24 (دخلت حيز التنفيذ في 1991/01/01).	Council of Europe
1. وطني أو دولي؛ 2. خبرة متعلقة بحماية طبقة الأوزون؛	" أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين متعلقة بحماية طبقة الأوزون و التي أبلغت الأمانة العامة برغبتها أن تُمثل في اجتماع مؤتمر الأطراف كعضو ملاحظ، يمكن الاعتراف بها، ما لم يقل عدد الأطراف الحاضرة عن الثلث."	اتفاقية فيينا، المادة 06 الفقرة 05	1985 Vienna Convention
1. وطني أو دولي؛ 2. خبرة متعلقة بالنفايات الخطرة و النفايات الأخرى ؛	" أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتعلقة بالنفايات الخطرة و النفايات الأخرى و التي أبلغت الأمانة العامة برغبتها	اتفاقية بازل، المادة 15 الفقرة 06	1989 Basel Convention

	أن تُمثل في اجتماع مؤتمر الأطراف كعضو ملاحظ، يمكن الاعتراف بها، ما لم يقل عدد الأطراف الحاضرة عن الثلث.		
1. وطني أو دولي؛ خبرة متعلقة بالنفايات الخطرة و النفايات الأخرى ؛	أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في المسائل التي تشملها هذه الاتفاقية و التي أبلغت الأمانة العامة برغبتها أن تُمثل في اجتماع مؤتمر الأطراف كعضو ملاحظ، يمكن الاعتراف بها، ما لم يقل عدد الأطراف الحاضرة عن الثلث.	الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ المادة 07 الفقرة 06	1992 UN FCCC
وطني أو دولي؛ خبرة متعلقة المتعلقة بالحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛	أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتعلقة بالحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي و التي أبلغت الأمانة العامة برغبتها أن تُمثل في اجتماع مؤتمر الأطراف كعضو ملاحظ، يمكن الاعتراف بها، ما لم يقل عدد الأطراف الحاضرة عن الثلث.	اتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 23 الفقرة 05	1992 UN CBD
1. وطني أو دولي؛ الخبرة في مجال التصحر و التخفيف من آثار الجفاف.	أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في المسائل التي تشملها هذه الاتفاقية و التي أبلغت الأمانة العامة برغبتها أن تُمثل في اجتماع مؤتمر الأطراف كعضو ملاحظ، يمكن الاعتراف بها، ما لم يقل عدد الأطراف الحاضرة عن الثلث.	اتفاقية مكافحة التصحر، المادة 22 الفقرة 07	1994 UN CCD

Source : Sebastian Oberthür and Matthias Buck (eds)., “**Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience**”, Final Report, Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy, June 2002, pp.26-27.

فهرس المحتويات

الصفحة	
	خطة البحث
أ	مقدمة
10	الفصل الأول: نحو بناءات مفاهيمية و نظرية للمنظمات غير الحكومية و الحوكمة الاقتصادية العالمية
11	المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في أدبيات الحوكمة العالمية.....
11	المطلب الأول: صعود المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية.....
12	1. المنظمات الدولية في القانون الدولي.....
15	2. أفضليات الحوكمة العالمية كفضاء لنشاط المنظمات غير الحكومية.....
20	المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية كسلطة خاصة في الحوكمة العالمية.....
25	1- من الحوكمة العامة إلى الحوكمة الخاصة- نحو مؤسسة خاصة شراكاتية/ تعاونية
29	2- تفسير ظهور المؤسسة الخاصة في الحوكمة العالمية.....
32	المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية كشبكات لصنع السياسات العامة.....
36	المبحث الثاني: المنظمات غير الحكومية في الاقتصاد السياسي الدولي.....
37	المطلب الأول: أهمية المنظمات غير الحكومية في دراسات الأعمال الدولية.....
37	1. دور المنظمات غير الحكومية في خلق القيم
38	2. أجندة أبحاث الأعمال الدولية المشاركة و المعترفة بالمنظمات غير الحكومية
42	المطلب الثاني: وضع المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية.....
42	1- الأحكام القانونية الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية.....
43	2- المنظمات غير الحكومية كأعضاء في المؤسسات الاقتصادية الدولية.....
44	3- المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب/لا تتمتع بالعضوية في المؤسسات الاقتصادية الدولية..
46	4- أنشطة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية.....
47	المبحث الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة الاقتصادية و الديمقراطية العالمية.....
47	المطلب الأول: المقاربات النظرية للحوكمة الاقتصادية العالمية.....
48	3- المقاربة النظرية الليبرالية –المؤسسية.....
50	4- مقارنة العصر الوسيط الجديد.....
52	المطلب الثاني: النظريات المعيارية و المؤسسية لدمقرطة عبر قومية.....
54	1- النظرية الليبرالية الدولية.....
56	2- النظرية التعددية الديمقراطية الراديكالية.....
57	3- نظرية الديمقراطية الكوسموبوليتانية.....
58	4- نظرية الديمقراطية التداولية (الخطابية).....
62	الفصل الثاني: تفاعلات متعددة الأطراف لحوكمة اقتصادية شراكاتية.....
62	المبحث الأول: تحديات تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية.....

63	المطلب الأول: العجز الديمقراطي في المؤسسات الاقتصادية العالمية.....
65	المطلب الثاني: تنامي إصرار دول الجنوب بإحداث إصلاحات مؤسسية.....
68	المبحث الثاني: آليات التفاعل الشبكي للمنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية.....
68	المطلب الأول: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية.....
70	4- الإستراتيجية الانسيابية.....
71	5- الإستراتيجية الإصلاحية.....
72	6- الإستراتيجية الراديكالية.....
73	المطلب الثاني: القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية الدولية.....
77	المبحث الثالث: الشراكات عبر الوطنية وصعود شبكات التفاوض العالمية: تجارب في صنع السياسات العامة العالمية
78	المطلب الأول: اللجنة العالمية للسدود تجربة في شبكات السياسة العامة و التفاوض العالمي.....
81	المطلب الثاني: المفاوضات حول الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار.....
89	الفصل الثالث: تمكين المنظمات غير الحكومية و هندسة جديدة للاقتصاد العالمي.....
89	المبحث الأول: التفسير الجماعي كمقاربة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية.....
90	المطلب الأول: تحديد أهداف مقارنة التفسير الجماعي.....
94	المطلب الثاني: نماذج لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.....
94	النموذج الأول: شركات أصحاب المصالح المتعددين.....
95	النموذج الثاني: الشبكات العالمية / المشاركة الثلاثية.....
96	النموذج الثالث: المنتدى العالمي للمجتمع المدني.....
96	المبحث الثاني: إصلاح ترتيبات الحوكمة العالمية- نحو هندسة اقتصادية دولية حديثة.....
98	المطلب الأول: تصحيح العجز في ضبط النظام المالي العالمي.....
102	المطلب الثاني: نحو تحسين عمليات التنسيق في مجال السياسات العالمية للاقتصاد الكلي.....
105	المطلب الثالث: بناء هندسة مالية دولية تقوم على الإشراف.....
108	1- التمويل من أجل مواجهة التقلبات الدورية للبلدان النامية.....
110	2- إنشاء آلية لتسوية الديون الدولية.....
112	3- مواجهة اللامساواة و عدم الاستقرار في النظام النقدي العالمي.....
115	المبحث الثالث: سيناريوهات الحوكمة الاقتصادية العالمية.....
117	المطلب الأول: العالم المحكوم بشكل شامل.....
123	المطلب الثاني: نهاية العولمة و بداية عصر الإقليمية.....
127	المطلب الثالث: فيلتشميرتس "انقسام الاقتصاد العالمي".....
133	خاتمة.....

136	أهم المفاهيم المترجمة: عربي/فنسي أو انجليزي.....
139	قائمة المراجع.....
148	الملاحق:
151	فهرس المحتويات
153	فهرس الأشكال و الجداول.....

الصفحة	فهرس الأشكال و الجداول
39	الجدول رقم (01): وظائف المنظمات غير الحكومية كوسطاء في استراتيجيات الأعمال.
64	تمثيل بياني رقم 01: يوضح مستوى الاتفاق (%) على وجود العجز الديمقراطي في المؤسسات الاقتصادية الدولية
74	الشكل رقم 01: يوضح الشكل الديناميكي للحكومة الاقتصادية العالمية من طرف الفواعل العالمية
75	المنحنى رقم (01): يشرح العلاقة بين BP و GP
75	المنحنى رقم (02): يشرح العلاقة بين القوة العالمية و المشاركة في الحكومة الاقتصادية العالمية.
91	الشكل رقم (02): التفاعلات المعقدة بين فواعل الحكومة العالمية: الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.
93	الشكل رقم (03): يوضح نظام التسيير الجماعي بين القطاعات الثلاث: المؤسسات الدولية، القطاع الخاص والمجتمع المدني.
116	الجدول رقم (02): يوضح سيناريوهات الحكومة الاقتصادية العالمية.
118	الجدول الزمني رقم (01): يوضح السيناريو الأول للعالم المحكوم بشكل شامل.
120	المنحنى رقم (03): المقارنة بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الصين و الولايات المتحدة ما بين (1700-2030).
121	المنحنى رقم (04): يمثل النسبة المئوية لحصص البلدان و المناطق المختارة للناتج المحلي الإجمالي في العالم 1870-2050.
123	الجدول الزمني رقم (02): يوضح السيناريو الثاني حول نهاية العولمة و بداية عصر الإقليمية.
127	الجدول الزمني رقم (03): يوضح السيناريو الثالث لانقسام الاقتصاد العالمي.